أزمة الرأسمالية

المداخلة الأولى للأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

القائد الراحل محسن ابراهيم

ـ دورة اللجنة المركزية بتاريخ ٥ و٩ آب ١٩٩٣ـ

المحور الثاني من موضوعاتنا، التي نبحث ونناقش في اطار الاعداد والتحضير للمؤتمر، يتخذ عنوان أزمة الرأسمالية، أود أن أقدم ببضع كلمات منهجية، أننا سنكون أمام مداخلة ترمي إلى وضع خطوط تحت ما يمكن اعتباره خلاصات عامة بالنسبة لهذا الموضوع. لذلك ستكون المداخلة طوراً أول في البحث، ثم يأتي الطور الثاني في البحث، وهو طور التعقيب على المداخلة، والرد على التعقيب، لننتقل إلى طور لا بد وأن يكون أكثر تقدماً من مستوى الوضوح الذي سيتاح لنا اليوم وغداً، ثم يكون هناك طور ثالث وهو طور الصياغة، والذي اعتقد أننا سنجد انفسنا خلاله أمام تكرار ما حصل بالنسبة إلى النص الأول حيث الصياغة شكلت طوراً متقدماً نوعياً في بعض الأحيان عن العروض والمناقشات العامة. ولا يفوتني طبعاً أن اقرر هنا أن واقعنا الحزبي الراهن لم يعد يتيح فرصة المناقشات المطولة، وبالتأكيد لم نعد أمام لجنة صياغة تعد مسودة، ثم تعدل المسودة.. مما يعني أننا بتنا أمام طريق اعتقد أنه أقصر بحكم واقع الحال الحزبي، وفي امتداد واقعنا العملي، أمام تسلسل ينطلق من العرض العام، يمر بالمناقشة العامة، ثم ينتقل مباشرة إلى الصياغة الأخيرة.

بالنسبة لموضوعنا الراهن، لست بحاجة إلى القول كم هو واسع، اذ إن مصطلح أزمة الرأسمالية هو واسع جداً، يحشد من هذا المدخل ما يمكن اعتباره كل قضايا العالم والعصر، خاصة، وأن الموضوع هنا ليس موضوع مفاهيم فقط، إنما موضوع مفاهيم ووقائع وتطورات رقعتها بالغة الاتساع، مع ذلك لا أرى أن اتساع الموضوع يشكل سبباً مانعاً للتوقف امام المفاصل الرئيسية، التي لا بد وأن نناقشها، فنحن نصطلح على أن الرأسمالية في أزمة.

أقول بداية إن البحث يشمل:

ـ أزمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة وفي أطرافها المتخلفة، وفي مداراتها الجديدة المنبثقة من انهيار المعسكر السوفياتي سابقاً، من المهم التأشير إلى هذه النقطة، لأنه سابقاً كما تذكرون كان بحثنا ينطلق من خلفية، هي خلفية البحث عن نقطة التفجر الراهنة في النظام

الرأسمالي، فيما خلفية البحث الآن مختلفة. وبالتالي لا نستطيع أن نرحل أزمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة إلى ساحة أخرى. ولا نستطيع أن نغض الطرف عن تمايز أزمة الرأسمالية في أطرافها المتخلفة عنها في تلك المراكز، كما لم يعد باستطاعتنا ان نعفي الرأسمالية مفهوماً ونظاماً من المسؤولية عن وقائع تطور المعسكر السوفياتي السابق الذي لم يعد معسكراً اشتراكياً. هذا حقل البحث.

الأمر الثاني الذي أود التشديد عليه هو المكانة الخاصة التي تبقى للفكر الماركسي في معالجة أزمة الرأسمالية، عندما سجلنا في خلاصات نص "في الاشتراكية" بنداً يقول: إن عدم الالتزام الكلي والشامل بالماركسية لا يعني التنكر لها أو اسقاطها من حساب العُدة الفكرية، التي تبقى لازمة لكي نتقدم على طريق استكشاف معالم اشتراكيتنا المتجددة، وأنه بهذا المعنى اذا لم نكن أمام التزام كلي وشامل بالماركسية، فنحن أمام استفادة ضرورية ويجب أن تتجدد من الماركسية. وربما يكون البعض اعتبر ذلك النص من قبيل لياقة تشييع التزامنا بالماركسية. لم يكن ذلك المقصود. إنما الذي كان مقصوداً أنه عندما نفك هذا الارتباط بين الاهتمام بالماركسية، وبين التزامها التزاما كليا وشاملا، فسنكون أمام حقل معرفي واسع وضخم.

لماذا يبقى للماركسية والفكر الماركسي مكانة خاصة في معالجة أزمة الرأسمالية، لسبب أساسي وبسيط هو أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي – البرجوازي، الفكر الاقتصادي السابق على الماركسية، واللاحق لها في الاتجاه نفسه، هو فكر عني بدرس ظواهر السوق، فيما الماركسية اهتمت بالبحث في بواطن الإنتاج في المجتمع، ولذلك عند أي صياغة نظرية لأزمة الرأسمالية يُراد لها أن تتجاوز ثرثرة فكر السوق حيث الأزمة هي أزمة اختلال بين العرض والطلب، بما ينتهي إلى تحليل وصفي. إن أي محاولة لتجاوز ثرثرة فكر السوق تجعلنا في حقل اقرب إلى الحقل الذي قاربه الفكر الماركسي حين حاول أن يرى بهذا القدر من الصواب أو ذاك، ظاهرة السوق في ضوء تطور بواطن الإنتاج. بين علاقات الإنتاج وعلاقات السوق، اقام الفكر الماركسي صلة، هي صلة انعكاس علاقات الإنتاج على شاشة السوق اذا صح التعبير، فيما الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عني وما يزال معنياً بدرس علاقات السوق كما تقدم نفسها. كل بحث في أزمة الرأسمالية يحاول أن يبدأ من رصد ومناقشة علاقات الإنتاج مسوق إلى أن يكون له وشائج صلة بالفكر الماركسي بشكل أو بآخر. هذه نقطة نسجلها كجزء من رصيد البحث، ولا نسجلها تكراراً من باب العودة إلى تسجيل مطلق لأهمية الماركسية في سياق الفكر الذي نستلهم.

النقطة الثالثة التي أود التوقف أمامها في هذا التقديم، هي أن المكانة الخاصة التي نعتقد أنها تبقى للفكر الماركسي في معالجة أزمة الرأسمالية، تجعل بحثنا ينطلق، ويجب ان ينطلق من نظرة غير اقتصادية لنشوء الرأسمالية وتطورها التاريخي، نظرة ترى أن الرأسمالية ليست نمط انتاج فقط، وأن الرأسمالية ليست نظاماً اقتصادياً فحسب، بل أن الرأسمالية هي نمط انتاج، ونظام اقتصادي ومحيط اجتماعي سياسي ثقافي أيضاً. هذا اذا اردنا أن نكون أمناء لمبادئ النهج الفكري

الذي اعلنا التزامنا به في ثنايا النص الأول الذي كتب تحت عنوان "في الاشتراكية"، حيث ناقشنا في غير مكان، وفي غير مفصل، الحد الفاصل ما بين النظرة الاقتصادية وما بين النظرة العلمية. النظرة – لتطور المجتمعات، هذا من حيث التقديم.

أما من حيث أقسام البحث:

من الطبيعي على هذا التقديم، أن يكون لدينا الأقسام التالية في البحث:

أولاً: وقفه أمام بعض المفاهيم الماركسية حول أزمة الرأسمالية. مبرر هذه الوقفة، أننا ونحن نختم نصنا الأول، كنا نقول: إن الماركسية تبقى حقلاً معرفياً ضخماً في مجالات عدة، في الطليعة منها دراسات أوليات تطور النظام الرأسمالي. ما هي المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة كيف نستعيدها وكيف نستخدمها؟ لأننا لم نعد معنيين بالقول المقصود بذاته ما هو صحيح منها وما هو خاطئ. حللنا ما هو صحيح وما هو خاطئ، الآن ماذا سنستعمل، بالتالي فإن العودة إلى بعض المفاهيم الماركسية حول ازمة الرأسمالية، تقع في باب جعل البحث ينطلق على هدى وليس على غير هدى، كي لا نقفز فوراً إلى تحاليل وصفية ليس واضحا لنا ما المفاهيم الكامنة وراءها. ولا بد من أن ندفع مرة أخرى ضريبة هذه الوقفة المباشرة أمام بعض المفاهيم الماركسية حول أزمة الرأسمالية، التي يمليها علينا واقع الحال الحزبي قبل ان تمليها منهجية البحث. هذه مناسبة للقول حول النص الأول، إنه لكي تعاد صياغته ليدفع إلى الخارج، يوجد فيه اقسام عديدة لن ترد، إذا إننا إذا كنا معنيين بتعريف المنظمة على هيغل على هذا النحو المبسط، فلسنا معنيين بالمقابل بتعريف الوسط الفكري على هيغل بهذه الطريقة، النص ضرورته حزبية وليست ضرورة فكرية عامة، لا يقول جديداً حول هيغل، هنا بعض الضريبة التي يجب ان تُدفع، لكي يتعمق التفاهم الفكري في المنظمة حول أي مفاهيم نظرية نستخدم في قراءة أزمة الرأسمالية. اول مرجع يحدد مفاهيمنا بالقياس له سلباً وايجاباً هو المفاهيم الماركسية التي اعملت في قراءة ازمة الرأسمالية. وعلى كل حال تاريخياً، الفكر الماركسي هو فكر معالجة أزمة الرأسمالية بامتياز، فيما الفكر الليبرالي هو فكر تبرير أولية الرأسمالية بامتياز. ولذلك إذا كنا بصدد البحث ومن موقع اجتماعي معين، ومن موقع يضمر تجاوز هذا النظام، فيصبح ممراً اجبارياً إعادة ترصيد حسابنا مع المفاهيم الماركسية الأساسية حول أزمة الرأسمالية.

القسم الثاني: الأزمة الراهنة في مراكزها المتقدمة، طبعاً ترددت طويلاً بين أن نأخذ بنهج الانتقال من مناقشة المفاهيم النظرية العامة إلى البحث في الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة، على أساس أن المنطق المنهجي البديهي المجرد ربما كان يملي أن يكون القسم الثاني هو نظرة الى مسيرة الرأسمالية خلال قرن من الزمان، ولكن هذا سيدفعنا إلى بحث بالغ الاستفاضة، ولذلك في القسم الثاني، فقط اشير في رد يبدو أن هناك فجوة، أننا انتقلنا من المفاهيم إلى الأزمة الراهنة. سترد مقدمات تاريخية حول أبرز التطورات في مسيرة الرأسمالية خلال

قرن من الزمان بين مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر ومطلع السبعينيات من القرن العشرين في صيغة مقدمة، والا فإن البحث يطول ونصبح ليس أمام بحث في ازمة الرأسمالية، إنما أمام بحث اولاً في تاريخ الرأسمالية، وثانياً في الأزمة الراهنة. لذا اخترت وجهة تتيح للبحث أن يصب في خانة صياغة نص حزبي، وليس في خانة كتابة مؤلَّف، يريد أن يجدد قول رأي في تاريخ الرأسمالية في اطوارها المتعاقبة، وصولاً إلى أزمتها الراهنة.

القسم الثالث: الأزمة الراهنة للرأسمالية في اطرافها المتخلفة، وتحت تسمية اطرافها المتخلفة سيكون علينا، كما سيتضح في البحث، أن نقف امام مصطلح الأطراف المتخلفة، لكي نصفي الحساب مع الكثير من المصطلحات المستخدمة: من العالم الثالث، إلى العالم الرابع، إلى البلدان النامية، إلى البلدان المتخلفة. ونصوغ المفهوم الأدق الذي يحيط مع نهاية هذا القرن بما يمكن اعتباره الأطراف المتخلفة في النظام الرأسمالي، وبالتالي كيف تتجلى الأزمة ضمنها.

القسم الرابع: هو أزمة الرأسمالية أو الليبرالية في بلدان المعسكر السوفياتي السابقة، نقول الرأسمالية أو الليبرالية، وهذه الـ "أو"ستتضح عندما نتوقف أمام هذا القسم، لأن الذي يجتاز امتحاناً تاريخياً في بلدان المعسكر السوفياتي السابقة اليوم، هو الرأسمالية وفق نسختها الليبرالية المتوحشة الأولى. وقد وضعت على محك الجواب على معضلات ما بعد انهيار أنظمة المعسكر السوفياتي السابق.

هذا البحث كله، لا ينطلق من موقع الباحث العلمي المحايد، إنما ينطلق من موقع خيار اجتماعي معين، ومن موقع حكم معين على الرأسمالية بصفتها نمط انتاج ونظام ومحيط سياسي اجتماعي ثقافي، لا يخشى أن توجه له تهمة التحزب، إنه فكر متحزب، وهو يريد أن يصل إلى البرهنة على ضرورة وإمكانية تجاوز الرأسمالية، بعد أن طال نقاشنا في القسم الأول حول الحتميات التاريخية، وحول كل ما نقدناه لجهة أن تطور المجتمعات هو مجرد تحصيل حاصل الفعل قوانين طبيعية عمياء.

هذا هو هيكل البحث، بناءً عليه نتوقف أمام هذه الأقسام تباعاً.

القسم الأول - بعض المفاهيم الماركسية حول أزمة الرأسمالية

مرة أخرى أجدني مسوقاً إلى التكرار أن هذا حقل هائل الاتساع، لأن النص الماركسي الأصلي وتداعياته، وتفرعاته وإضافاته وما عطف عليه، حقله الأكبر والأساسي هو: درس أزمة الرأسمالية. ولذلك، من المهم وضع الحد الفاصل بين استعادة كل المفاهيم الاقتصادية في الماركسية، وبين التوقف أمام بعض المفاهيم الماركسية التي تهمنا في تعيين مكمن أزمة الرأسمالية. الأول يجرنا إلى كل المقولات. الثاني يسمح لنا بوقفه انتقائية آخذة بالاعتبار بأنه اذا تطلب البحث استيضاحاً أو تعميقاً، فبإمكاننا أن نعود بالقدر اللازم من هذا البعض من المفاهيم

إلى ما هو اوسع توضيحاً له، والا سنكون أمام البدء: السلعة والقيمة والقيمة الفائضة... الخ من كل ما كنا ندرسه وندرِّسه في تعاطينا التثقيفي مع الماركسية.

الحقيقة أنه باستنباط واستخراج أهم المفاهيم الماركسية حول أزمة الرأسمالية، فإنه لا شيء يتقدم على كتاب "رأس المال" خاصة في ما سبقه، ولا نستطيع القول في ما تبعه لأنه كان التتويج للإنتاج الفكري لماركس. لا يوجد مؤلف ماركسي يتقدم على كتاب رأس المال في معالجة نشوء وتطور وأزمة الرأسمالية، وعلى غزارة ما ظل يُنتج ويُعاد انتاجه في سياق الفكر الماركسي فيما بعد. فكله ظل يعطف على رأس المال، وكله ظل يحدد نفسه سلباً وايجاباً بالعلاقة مع رأس المال. من هنا كانت مهمة الإنتقاء من هذا السفر الضخم بالغة الصعوبة، الا عندما يستعين من يريد فرز الأساسيات لما كتب وقيل ونوقش حول رأس المال، تمييزاً للمفاصل الرئيسية التي تحمل الخلاصات الكبرى، التي ظلت موضع سجال وحوار ونقاش على امتداد عقود من الزمن نحو مزيد من البحث والوضوح في قراءة ازمة الرأسمالية، وهذه المفاهيم هي التي نجدها تتكرر في كل ما فجره "رأس المال" من سجالات، وفي كل التعقيبات التي بدأت تتمحور حول نقاط جوهرية، هي التي اعتبرت الأساس في البحث، ما هو الجامع بين هذه المفاهيم التي سأقف امام بعضها؟ الجامع في الحقيقة هو السؤال الآتي: هل من حدود تاريخية اقتصادية لنمط الإنتاج الرأسمالي يقف عندها؟ أولية هذا النظام كنمط انتاج وكتشكيلة اجتماعية في تطور منذ تراكمه الأول البدائي، إلى التراكم الأخير الأقصى، هل من مكان لما يمكن اعتباره حدود تاريخية تتقرر على الصعيد الاقتصادي لنمط الانتاج الرأسمالي، أم أن الحدود التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي تتقرر على أصعدة أكثر تعقيداً؟ هذه نقطة نقاش أتصور أنها الأساسية، وهي من النقاط التي تستحضر مرة أخرى الحد الفاصل بين قراءة اقتصادية، وبين قراءة طبقية لتطور النظام الرأسمالي. أي قارئ لأوسع حشد من الكتب والمؤلفات والسجالات التي رتبت على رأس المال يستطيع أن يلمس كم أن هذا المؤلف الضخم بحث عميقاً في أزمة الرأسمالية، وكم أن هذا المؤلف الضخم أبقى نتائج البحث قابلة للتجدد، ومعلقة في غير مكان، وكم أنه انطوى مروراً من الكتاب الأول، فالثاني، فالثالث على مفاهيم وأحكام يمكن استخلاص نتائج متباينة حسب التزام هذه الخلاصة أو تلك، أو النظر إلى أزمة الرأسمالية من خلال هذا المحور من المفاهيم أو ذاك، وسأحاول توضيح الأمر عندما أعرض مع شيء من التسلسل لأبرز المفاهيم التي نحن بصددها.

أزمة الرأسمالية في النص الماركسي الأصلي متمحورة بصورة رئيسية حول رأس المال، في الكتاب الأول من رأس المال الذي يبحث في قوانين الانتاج الرأسمالي: سير الإنتاج الرأسمالي، في هذا الكتاب نجد تحت عنوان: الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي. في هذا النص، تحديدات من جانب ماركس، عليها ترتب الشطر الأكبر مما يسمى في تاريخ تطور الفكر الماركسي في معالجتة لأزمة الرأسمالية النظرة الكوارثية، لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي. تذكرون في نص "في الاشتراكية" المقطع الذي يتحدث عن الاقتصادوية في الماركسية، أنه يوجد وقفة مطوله أمام ما اعتبر التعاقبية الميكانيكية بين أنماط الانتاج، والذي وسعنا البحث به،

وقلنا إنه يستعير جدلية من حقل مثالي على قاعدة الإثبات والنفي ونفي النفي، ليطبقها على حقل اجتماعي مادي فينتهي إلى نتائج، ولو أتت في صيغة نتائج مادية هي صيغة مثالية مقلوبة. النص الاهم الذي يشكل مستنداً لهذه النظرة هو النص الذي أتى ببضع صفحات في ختام الكتاب الأول من "رأس المال" تحت عنوان :الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي، وهو، بعد مسيرة طويلة في مناقشة أشكال التراكم البدائي، أو الأولى لرأس المال يلخص بالقول : إنه في نشؤ الرأسمالية كان الأصل نزع ملكية المنتجين المباشرة لوسائل الانتاج، وهو ما استغرق حقبة مديدة من الزمن هي الحقبة التي اصطلح على تسميتها حقبة التراكم البدائي الأولى لرأس المال. اي تراكم رأسمال على حساب أنماط انتاج ما قبل الرأسمالية. الكتاب الأول حاشد في الدراسات العينية والاستخلاصات النظرية حول قوانين التراكم الأولى، وبالتالي منها صياغة قوانين الانتاج الرأسمالي. وكلنا ندرك بأن الكتاب الأول كان الأقرب زمناً، والأكثر انشداداً إلى ما كان سبقه من مؤلفات، خاصة أن رأس المال كُتب خلال حقبة طويلة، هنا نجد أنفسنا امام نص، عندما يترجم يقول : اذا كان نزع ملكية المنتجين المباشرة لوسائل الإنتاج هو النفي الذي اتخذ صيغة تملك رأسمالي لوسائل الإنتاج، فإن هذا النفي مرشح لتوليد نقيضة نفياً للنفي، مما يجعل الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج على أعتاب توليد نفيها تملكا اجتماعيا لوسائل الانتاج، وهنا نكون أمام نفي النفي، ويستطرد أنه اذا كانت عملية نزع ملكية المنتجين المباشر لوسائل الإنتاج استغرقت حقبة طويلة من الزمن، فإن نزع ملكية القلة الرأسمالية لوسائل الانتاج وصيرورتها ملكية اجتماعية ستستغرق حقبة اقصر بكثير من الزمن، لأنه في النفي الأول كنا أمام نزع ملكية غالبية المجتمع، فيما نحن في النفي الثاني، أمام نزع ملكية أقلية المجتمع. مما يجعل تطور قوى الإنتاج يتجه حثيثاً وسريعاً، نحو تفجير علاقة في صيغة علاقات انتاج رأسمالية قائمة على التملك الفردي. كل الذين، بالاستناد إلى الماركسية، أعلنوا مع نهاية القرن التاسع عشر، ثم كرروا مع كل أزمة تبدو أنها أزمة كبرى، أن النظام الرأسمالي قيد الانهيار، كان هذا النص الذي يتضمنه الكتاب الأول من رأس المال احد مراجعهم الأساسية في تبسيط قراءة كل أزمة راهنة للرأسمالية على أنها الأزمة الأخيرة. وفي تبسيط الإعلان عن قرب انفجار غلاف علاقات الإنتاج الرأسمالية تحت وطأة تطور قوى الإنتاج واتخاذها طابعاً اجتماعياً متزايد الاتساع والتشعب، يعني أن ما وقفنا امامه من ترسيمة لتعاقب أنماط الإنتاج وصولاً إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي سرعان ما يولد نقيضه تحت ضغط تطور قوى الإنتاج التي تكتسب طابع الصفة الاجتماعية، فيما علاقات الإنتاج أضيق من ذلك بكثير، لأن علاقات الانتاج قائمة على الملكية الخاصة، وعلى الاستغلال الفردي والسيطرة الفردية. هذا التعميم نجد نموذجاً له في الكتاب الأول من رأس المال، بماذا نحتفظ من هذا المفهوم وبماذا لا نأخذ؟

الذي يجب الاحتفاظ به هو: أن نمط الإنتاج الرأسمالي بمقدار ما نعود به إلى اصوله هو فعلاً نمط الإنتاج الذي يقوم على التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لقوى الإنتاج وبين الطابع الفردي الاستغلالي الضيق القاصر للعلاقات الاجتماعية. هذا حكم صحيح. أما كيف يتمظهر هذا

التناقض، كيف يتطور؟ كيف ينمو؟ كيف يحتدم؟ ما هي التكيفات التي يمكن أن تطرأ عليه؟ كيف يفعل فعله؟ ما شروط ووسائط تجاوز نمط الإنتاج الرأسمالي والنظام الرأسمالي؟ فإنه أعقد بكثير من أن يُحَل على قاعدة ترسيمة الإثبات والنفي ونفي النفي. هذا نص يصلح كمفتاح نظري، ولكنه لا يصلح لصوغ خلاصة أخيرة تصدر الحكم التاريخي الحاسم الذي لا مرد له على نمط الإنتاج الرأسمالي، وترسم وجهة تجاوزه منطقياً. هذا رسم لوجهة تجاوز عقلاني لنمط الإنتاج الرأسمالي.

على كل حال، قرن من الزمان هو الذي أتى يضع بين ايدينا الوقائع التي تقول إن ما يتوسط هذا التناقض بين تطور قوى الإنتاج وبين العلاقات الاجتماعية، هو عناصر ومستويات البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتبدلات هائلة هي بتضافرها ستقرر شكل تجاوز الرأسمالية، لأنني اريد أن استبق بالقول، إنه اذا كان بحثنا سينتهي حول أزمة الرأسمالية إلى ملاحظة استمرارية ما لنمط الإنتاج الرأسمالي خلال قرن من الزمان، فإنه سينتهي أيضاً إلى ملاحظة أشكال تجاوز نمط الإنتاج الرأسمالي لنفسه خلال قرن من الزمان أيضاً، مما يفتح البحث على مصراعيه. وبعد قرن من الزمان على صدور الكتاب الثالث من رأس المال، ما زال البحث راهناً حول كيف يؤدي التناقض بين تطور قوى الإنتاج نحو مزيد من المجتمعة -اذا صح التعبير-، لا أجد مصطلحاً آخر للاستعمال. يمكن استخدام مصطلح التشريك. هذا التناقض عبر أيه وسائط وبأية أشكال يفعل فعله، وأي صيغ من تجاوز الرأسمالية يولدها، هذا هو موضوع البحث الذي لا يحده اعلان حول الإثبات والنفي ونفي النفي. على كل حال، الذي سيساعدنا أنه كلما توغلنا في رأس المال سنجد أن مناقشة أزمة الرأسمالية تزداد تعقيداً من الكتاب الثاني إلى الكتاب الثالث، ولكن في علم الماركسولوجيا، -علم تطور الماركسية- عندما يقال إنه تعايشت في نظرية ماركس حول أزمة الرأسمالية، مفاهيم تبدو احياناً غير متكاملة أو متعارضة، يبدأ بالقول على أي حكم انطوى الكتاب الأول، كيف تطور الحكم في الكتاب الثاني، إلى أين انتهى في الكتاب الثالث. وبهذا المعنى فإن كتاب رأس المال كمنتج أساسي لماركس هو كتاب ذو تاريخ، هذا هو المفهوم الأول، أنه يؤشر إلى واقع تاريخي ناجم حقاً مع ولادة نمط انتاج جديد قام على نزع ملكية المنتجين المباشرة، وأطلق تطوراً لقوى الإنتاج اتخذت للمرة الأولى في التاريخ هذا الطابع الاجتماعي المتمادي، فيما العلاقات الاجتماعية التي تؤطرها، ولدت علاقات بالتعريف أضيق، واكثر قصورا من أن تستمر في استيعاب هذا الحدث الاقتصادي الضخم في تاريخ البشرية. اما مآل هذا التناقض فنستطيع القول إنه يجب أن يُقرأ اولاً في ضوء مفاهيم أصح، وثانياً في ضوء وقائع قرن من الزمان قراءة غير تبسيطية.

في الكتاب الثاني، وهو حاشد أيضاً بالمفاهيم والمقولات، إذا كان عنوان الكتاب الأول مسار الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، فالكتاب الثاني عنوانه سير التداول- تداول رأسمال- . في هذا الكتاب نجد أنفسنا عندما نعود له أمام وقفة حيال مسألة التراكم من ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي وإعادة الإنتاج الموسع. طبعاً إعادة الإنتاج الموسع هي بالنسبة لإعادة الإنتاج البسيط

عندما يجدد المجتمع انتاج قواه الإنتاجية ذاتها. النقلة الثانية الهامة في درس الأوليات الاقتصادية لنمط الإنتاج الرأسمالي وتطوره، هو درس عملية التراكم، لماذا درس عملية التراكم، لأن ماركس يحدد لنمط الإنتاج الرأسمالي بحق هدفاً هو غير هدف تلبية الحاجات الاجتماعية للمجتمع. يحدد له هدفاً هو التراكم على غير انقطاع. لاعقلانية نمط الإنتاج مصدرها أنه نمط انتاج يضع التراكم وإعادة الإنتاج الموسع على غير انقطاع، ودونما حدود هدفاً له، وبالتالي لا يتحرك إنتاجه على قاعدة الحاجات الاجتماعية. لماذا؟ لأن ماركس يقرأ العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات طبقية، وليس على أنها علاقات توازن بين خانات اقتصادية معينة في المجتمع، مما يعني أنه يقرأها على أنها علاقات استغلال طبقي. وبالتالي هو يرسم أو يعطي لنمط الانتاج الرأسمالي هدفاً قوامه التراكم من أجل التراكم، رأس المال يموت خارج دائرة التراكم. لا حياة لرأسمال الا بمزيد من التراكم، وعلى ذلك ترتبت خطوة اخرى في قراءة التناقضات التي يقوم عليها نمط الإنتاج الرأسمالي، التراكم وإعادة الإنتاج الموسع بأي معنى، طبعاً هنا يوجد أمامنا عدد من المقولات الاقتصادية في حديث عن التراكم واعادة الإنتاج، ترد مصطلحات تقسيم المنتوج الاجتماعي ككل عند ماركس إلى ما يسميه رأسمال ثابت، ورأس مال متحول، ولا استعمل المتحرك لأنها يمكن أن تستخدم في معرض الحديث عن التداول. رأس المال الثابت ورأس المال المتحول الذي هو قوة العمل المستخدمة في الإنتاج، وفائض القيمة المنتزعة التي هي العمل الفائض، الذي يعود وينقسم إلى ربح للرأسمالي والصيرفي وريع عقاري. هذه المفاهيم اعتقد أننا على إلمام ما بها، مما يجعل الإحالة إليها، إحاله إلى مفاهيم اقتصادية واضحة نسبياً، الا اذا استدعى النقاش التوسيع والتفصيل فيها. ثم نحن كلنا قرأنا سواء في المختصرات أو الموسعات أن ماركس في نقاشه للتراكم وإعادة الإنتاج الموسع يميز بين قطاعين : قطاع انتاج وسائل الإنتاج، وقطاع انتاج سلع الاستهلاك، فيدرس عملية التراكم وعملية الإنتاج الموسع على قاعدة العلاقة المتطورة بين قطاع انتاج وسائل الإنتاج وبين قطاع انتاج سلع الاستهلاك، هذه اذكر بها لأقول : هنا نجد أنفسنا في الواقع أمام المحاولة الرياضية (من الرياضيات) الأكبر والأهم في مجلد رأس المال، لوضع ترسيمة تراكم واعادة انتاج موسع لا حدود لهما، ثم نمط انتاج رأسمالي صافي. هنا يقول ماركس: لننحي السوق الخارجية جانباً حتى لا تدخل العلاقة بين الاقتصاد الممركز على الذات، وبين السوق الخارجية تشوشاً في بحثنا، يخلط التداول بعملية الإنتاج، ولنفترض نمط انتاج رأسمالي صافٍ، ينطلق ببحث رياضي طويل لست في صدد شرحه ليثبت من خلاله، أنه على قاعدة استخراج فائض القيمة، ليس على قاعدة التوازن بين التطور في قطاع انتاج وسائل الإنتاج، وبين التطور في قطاع انتاج سلع الاستهلاك، إنما على قاعدة الاختلال في الداخل، على قاعدة استخراج فائض القيمة، وعلى قاعدة الاختلال الذي هو القانون بين مستوى تطور انتاج وسائل الإنتاج وحدود مستوى تطور قطاع وسائل الاستهلاك، يمكن أن نكون امام نمط تراكم وإعادة انتاج موسع لا حدود لها اقتصادياً. وهنا يلامس في الواقع نقطة مهمة جداً سيكون علينا أن ندركها، ونحن نقرأ الماركسية ونحاول الاستفادة منها، والتي هي مصدر الكثير من التشويش، الذي يحصل لدينا ولدى غيرنا، حين نريد أن نعمل المفاهيم

الماركسية في قراءة ظاهرة ما أو أزمة في الرأسمالية، هي التالية : القوانين ذاتها التي يتحدث عنها ماركس على أنها أوليات انتظام نمط الإنتاج الرأسمالي، هي ذاتها التي يقدمها على أنها علة أزمته المتمادية. هذا نمط انتاج قائم على تناقضات، وليس قائماً على توازنات. قائم على اختلال اصلي، وليس على توازن اصلي. نمط الإنتاج القائم على توازن، هو نمط الإنتاج الذي يقابل الإنتاج فيه حاجات المجتمع، أما نمط الإنتاج القائم على القدرة اللامتناهية على التراكم، وعلى القدرة المحدودة بالتعريف على الاستهلاك نتيجة الاستغلال واستخراج فائض القيمة، وفائض القيمة الذي يُنتزع من العمال، هو فائض قيمة منتزع من حصتهم في إعادة انتاج قوة الإنتاج، لكي يراكم في ما يسمى رأس المال الميت، أو ما يسمى رأس المال الثابت. بالتالي، لا يجد ماركس في هذه الترسيمة ما ينال منها اذا كان النقد موجهاً للإشارة إلى أن التراكم واعادة الإنتاج الموسع على هذا النحو ينطوي على تناقض اصلي، بين ما يبدو قدرة لا محدودة للمجتمع على التراكم، وبين القدرة المحدودة على الاستهلاك التي يقررها نمط الإنتاج الرأسمالي، لأنه يقول إن من طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي أن يقوم على مثل هذا التناقض. وما تاريخه الا تاريخ احتدام هذا التناقض وتقدمه من محطة إلى اخرى، هذا سنعود إليه في مفهوم ثانٍ، ولكن المقصود الآن التوقف أمام ترسيمة التراكم وإعادة الإنتاج الموسع ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي الصافي، معزولاً عن كل المؤثرات الخارجية. هذا اوحى بالسجالات اللاحقة كما سيتبين لنا، وللعديدين بقراءة مفهوم ماركس لأزمة الرأسمالية. مفهوم، اذا اخذ على اقتصاديته المحض، فمن الممكن أن تنتج استخلاصات متضاربة تضارباً شديداً. ممكن على قاعدة أن نمط الإنتاج الرأسمالي قابل لأن يشهد عملية تراكم واعادة انتاج موسع لا حدود لهما، مسفهة الحدود الاقتصادية التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي، اذا أخذنا بالترسيمة كما هي، وبالتالي تيارات اصلاحية عديدة في الحركة العمالية استندت إلى ما ورد في الكتاب الثاني من رأس المال لتقول: إنه على صعيد محض اقتصادي نحن نجد أنفسنا هنا امام حكم يطلقه ماركس على نمط الإنتاج الرأسمالي، لا يبدو منه أن التناقض بين طبيعة قوى الإنتاج وبين طابع علاقات الإنتاج، يمكن أن يدفع بالنظام إلى نقطة يمكن اعتبارها نقطة الصفر في التراكم وإعادة الإنتاج الموسع، اذاً هذا نظام قدرته الاقتصادية على التجدد والتكييف كبيرة. فليجر البحث عن مصيره أو مسار التأثير فيه على أصعده اخرى غير الصعيد الاقتصادي. وهنا مصدر ما اعتبر أنه القراءة اليمينية لهذا النص الماركسي التي رتبت عليه: إذا لا بد من اصلاح النظام الرأسمالي، كما كانت هناك القراءة اليسارية التي قفزت لتقول: إن مصير النظام الرأسمالي لا يتقرر الا على الصعيد السياسي على قاعدة الصراع الطبقي، إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي مرشحاً حسب هذه الترسيمة لكي يعيد الإنتاج الموسع على غير انقطاع. وإذا كانت البرهنة الرياضية كما اظهرها ماركس تؤكد ذلك ما هي إذاً حدود التراكم؟ إن حدود التراكم طبقية وليست اقتصادية محض، وهي حدود لن تقررها الا مقاومة الشغيلة والعمال لوتيرة استخراج فائض القيمة، لأن التراكم هو عبارة عن تحويل فائض القيمة إلى عمل ميت متجسد في راس المال الثابت. طبعاً في واقع حياة نمط الإنتاج الرأسمالي لا وجود لنمط انتاج رأسمالي محض تتقرر أوليته رياضياً.هذا افتراض وضعه

ماركس للقول: إن نمط الإنتاج الرأسمالي قام ونما ويتطور على قاعدة من هذا التناقض الطبقي الذي تعكسه عملية التناقض بين الطابع الاجتماعي المتمادي لقوى الإنتاج، وبين العلاقات الاجتماعية القاصرة المبنية القائمة على اساس استخراج الحد الأقصى من فائض القيمة، مما يجعل التراكم الرأسمالي تراكماً لمصلحة قطاع انتاج قوى الإنتاج بالتعريف، وعلى حساب قطاع انتاج سلع الاستهلاك. المنحى التاريخي لتطور التراكم الرأسمالي هو منحى مزيد من دكتاتورية العمل الميت على العمل الحي. وما يبدو أنه تناقض هو في الواقع علة وجود هذا النمط. إن قيمة كل هذه الوقفات تكمن في أنها كانت موضوع سجال مبكر، وعليها استقر التيار الماركسي على فرضيات معينة متباينة، ولكن نستطيع أن نقف امامها في قراءتنا المتجددة لأزمة الرأسمالية.

في الكتاب الثالث الذي يأخذ عنوان: سير الإنتاج الاجمالي، وهو طبعاً الأكثر نضوجاً على قاعدة كل هذه المقدمات. وهذا ليس غريباً على مؤلف استغرق إعداده ما بين عشرة واثنا عشر عاماً، أن تتسع الفجوة احياناً ما بين نصه الأول ونصه الاخير، لأنه كتاب صدر تباعاً، وفق تطور معارف صاحبه وتطور حقل البحث. وكلنا يعرف أن الكتاب انتهى إلى حيث كان يجب أن يبدأ. انتهى بدراسة المجتمع الطبقي الرأسمالي، وفي ختامه نص يأخذ ثلاث صفحات ليقول الطبقات، أي أنه بعد أن صفى الحساب مع قراءة نمط الإنتاج والطبقات بمعنى التشكيلة الاجتماعية للرأسمالية وبُناها وعوامل تطورها فتقف عند هذه الحدود. ولذلك نلاحظ أن الاحكام تتوالى حسب موجبات البحث في كل قسم، وحسب مدى فجاجة أو عدم فجاجة أو نضج الأفكار الكامنة وراءها.

في الكتاب الثالث : القانون الذي سال حبر كثير نقاشاً وسجالاً حول مفعوله، خاصة وأنه صيغ في الأصل من جانب ماركس صياغة، تسمح بسجال حوله لا ينتهي، وهو اسمه مترجما حسب افضل ترجمة وجدتها منسجمة مع النص :"قانون التدني الإتجاهي لمعدل الربح"، وليس قانون تدني معدل الربح، قانون التدني الإتجاهي لمعدل الربح بصفته التعبير الاوفى عن النضوج المتمادي لأزمة الرأسمالية على الصعيد الاقتصادي. ولكن في المصطلحات المستخدمة كما في الشروح، نلاحظ كم أننا امام قانون مركب معقد مفعوله بالغ التعرج، يفتح البحث في تطور أزمة الرأسمالية على مصراعيه، ولا يقفله أبداً على قاعدة نتائج معينة. طبعا أنا لست بصدد الوقفة أمام هذا القانون، لاستعادة صيغتة في الشكل واستعادة شروح منطقة كما ورد على لسان ماركس، واستعادة ما سمي التناقضات الداخلية لهذا القانون. إنما خلاصة قانون التدني الإتجاهي لمعدل الربح هي الآتية : ماركس يفرق بين معدل القيمة الفائضة، وبين معدل الربح على النحو الآتي : يقول إن معدل القيمة الفائضة يقاس بحاصل قسمة القيمة الفائضة على الرأسمال المتحول المستخدم في عملية الإنتاج، لأن هذا يعكس فائض العمل، بالنسبة للعمل الضروري لإعادة انتاج قوة العمل، تستخدم مائة عامل ينتجون ما مقداره مائة، تساوي كلفة إعادة إنتاج قوة العمل زائد مائة هي القيمة الفائضة، نكون امام نسبة قيمة فائضة تقسم ١٠٠/١٠٠، القيمة الفائضة على مجموع رأس المال المتحول، فيما معدل الربح هو حاصل قسمة فائض القيمة على مجمل رأس

المال الثابت والمتحول، وبالتالي لا يوجد تطابق بين نسبة استخراج فائض القيمة وبين معدل الربح الإجمالي في المجتمع، اذ إن معدل الربح يدخل فيه ما وظف من رأس مال ثابت، طبعاً وفق حسابات هذا الرأس مال الثابت، عملية الإنتاج التي يوظف فيها رأس مال ثابت وعمل متحول، هذه تأتي بمنتوج ويحصل من جرائه تراكم يرجع ما وظف من رأس مال ثابت ، وينتج كلفة رأس المال المتحول ومعها قيمة فائضة، وهكذا الى ما لا نهاية. القيمة الفائضة نسبتها تحدد بالنسبة إلى راس المال المتحول: الربح هو حاصل قسمة فائض القيمة على مجمل رأس المال المستخدم، طبعاً لغاية الآن كل البحث المقدم ينطوي على اعلان موافقة فكرية على استخدام مقولات من جانب ماركس لدرس أوليات تطور نمط الإنتاج الرأسمالي والنظام الرأسمالي، هي مفاتيح ماركسية، وبذلك لا أتناقض مع المقدمة، التي قلت بموجبها إننا لن نلتزم التزاماً حرفياً وكاملاً بالماركسية، ولكننا لم نقل : يقاس البحث بالرأسمالية لجهة صحته أو عدمها بأنك لا تستخدم كل هذه المفاتيح. وعلى كل حال، كثير من الاقتصاديين، وأصحاب الفكر السياسي الذين يناقشون في أزمة الرأسمالية اليوم يستخدمون مصطلحات رأس المال الثابت ورأس المال المتحول وفائض القيمة ومعدل الربح، بلا اعتبار أن ذلك يقيدهم تقييداً حرفياً بكل ما ورد في مجلد رأس المال من أوله إلى آخره. ولكنهم يستخدمونه من قبيل إدارة الظهر للاقتصاد المبتذل، الذي لا يقدم ولا يؤخر في دارسته للتطور الاقتصادي على قاعدة ذبذبات السوق، والتفاوت بين العرض والطلب.

في هذا المجال يقول ماركس إن الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي هو الاتجاه الذي يقول بأن التكوين العضوي لرأس المال (والتكوين العضوي لرأس المال هو المصطلح المستخدم للدلالة على تكون رأس المال من رأسمال ثابت ورأسمال متحول) تاريخياً يسير نحو مزيد من التراكم، أو أنه يطلق العنان لتراكم لا حدود له، فهو يسير باتجاه مزيد من الاختلال في التوازن بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحول. يعني أن التراكم هو عبارة عن تضخم متمادٍ للعمل الميت. للعمل الذي كان حياً عندما اعتصر في صيغة فائض قيمة، وأصبح موجوداً في صيغة رأسمال ثابت، يحصل مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي أن رأس المال الثابت يزيد باستمرار وفق وتائر اسرع وأعلى بكثير من وتائر ازدياد رأس المال المتحول، الذي هو باختصار قوة العمل الحي المستخدمة في التراكم وفي إعادة الإنتاج، اذاً نحن أمام اتجاه بموجبه نستطيع القول إنه اذا كان معدل فائض القيمة يمكن أن يبقى على حاله، أو يمكن أن يزيد فإن بقاءه على حاله، أو زيادته شيء مختلف عما يشهده التركيب العضوي لرأس المال من نمو عملاق في رأس المال الثابت بوتائر تعاظمها، هو دليل قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي على تراكم لا حدود له، وعلى اطلاق قوى الإنتاج من عقالها إلى اقصى حد ممكن. هذا معناه أنه كلما تقدم نمط الإنتاج الرأسمالي على طريق فتوحات جديدة في ميدان التراكم، كلما حصل أثقال لرأس المال الثابت، بالنسبة إلى كتلة رأس المال المتحول الموظف، حتى لو زاد الفائض زيادة مطلقة، أي نسبة العمل الفائض. أي العمل الضروري لإعادة انتاج قوة العمل كان في ازدياد، لكن التطور المتمادي

لوزن رأس المال الثابت، يمكن أن يجعلنا امام اقتران زيادة فائض القيمة بتدني معدل الربح، مقسوماً على مجمل رأس المال الثابت والمتحول.

لماذا يتحدث ماركس عن هذا الموضوع على قاعدة تدني اتجاه معدل الربح، وليس على قاعدة قانون ثابت وجامد، لأنه يقرر هذه الحقيقة. أي أن التراكم هو بالنتيجة تراكم رأس المال الثابت. والفارق بين رأس المال الجنيني في المانيفاتورة كان تجميع رأس المال المتحول، وزيادة وتيرة استغلاله على قاعدة تركيب عضوي لرأس المال، كان آنذاك يضع الحد الأدنى من رأس المال الثابت في خدمة الحد الأقصى من رأس المال المتحول. هذا الطور الأول لولادة نمط الإنتاج الرأسمالي. في الأطوار المتقدمة لهذا النمط يحكم بأننا نصبح امام تمادي تراكم يجعل من رأس المال الثابت الكتلة الاضخم، فيما هو يضع حدوداً اساساً على حجم قوة العمل، وعلى حجم رأس المال المتحول ويضع حدوداً لاستغلال قوة العمل وبالتالي يضع حدوداً معينة لمعدل فائض القيمة. مجمل النص الوارد عند ماركس في كتاب رأس المال، هو حديث مقبول من عدد من الاقتصاديين الذين لا يصنفون أنفسهم ماركسيين يلتزمون التزاماً حرفياً بماركس، لأنه من تحصيل الحاصل القول، إنه منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، تحقق التراكم الرأسمالي بوتائر خرافية وعملاقة في ميدان رأس المال الثابت. وهو امر يتجلى منذ أول آلة بخارية وأول مصباح كهربائي إلى ستوك رأس المال الثابت المتراكم عالمياً في صيغة مصانع ومؤسسات وتوظيفات ضخمة... أن يكون اتجاه معين للتركيب العضوي لرأس المال، بموجبه رأس المال الثابت يحقق تراكماً بخطوات عملاقة، هذا واقع تاريخي عياني تسجيله صحيح، وإن كان هناك نقاش حول الوتائر التي يتم بها هذا الانتقال للتركيب العضوي لرأس المال بحجم متعاظم دائماً لرأس المال الثابت. يوجد نقاش حول أن ذلك لا يتم دائماً على خط صاعد مستقيم، إنما تتخلله موجات متعاقبة تدخل فيها ابتكارات اجتماعية معينة، وتدخل فيها ابتكارات تكنولوجية معينة، وتدخل فيها وسائل عديدة، تجعل هذا القانون قانوناً اجمالياً على غير ضرورة، لأن يترجم نفسه في كل لحظة من لحظات تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. ولكن إذا كنا نتحدث عن اتجاه تاريخي حين صاغ ماركس هذا القانون، فإنه كان يعاين ويستبق، لكن حين نتوقف الآن أمامه، فإنما نقرأ قراءة استرجاعية، لأن تطور قرن من الزمان يظهر لنا بوضوح أنه من الصحيح أن حجم رأس المال الثابت تطور بوتائر متعاظمة جداً، أثبتت ان نمط الإنتاج هذا يكاد يملك قدرة على التراكم لا حدود لها. وهذا أمر سنعود اليه عند استخراج الخلاصات.

اذن فإن خلاصة القانون هي الآتية : من اجل ان تستغل نفس الحجم من العمل الحي مجسداً في الرأسمال المتحول، انت بحاجة إلى حجم أكبر من رأس المال الثابت، ولتشغيل الكتلة نفسها من رأس المال المتحول يصبح المجتمع بعد انفلات تطور قواه الاقتصادية من عقاله، مسوقاً إلى توظيف حجم اكبر من رأس المال الثابت لاستغلال القوة نفسها من رأس المال المتحول. يتحدث هنا ماركس، عن أن هذا القانون الإتجاهي له ما يعدله -عناصر تعدله -،وبالتالي تعطيه صفة الاتجاه التاريخي الذي لا يسمح بحساب رياضي يمكن القول معه : وعندما نصل

إلى النقطة الفلانية يتوقف الربح، لماذا قانون التدني الإتجاهي، لأنه خلافاً له يوجد حساب اقتصادي نحو النقطة صفر في مقولة الربح في نمط الإنتاج الرأسمالي، نحن لا نجد أنفسنا أمام نص عند ماركس يتنبأ بالنقطة صفر في جني الأرباح في نمط الإنتاج الرأسمالي، انما نتوقف امام حكم أن هذا النظام من مصادر أزماته الممتد لاحقاً أنه محكوم بتدني اتجاهي لمعدل الربح بسبب من طبيعته نفسها. ما هي العوامل التي تعدل هذا الميل؟ يتحدث ماركس عن العديد من العوامل، لكنه يضع في طليعتها السعي إلى زيادة فائض القيمة على الدوام، ولكن هذا السعي هو السعي إلى مزيد من انتقال رأس المال الثابت بحجم متمادٍ. ما معنى اقتطاع فائض القيمة :فائض القيمة هو العمل الحي الذي يحول إلى عمل ميت، اقتطاع مزيد من فائض القيمة يعني تشديد وتيرة الاستغلال، وهذا يحمل الشيء وعكسه، هو يعالج بعضاً من مفاعيل التدني الإتجاهي للربح، ولكنه يؤسس إلى طور آخر ينتقل فيه هذا التناقض إلى صعيد أعلى، مع الملاحظة الآتية: بأن كل اعتصار لمزيد من فائض القيمة هذا معناه دفع المجتمع إلى مزيد من سوء الاستهلاك، وهذا يضع مزيداً من العقبات أمام امكانية تحقيق فائض القيمة، في تراكم يجد منافذه، وبالتالي السعي إلى زيادة فائض القيمة هذا، من العناصر الملطفة للتدني الإتجاهي، ولكنه ليس حلاً. ماذا يريد ماركس أن يحكم من ذلك كله: يريد أن يقول إن نمط الإنتاج هذا قائم ليس على توازن تخرقه أزمات، إنما هو قائم على اختلال وعلى تناقض. الأزمة فيه هي القاعدة، والتوازن هو الاستثناء. وفي حال حصوله هو بحاجة إلى تفسير، ويدخل أيضاً في الحساب الأسواق الخارجية - التجارة الخارجية ومقدار ما تعوضه، إضافة إلى مجموعة من العوامل، سيكون لنا وقفة أمامها عندما سنصل في النقاش إلى هذا الموضوع، قانون التدني الإتجاهي لمعدل الربح، في نهاية المطاف اذا كان لا يؤشر إلى بلوغ حتمي بفعل قانون اقتصادي محض، لما يمكن تسميته نقطة الصفر في ارباح رأس المال، لأنه ليس هكذا، لكنه يؤشر إلى مزيد من الصعوبات في وجه انتظام أواليه نمط الإنتاج الرأسمالي، وإلى الكلفة التي سيكون عليه تحملها، لكي يعيد انتاج نفسه، والمتمثلة في صراع حاد على اقتسام القيمة المضافة ما بين اجور وأرباح، إذ إنه لا يتطور وفق توازن سهل، إنما يتطور عبر صراع، ينحل وينتهي إلى المقولة الآتية : لا يتم التراكم الا بصراع حاد بين رأس المال والعمل، وليس بترسيمه انسجام وتناسب بين العرض والطلب، وعلى قاعدته كما يبشرنا بذلك الاقتصاد الكلاسيكي. هنا نجد أنفسنا، من الكتاب الأول الذي اطلق حكماً تاريخياً عاماً، إلى الكتاب الثاني الذي يبدو منه أن نمط الإنتاج الرأسمالي قابل للتراكم وإعادة الإنتاج الموسع الى ما لا نهاية، إلى الكتاب الثالث الذي يتحدث عن التدني الإتجاهي لمعدل الربح، أمام مفاهيم رئيسية ثلاثة تفتح البحث على مصراعيه ولا تقفله. لكنها تفتح البحث على مصراعيه من مداخل فعلية وصحيحة وتضرب عميقا في عملية الإنتاج، ومن مداخل تحاول أن تستقرئ قوانين تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المواكبة لها، بصرف النظر عن أن قانون التدني الإتجاهي لمعدل الربح لا يحسم أمامنا، ولا يريحنا في القول إنه متى تبلغ الرأسمالية نقطة الصفر في جني الأرباح، فينتفي مبرر وجود هذا النمط من الإنتاج مع انتفاء مبرره، لأن هذا النمط يراكم من أجل الربح ولا يراكم من أجل الحاجات الاجتماعية. ليس لدينا قانون يقول وهذه نقطة الصفر،

ولكن لدينا قانون يقول هذا هو الاتجاه الذي تتم بموجبه التناقضات والصراعات، في ظل تطور واحتدام نمط الإنتاج هذا.

في السجالات الماركسية اللاحقة، التي ترتبت على إطلاق هذه المفاهيم التي تعالج أزمة الرأسمالية على صعيد اقتصادي معبر، كان هناك كلام يحاول أن يكشف سر الإنتاج الرأسمالي، وينتقل إلى رصد مسار التراكم وإعادة الإنتاج الموسع في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، وينتهي إلى تسجيل الميل التاريخي لهذا النمط نحو الأزمة. إن التدني الإتجاهي لمعدل الربح، إذا ما اعتبرنا بان أكبر مفاتيح أزمة هذا النمط، هو تقلص مبرر وجوده، يؤشر إلى هذا النمط اذ يسير من نمو إلى نمو، من فتح إلى فتح، فهو يسير على صعيد أزمته من احتدام إلى احتدام لاحق.

على قاعدة هذه المفاهيم الغنية، والتي أكرر القول إن الاستفادة منها ترتهن إلى حد بعيد جداً، بعدم التعاطي معها على أنها ترسيمات قابلة للحفظ والنقل والاسقاط على الواقع. بقدر ما الاستفادة منها تكمن في اعتبارها مفاتيح مرشدة لأي بحث في أزمة الرأسمالية، يريد أن ينفذ إلى بواطن الظواهر، التي رافقت ولادتها وتطورها خلال قرن من الزمان. هذا الحقل الغني من المفاهيم والذي أتصور أننا نفيه حقه عندما نزيل هالة الإلتزام المقدس عنه، ونيسّر على أنفسنا استخدامه حيث يجب وبالطريقة اللازمة. هذا النص ختم كما هو معروف فيما نهاية القرن التاسع عشر تشهد أزمة تؤرخ الآن استرجاعياً، على أنها كانت الأزمة البنيوية الأولى في تاريخ الرأسمالية. لأنه معروف في هذا المجال ما يسمى الأزمة الدورية التي لم اتطرق لها، موجوده في مفهوم ومشروحة، وعليها أدلة وأسباب معينه، اصطلح على تسميتها الازمات البنيوية التي وضعت النظام الرأسمالي أمام تحديات كبيرة، وأول أزمة بنيوية في تاريخ الرأسمالية الحديثة كانت تلك التي تؤرخ بين ١٨٧٠-١٨٩٠ التي عنها، وفي معمعانها تولدت الرأسمالية الاحتكارية، وتحولت الرأسمالية امبريالية. سقف انتاج النص الماركسي أتى مجدولاً ومترافقاً مع اجتياز الرأسمالية ذلك الطور من الأزمة البنيوية الأولى في تاريخها. إضافة إلى أن كتابات ماركس كما أشير سابقاً، كانت توحي في الحديث عن انهيار وشيك للنظام الرأسمالي والاندلاع الوشيك للثورة البروليتارية، وأن هذا الحديث ليس عن أفق غير منظور، إنما هو حديث القرن التاسع عشر، من البيان الشيوعي إلى آخر جزء من رأس المال. فواقع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي والنظام الرأسمالي ككل في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر مع مضاعفاتهما في التسعينيات، كان في الواقع بالاستناد إلى الوقائع والنص. وبرامج وافكار الحركة الاشتراكية في حينه تطرح من دون مبالغة السؤال الآتي الذي نجده مخترقاً كل النقاشات عندما نستعيدها، هل هذه الأزمة البنيوية هي الأزمة الأخيرة للنظام الرأسمالي أم لا؟ وهل سيتولد عنها الانهيار أم أن الرأسمالية ستتجاوزها؟ وكلنا يعرف أن السجالات الماركسية التي دارت حولها، إنما بلغت

ذروتها خلال ثلاثة عقود تسعينيات القرن الماضي والعقدين الأولين من القرن العشرين. جوهر السجالات هو السؤال الآتي: هل تتقرر نهاية الرأسمالية على صعيد اقتصادي محض أم لا؟

في كتابات رأس المال مقروء حتى قراءة خلاقة كما نحاول الآن، هناك الكثير مما يسمح بالاعتقاد أن نهاية الرأسمالية، يمكن أن تتقرر على صعيد اقتصادي محض سواء اذا ما أخذنا مقتطفات من الكتاب الأول من رأس المال: الإثبات والنفي ونفي النفي، حيث على قاعدة تطور الصلة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هناك انبثاق يكاد يكون اتوماتيكياً لحل اجتماعي أعلى، أو أخذنا الأمر على قاعدة دفع قانون التدني الإتجاهي لمعدل الربح نحو ذروته، بإضافة أحكام له تجزم بأنه لم يعد في مستطاع الرأسمالية أن تلطف مفاعيل هذا القانون عبر اعتصار مزيد من فائض القيمة، فنكون أمام تصور نهاية للرأسمالية نمط انتاج ونظاماً وتشكيلة اجتماعية على صعيد محض اقتصادي. دارت سجالات غنية حول هذه النقطة بالذات، ينهار النظام الرأسمالي، تتقرر نهاية الرأسمالية على صعيد محض اقتصادي أم أن مصير الرأسمالية - لا أقول نهاية ولا انهيار - يتقرر على صعيد سياسي أكثر تشابكاً بكثير من الصعيد الاقتصادي المحض؟ هنا نجد أنفسنا أمام مساهمات هلفرينغ في كتابات حول الامبريالية، برنشتاين الذي رمز إلى الإصلاحات مع نهاية القرن التاسع عشر، وجزم بأن الاصح الذي يجب أن نستلهمه من ماركس، هو ما يشير إليه من قدره لدى نمط الإنتاج الرأسمالي على تحقيق التراكم من دون حدود، وبالتالي على هذه القاعدة تتحول الحركة الاشتراكية الديمقراطية إلى حركة اصلاحية، أو كاوتسكي الذي بدأ حياته مقارعاً مضاداً، أو لينين الذي أدلى بدلوه وصولاً إلى روزا لوكسمبورغ. لن أقف امام التشكيلات الأساسية لهذه النظرة التي حملها هؤلاء المؤلفون، وإنما أشير إلى ما جمعهم وما فرقهم، وما جعلهم متفقين واين أوجه الاختلاف؟ وبالتالي ما هي الخلاصة التي أضاءتها هذه السجالات التي استمرت ثلاثة عقود، ولم تكن ثلاثة عقود من السجال النظري، وإنما كانت ثلاثة عقود من التطور البنيوي في الرأسمالية. وبالتالي فإذا أردنا أن نقرأها، فنحن نقرأ ليس سجالات نظرية فقط وإنما خلاصات نظرية مجدولة مع تطورات عديدة.

في مناقشة طبيعية أزمة الرأسمالية كما تبدت مع نهاية القرن التاسع عشر تعارضت نزعتان: نزعة اقتصادية، وهي نزعة كان لها أنصار من اليمين، وأنصار من اليسار. ونزعة غير اقتصادية رمت إلى التأسيس لدعوة إلى قراءة ازمة الرأسمالية على أنها لا يمكن أن تحسم أو تعطي نتائجها الجوهرية الا على صعيد سياسي اجتماعي، وإن يكن مختبرها الاقتصادي، وإن تكن معطياتها اقتصادية. النظرة الاقتصادية تراوحت بين برنشتاين وروزا لوكسمبورغ. برنشتاين الذي سارع إلى الجزم خلال التسعينيات من موقعه في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني للقول: فلتتحول الحركة الاشتراكية إلى حركة اصلاحية لأن قدرة الرأسمالية على التكيف والتطور اقتصادياً، قدرة لا تحدها هذه الأزمة. والدليل على ذلك هو ما بدأت تشهده بنياتها من تحول ابتداءاً من الانتقال من صعيد التنافس إلى صعيد الاحتكار، نحو صيرورتها نظاماً عالمياً، انتهاءً ببواكير التطورات الجديدة على صعيد تنظيم العمل، وعلى صعيد التسويات الاجتماعية،

التي بدأت تتولد في إطار الرأسمالية. هذه نظرة جزمت بإن للرأسمالية قدرة على تجاوز أزماتها اقتصادياً، مما يرتب على الحركة الاشتراكية أن تعيد النظر ببرنامجها سياسياً. هذا نموذج من السجالات، وهي كلها سجالات حددت نفسها سلباً وايجاباً بالنسبة للماركسية، إلى اقتصادية روزا لوكسمبورغ التي لم توافق ماركس على ترسيمته، في صدد قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي الصافي على تحقيق التراكم وإعادة الإنتاج الموسع فقالت: إن نمط الإنتاج الرأسمالي يحتاج كي يتمكن من تحقيق التراكم إلى أن يحاط دائما بوسط غير رأسمالي. ومن هنا نظرت إلى التحول الامبريالي في طابع الرأسمالية على أنه شرط لتأمين اطراف فيها انماط انتاج ما قبل الرأسمالية، تتأمن إعادة انتاج مقومات التراكم والإنتاج الموسع عبر استغلالها، فإذا كانت الرأسمالية في نشوئها قامت على قاعدة التراكم الأولى، فإن الرأسمالية في مختلف اطوار تطورها بحاجة دائمة إلى ألوان من التراكم الاولي، كي تستطيع أن تجدد نفسها. وبالتالي لا تجد الرأسمالية مجالاً لما سُمِّي فائض القيمة تحقيقاً وانتزاعاً، يمكن أن يتم في المراكز الرأسمالية، اذ إنها بحاجة دائماً إلى منافذ وأسواق لا توجد الا في اطراف النظام. إن عمر النظام الرأسمالي يقاس بعمر انتهاء انماط انتاج ما قبل الرأسمالية، وحصول التحول على مستوى عالمي، مما يعني انه بين اقتصادية السياسة التي شهدنا منها فكر العالم ثالثي إلى نهاية السبعينيات، حيث أن هذا النظام فيه مركز وأطراف ولا يتغير، الا اذا كانت قدرة المركز على استغلال الأطراف انتفت، وهذه لا تحصل الا بثورة الأطراف. وهذه تعني ثورة عالمية، إلى نظرة اقتصادية في أوليات نمط الإنتاج الرأسمالي يجري الانتهاء منها، إلى نتائج تصنف يساراً، وتدعو إلى قلب النظام. ونظرة اقتصادية أخرى تقول بإنه نظام قادر دائماً على التراكم وإعادة الإنتاج الموسع، تنتهي نهاية اصلاحية، راوحت السجالات. وما بين هذين الحدين قام مساجلون كُثر من بينهم لينين وهلفرينغ وكاوتسكي وعدد كبير من المفكرين، حاولوا أن يعيدوا المناقشة والسجال إلى نقطة التوازن: ما بين التأسيس على معطيات اقتصادية يشرح رأس المال كيفية انبثاقها، وما بين الحسم بأن مصير النظام الرأسمالي لا يتقرر على صعيد اقتصادي محض، إنما يتقرر على صعيد الصراع الطبقي. وهذا معناه أنه على المستوى السياسي، يمكن أن يتقرر مصير النظام، والصراع الطبقي ليس مجرد انبثاق ميكانيكي عن هذه الترسيمات التي تضمنها كتاب رأس المال. هذه الخلاصة التي تنفر أمامنا عندما نرجع لاستعادة حشد المفاهيم الماركسية حول أزمة الرأسمالية، كيف تحدرت إلينا من ماركس؟ وكيف وُضعت موضع الاختبار والتحدي خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر؟ وما هي السجالات التي اطلقتها؟ هذا كله في الواقع يجعلنا نؤسس لتقدم نحو مناقشة القسم الثاني حيث آمل ان تكون درجة التجريد والعمومية والصعوبة في استعادة ما رأيته مناسباً من المفاهيم الاقتصادية الماركسية، قد ابقت اللجنة المركزية في مناخ إجمالي من الوضوح مع الاستعداد لمزيد من النقاش عند التوقف أمام ما جرت إثارته في هذا البحث.

القسم الثاني - الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة

المقدمات التاريخية تتناول أبرز التطورات لمسيرة الرأسمالية خلال قرن من الزمان بين مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، مع الأمل في أن يكون التقديم النظري المنهجي في قراءة أزمة الرأسمالية، وفيّ بعض الهدف بجعل اللجنة المركزية في مناخ عدد من المقولات، والمفاتيح الأساسية الضرورية للاستعمال في هذا المجال، ومع الاستعداد عند النقاش إلى مزيد من الخوض في هذا الحقل، لأن هذا يحمل مزيداً من الصقل لخيارنا الفكري.

احاول الآن الانتقال إلى صعيد ومستوى آخر، هو قراءة أزمة الرأسمالية كما شهد العالم مسيرتها خلال قرن من الزمان. واسارع إلى القول إنه ليس من قبيل المصادفة انتقاء الحديث عن المقدمات التاريخية، حول أبرز التطورات في مسيرة الرأسمالية خلال قرن من الزمن، حيث أنه تبين لنا عندما نقف امام أهم هذه المقدمات ماذا يعني تاريخ مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر، وماذا يعني تاريخ مطلع السبعينات من القرن العشرين؟ من الزاوية الأولى اذا كانت الرأسمالية وفق قراءتنا الأصلية لها هي نمط انتاج اقتصادي، ونظام اجتماعي بتعبيرات سياسية وايديولوجية وثقافية، من خصائصها أنها في حال أزمة مديده، وإذا كانت هذه خلفية القراءة، وعلى هذه الخلفية ومن زاوية رصد الأزمات البنيوية الكبرى التي شهدها تاريخ الرأسمالية خلال قرن، فإن من المتعارف عليه أنه تسجل ثلاث محطات تاريخية واجهت فيها الرأسمالية اندلاعاً حاداً لأزمتها البنيوية. واعني بكلمة البنيوية هنا: شاملة نمط الإنتاج، والتشكلية الاجتماعية، والنظام السياسي، ومجمل أوليات الرأسمالية على مختلف الصعد، وفي مختلف الميادين. تسجل أزمة الربع الاخير من القرن التاسع عشر، وتسجل أزمة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتسجل الأزمة الناشئة والناشبة مع مطلع السبعينيات، ويكاد ينعقد إجماع واتفاق، على أن هذه الأزمات الثلاث تتقارب لجهة مدى مساسها للبنية الإجمالية للرأسمالية في مختلف صعدها. هذه الزاوية الأولى. زاوية ثانية لطرف مثلنا ينطلق من النقاش في الحدود التاريخية لنمط الانتاج الرأسمالي اساساً، ويحاول أن يستوحي ما هو صحيح من مفاهيم ماركسية في هذا المجال، ولطرف مثلنا انتمى وما زال إلى اشعار آخر إلى تيار كان يرى نهاية الرأسمالية خلف كل أزمة كبرى منذ نهاية القرن التاسع عشر، مروراً بأزمة ما بين الحربين، وصولاً إلى بوادر تجدد الأزمة البنيوية مع نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات. لا بد من القول بأنه اذا كان النقاش هو نقاش مدى ما اثبتته الرأسمالية من قدرة على التراكم المتمادي واعادة الإنتاج الموسع، فلا بد من القول خلافاً لما برز لدى الكثيرين مع نهاية القرن الماضي من اعتقاد، بأن نمط الإنتاج الرأسمالي يكاد يبلغ مع أزمة ١٨٧٠-١٨٩٠، حدوده التاريخية الأخيرة. اقول خلافا لذلك، إن القرن الماضي - بين هاتين المحطتين - اثبت على وجه الاجمال، قدرة متمادية للرأسمالية على مراكمة قوى الإنتاج على نحو عملاق، وأن هذا القرن شهد تطورات كبرى على صعيد قدرة الرأسمالية على التراكم الموسع. وأعني بذلك التراكم الذي يرتاد مساحات جديدة من أسواق المراكز الرأسمالية المتقدمة والعالم. أو التراكم المكثف الذي تصاحبه اكتشافات تؤدي إلى تعميق

الإنتاج، ونقله إلى صعد تدفع تقنياً واجتماعياً إنتاجية العمل، وانتاجية النظام الرأسمالي نحو مستويات اخرى. بديلاً من نظرة سارعت إلى رؤية أزمة نهاية القرن الماضي على أنها كانت مرشحة لتكون الأزمة الاخيرة، التي تدق المسار الحاسم في نعش الرأسمالية. فإذا كنا ننظر إلى الرأسمالية بمقياس تطور الإنتاج، فنحن امام قرن من الزمان، عرف تطوراً في قوى الإنتاج على نحو عملاق، هذا حكم اقتصادي لا بد من تسجيله.

نقطة ثالثة: ان هذا التطور الذي شهدته قوى الإنتاج في ظل الرأسمالية خلال القرن المشار إليه، كانت ممراته الاجبارية أزمات بنيوية كبرى، اشتقت الرأسمالية بكل مكوناتها أجوبة عليها. وهذه الأجوبة سمحت لتطور قوى الإنتاج بأن يستمر سالكاً مساراً متصاعداً، وإن يكن متذبذباً، مع ما صاحب ذلك من تبدلات سيكون علينا أن نتوقف أمامها لنرى كم بقي من النسخة الأصلية للرأسمالية، وكم طرأ عليها من تبدلات. المعروف بأنه جواباً على أزمة الربع الأخير من القرن التاسع عشر تحولت الرأسمالية، من رأسمالية التنافس الى رأسمالية الاحتكار. ومن المعروف أن رأسمالية الاحتكار دقت باب التحول بوتائر مختلفة عن كل ما سبق، إلى رأسمالية عالمية تشمل اولياتها مختلف بقاع واصقاع العالم، وما يصطلح على تسميته صيرورة الرأسمالية امبريالية. ومن المعروف أيضا أنه صاحب ذلك تطور أساسي بدأ يطرأ على صعيد تنظيم عملية العمل بما يتصل بمسألة تطور إنتاجية العمل، وهو ما له في إطار المصطلحات المستخدمة في هذا السبيل تعابير داله عليه سواء تعبيرا: "التيلورية" للدلالة على الانتقال في تنظيم العمل ليس على صعيد تقني مختلف إنما الى صعيد اجتماعي، إلى "الفوردية" نسبة إلى فورد، والتي استكملت التحول في عملية العمل، مضافاً إلى بروز السمة الاحتكارية، وإلى صيرورة الرأسمالية امبريالية عالمية، أتى يكمل ما يمكن اعتباره آنذاك استراتيجية الهجوم المعاكس، على ما بدا أنه هجوم من الحركة العمالية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، التي كانت تشهد طوراً من الصراع، سبق لنا وتوقفنا امامه في نقاشنا لتاريخ الحركة الاشتراكية. هذه التطورات نجملها بالقول إنه اذا كان لها اساس على صعيد أزمة النظام اقتصادياً، فإن جوهرها مرور الرأسمالية في طور من الصراع الطبقي احتدم، فكان الرد عليه بالاحتكار والامبريالية، وتجريد العمال من البقية الباقية من مهاراتهم، المعطوفة على تاريخهم كمنتجين يملكون معارف يستطيعون التسلح بها. كل هذه الردود، كانت ردوداً في اتجاه كسر مقاومة الطبقات العاملة معالجة الأزمة البنيوية للرأسمالية، انطلاقاً من ابتكار كل الوسائل لزيادة القيمة الفائضة انتهاءً بابتكار كل وسائل التنظيم، من تنظيم عملية العمل إلى تنظيم الأسواق عالمياً، الى التغيير في منطق تركيب العلاقات بين الرأسمال وانشطته المختلفه. الأصل في الرأسمالية ليس الاحتكار، إنما التنافس، "دعه يعمل، دعه يمر"، الاحتكار كان جواباً على طريق التحكم بالعملية الاجتماعية التي تغلف التطور الاقتصادي، بجعل النظام الرأسمالي أقل انكشافاً أمام هجمات الطبقات العاملة عليه من خارجه آنذاك. الامبريالي في الرأسمالية كان توسيعاً للمنافذ والأسواق، ليس لأن تحقيق فائض القيمة مستحيل في المراكز الرأسمالية المتقدمة على صعيد محض اقتصادي، بل لأن هذه المنافذ

والأسواق كفيلة، بأن توفر فائض قيمة إضافي، يمكن أن يساهم في تلطيف وتخفيف مفعول ما توقفنا أمامه تحت عنوان التدني الإتجاهي لمعدل الربح، وإضافة إلى استكمال التحويل الأخير للمنتجين المباشرين إلى مجرد آلات مسيّرة في خدمة الرأسمال، لم تعد تكفي لا وسيلة الإنتاج، ولا وسيلة المعرفة، التي تستطيع أن تمس من خلال شروط مواجهتها في صراع العمل - رأس المال. تقدم عادة الاكتشافات التي ابتكرها تايلور على انها تطور علمي للعمل. هذه قراءة تقنية، هذه الاكتشافات التي قامت على حساب دقيق لكل حركة من حركات العامل مع كرونومتر محدد يعين لكل حركة من الحركات مدتها ودقتها ويعيد تنظيمها، هذه كانت اكتشافاً طبقياً اجتماعياً لزيادة إنتاجية العمل عبر زيادة وتيرة الاستغلال، من اجل اقتطاع مزيد من فائض القيمة. وعلى كل حال نحن أساساً اصحاب نظرة إلى الرأسمالية بمجملها لا ترى أن اكتشاف الآلة البخارية، هو الذي أدى الى قيام الرأسمالية، بمقدار ما أن الصراع الطبقي هو الذي أدى إلى اكتشاف الآلة البخارية. وبالتالي فإن الثورة الصناعية تأتي في سياق تكريس وتعميق وجهة معينة في الصراع الطبقي، وليست الرأسمالية نتاج ثورة صناعية بالمعنى التقني للكلمة. أما الاستغلال الذي يبدو تقنياً فهو التحول في الإنتاج إلى صيغة نمطية ما يسمى انتاج السلسلة، حيث تصبح مهمة الطبقة العاملة مجرد جزء بسيط في سلسلة لا سيطرة لأحد عليها. وهذا ايضا تطور له مظهر صناعي تقني، له مظهر تنظيمي، لكنه ذو مضمون طبقي. لنا أن نناقش مدى ما حملته هذه الردود على الأزمة البنيوية الأولى للرأسمالية من ناحية: من إطلاق قوى الإنتاج من عقالها، ومن ناحية اخرى من تبدلات ما على صعيد علاقات الإنتاج.

الأزمة البنيوية الثانية : أزمة ما بين الحربين تصنف تاريخياً على أنها استمرار متجدد بشكل او بآخر للأزمة البنيوية الأولى، واعلان عن قصور الرأسمالية الاحتكارية عن الرد الكامل، أو الشامل على الأزمة بمختلف اوجهها. طبعاً لسنا في صدد التأريخ للعقدين الفاصلين بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهما العقدان التي توسطتهما الأزمة الكبرى كما ظهرت ما بين ١٩٢٩-١٩٣٠ بمظهرها الاقتصادي الفاقع، وبكل ما أحاط بها من دلالات على صعيد الصراع الطبقي. هنا نجد أنفسنا أمام أزمة بنيوية ولدت ردوداً بنيوية إلى هذا الحد أو ذاك، سواء على صعيد الجديد في نظام التراكم، أو على صعيد الجديد في دور الدولة، أو على صعيد الجديد في تركيب الرأسمالية كنظام عالمي. عندما سننتقل إلى نقاش الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة سنكون في الواقع امام نقاش :أزمة الردود التي تمت صياغتها في ظل الرأسمالية المتجددة بعد الحرب العالمية الثانية. لأن هذه الرأسمالية حملت جديداً اساسياً على صعيد نظام التراكم الاقتصادي. وحملت جديداً اساسياً على صعيد دور الدولة ضمن النظام الرأسمالي. وحملت أيضاً جديداً على صعيد تركيز النظام الرأسمالي كنظام عالمي، وفق تراتبية معينة احتلت الولايات المتحدة فيها قمة الهرم. افضل التطرق إلى كل هذا الجديد في معرض أزمته الراهنة، حتى لا يتكرر الحديث بين عرض تاريخي وبين نقاش راهن. ولكن ما أريد من هذه اللمحة التاريخية التوقف أمامه منهجيا هو السؤال التالي الذي يجب ان نُدخله في بحثنا

الراهن وفي كل بحث في أزمة الرأسمالية: اذا كنا نريد أن نقرأ حصيلة قرن من مسيرة الرأسمالية، حتى نستطيع التوقف أمام الأزمة الراهنة للرأسمالية، وإذا كنا عبر توقفنا أمام مسيرتها خلال القرن الفاصل بين مطلع السبعينيات من القرن الماضي ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، جزمنا ونجزم، بأن هذه المسيرة شهدت تطوراً هائلاً لقوى الإنتاج في ظل الرأسمالية، على الرغم من الأزمات، وفي وجه الأزمات، بل اذا كان علينا أن نقرر بأن الطبيعة الاجتماعية لقوى الإنتاج كانت تزداد شدة وحدة، لأنه من انتاج الآلة البخارية التي يمكن أن يستعملها صاحب معمل نسيج، إلى المفاعل الذري يكمن فاصل نوعي كبير بين الطابع الاجتماعي الاولي لمعمل النسيج، وبين الطابع الاجتماعي الحاسم لإنتاج الذرة. إذا كانت مسيرة قرن دفعت ما سمَّاه ماركس الطبيعة الاجتماعية لقوى الإنتاج نحو وتيرة من الشدة والحدة والوضوح في ظل الضخامة والعملقة المتمادية على صعيد الثروة المادية، أي اذا كنا أمام تبدلات متمادية في الاتجاه الذي افتتحته الرأسمالية مع نزع ملكية المنتجين لوسائل الإنتاج، فهل كنا خلال قرن من الزمان أمام ثبات في علاقات الإنتاج الرأسمالية خصوصاً، وفي العلاقات الاجتماعية الرأسمالية عموماً؟

هذا سؤال يستحق المعالجة، لأننا تيار يرث نظرة بقدر ما هي ثاقبة في ملاحظة التطور المتمادي في الإنتاج الرأسمالي من أزمة الى نمو، من مستوى إلى مستوى، كانت في المقابل مقيدة برؤية علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية عموما في المجتمع الرأسمالي خلال قرن من الزمان، وكأنها علاقات الملكية والاستغلال والسيطرة إياها التي انبثقت مع حركة التراكم البدائي، واخذت صيغتها الأولى مع بدء عهد الرأسمالية التنافسية. المقولة التي اريد أن اطرحها للمناقشة: ما التبدل الذي دفعته الرأسمالية في علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية عموماً ثمناً لهذا التجدد في قدرتها على التراكم، وعلى إطلاق قوى الإنتاج من عقالها؟ هل صحيح أننا نرث على صعيد علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية عموماً: العلاقات الاجتماعية إياها كما رسمها ماركس في نهاية القرن التاسع عشر، فيما نحن على صعيد قوى الإنتاج بتنا أمام آفاق أبعد وأضخم بكثير من تلك التي كانت للرأسمالية في بداياتها. أضيف نحن جزء من تيار يرث نظرة تقول إنه لم يتم تجاوز العلاقات الرأسمالية الأصلية - واعني بها العلاقات السياسية الثقافية والاجتماعية، ذات الأساس الاقتصادي - وأنه لم يتم تجاوزها الا في محطات تاريخية معينة ومحددة، عندما تم كسر هذه العلاقات عبر محاولات الاستيلاء على السلطة، ما فشل منها وما نجح. نحن من تيار يرث نظرة إلى وقائع القرن التاسع عشر فلا يرى في غير كومونة باريس محاولة لتجاوز العلاقات الرأسمالية. نحن تيار يرث نظرة إلى وقائع القرن العشرين لم يكن يرى في ثورة اكتوبر ومشتقاتها تجاوزاً للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، فيما هو يرى أن الرأسمالية في سائر بقاعها وانحائها وميادينها، قد قامت واستمرت على الجمع ما بين القدرة على تأبيد العلاقات الاجتماعية الأصلية، وإطلاق قوى الإنتاج من عقالها إلى اقصى حد ممكن. هذه النظرة هي ما تحتاج الى نقاش. ألم ينطوي تطور الرأسمالية خلال قرن من الزمان على احتدام في العلاقات الرأسمالية

إلى الحد الأقصى مع اتجاهات تجاوز لهذه العلاقات؟ هل تجمع الرأسمالية في حركة تطورها خلال قرن من الزمان بموازاة التطور العملاق لقوى الانتاج والاشتداد والاحتدام في الطابع الاجتماعي الحاسم لقوى الانتاج، هل تجمع ما بين عناصر احتدام ونمو وتطور واتساع في العلاقات الرأسمالية وعناصر تجاوز لهذه العلاقات الرأسمالية في آن؟

إذا أردنا أن ندرس هذه الوقائع بمرآة كمناقشة الأزمة الراهنة، فأنا ادعو إلى أن يكون البحث مفتوحاً، والعقل مفتوحاً على رؤية الثمن الحقيقي الذي دفعته الرأسمالية من بنيتها كي تستمر وتتجدد خلال قرن من الزمان، وصولاً إلى أزمتها الراهنة. ادعو إلى التحرر من أسر تلك النظرة التي ترى أن الرأسمالية تعيد إنتاج علاقاتها الاجتماعية كما هي ابدياً، فيما هي تدفع بقوى الإنتاج، وهذه مسيجة بغلاف اجتماعي، لأنها لا تتطور وفق منظومة من الاختراعات الفنية فقط، بل وفق منظومة من الاختراعات الاجتماعية المسيجة للتطور المادي. أقول هل نستطيع أن نبقى أسرى نظرة ترى الرأسمالية وقد أعادت إنتاج علاقاتها الاجتماعية الأصلية من دون مساس، فيما هي ترتاد آفاق الرد على الأزمة البنيوية الأولى والثانية، وهي تجتاز الازمة البنيوية الثالثة، بتراكم على صعيد تطور قوى الإنتاج يكاد يطابق الترسيمة التي رسخها ماركس لنمط انتاج قدرته الإنتاجية بلا حدود، فيما قدرته الاستهلاكية هي المحدودة. هذه دعوة إلى القطع مع خطاب التحايل: بديلاً من القول إن الرأسمالية نمت بالتحايل، نقول إن الرأسمالية نمت بالتبدل. ما هو هذا التبدل من الليبرالية الأولى إلى صيغة الرأسمالية الأخيرة، ثم نحن أمام استمرارية في جوهر العلاقات الرأسمالية. وكم نحن أمام مساحات من التبدل في جوهر هذه العلاقات. هذا أمر له علاقة بالخلاصة التي سننتهي إليها، وهذه اذا ارادت أن تقيم هذا التطابق الذي لا نهاية له بين قدرة الرأسمالية على التراكم من دون حدود، وقدرتها على تأبيد علاقاتها الاجتماعية الاصلية من دون حدود، فهذا اقصر الطرق للقول إننا أمام أزمة بنيوية ثالثة، ستولد ردوداً لا أمل معها بتجاوز الرأسمالية، هذا الانشداد إلى رؤية تجاوز الرأسمالية إما في صيغة انتفاضة متاريس، كما كان الأمر في كومونة باريس، أو في صيغة استلام سلطة كما حصل الأمر مع البلاشفة وتوالد مع غيرهم، لم يعد له مكان.

لقد ثبت أن انتفاضات المتاريس، والاستيلاءات المتعددة على السلطة لم تبنِ نظماً تجاوزت الرأسمالية جوهرياً، اي لم نعد أمام إمكان انتاج الخطاب الذي كان يقول إن سمة العصر هي الانتقال إلى الاشتراكية. هنا الرأسمالية تتوالد وتتأبد على غير انقطاع. وهنا تكمن الاختراقات في جدران النظام الرأسمالي، لا نموذج اوحد للتجاوز، كما اختزلته الذاكرة الاشتراكية في نهاية القرن التاسع عشر، ولا نموذج التجاوز التي ظلت تختزنه ذاكرة الاشتراكية حتى هذا الربع الاخير من القرن العشرين، بأن التجاوز يكون بهذا اللون من القطع أو لا يكون أبداً. هذه الذاكرة لم تعد تسلحنا بشيء، لأننا عندما عدنا إلى القرن التاسع عشر، وجدنا أن كومونة باريس أفقر بكثير من أن يدلى بها نموذج لدق المسمار الاخير في نعش الرأسمالية. عدنا إلى ثورة اكتوبر فرأينا فيها ملامح شيء آخر غير الاشتراكية التي اعتبرناها أول اختراق في جدران الرأسمالية.

في مقابل ذاك، هل صحيح أنه لم يطرأ أي شيء جديد على العلاقات الرأسمالية بما هي علاقات اجتماعية، علاقات استغلال وسيطرة، شروط استغلال وسيطرة، نظام سياسي، دور للدولة، دور لكل قوى النظام الاجتماعي، هل صحيح أنه لم يطرأ أي جديد على هذه العلاقات، أم أنه سيكون علينا أن نقرأ أزمة الرأسمالية راهناً، بنظارات تريد أن ترى بوضوح كيف استطاعت هذه الرأسمالية أن تستكمل خلال قرن من الزمان توسعها العملاق، مع ما شهده هذا التوسع من شمول للعلاقات الرأسمالية افقياً وعامودياً، لترى معه كم ترافق ذلك في كل ميدان مع تجاوز لشيء من منطق العلاقات الرأسمالية الأصلي، مع تراكم هذا الشيء تباعاً. هنا دعوة إلى قراءة نظام التراكم الذي ولد مع الكينزية في الثلاثينيات، وتكرّس بعد الحرب العالمية الثانية، والذي هو جديد وفريد لجهة التفصيل الذي يحمله ما بين التطور في الانتاج، وما بين التطور في الاستهلاك، على قاعدة التعامل مع كلفة تجديد قوة العمل، وفق مقاييس ليست هي مقاييس الليبرالية الاصلية. هذا العصر الذهبي للرأسمالية الذي امتد ربع قرن، بين الحرب العالمية الثانية ومطلع السبعينيات، ما سره؟ أي نظام تراكم حمل؟ ما دلالة رفع القوة الشرائية الفعلية للأجور؟ ما دلالة هذا التطور الضخم فيما يسمى الأجر غير المباشر، الذي هو في صيغة تقديمات وضمانات اجتماعية؟ ما دلالة هذا النمو في مقابل النمو السلعي الرأسمالي الكبير؟ ما دلالة هذا النمو للقطاعات غير السلعية؟ ما دلالة كفالة العلاقات الرأسمالية بتدابير واجراءات تنتمي إلى ما يتجاوز العلاقات الرأسمالية؟ كيف نقرأ عناصر التمفصل في نظام التراكم؟ انتقال الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية دولة احتكارية، دور الدولة هذا، ما الجديد الذي نقرأه فيه؟ هل نقرأه فقط على أن الدولة انبرت لمساعدة الاحتكارات على استعادة أرباحها؟ أم نقرأه على أن دور الدولة في مختلف الميادين اتي يحمل معه عناصر تجاوز للعلاقات الرأسمالية الاصلية، حيث اليد الخفية للسوق هي الناظم للمجتمع وليست الدولة هي الناظم للمجتمع، حيث الحد الأدنى من الدولة هو المرادف للحد الأقصى من تطور الرأسمالية، ما الجديد في دور الدولة هذا؟ ما الجديد فيما انتجه الصراع الطبقي من توازنات اجتماعية؟ أنا أعرف أننا نطل هنا على حقول مواضيع سبق لنا وتطرقنا إليها في دوراتنا السابقة، عندما كان البحث ينتقل مباشرة من نقد الماركسية إلى مناقشة ما هو بديل لها من مفاهيم، فحصل نقاش في الصراع الطبقي والتسويات الاجتماعية ودلالاتها، والدولة هل هي مركز صياغة توازنات مع هيمنة رأسمالية؟ مركز صياغة تسويات بأي معنى، ما اريد أن اقوله، إذا كانت الثورة الاشتراكية وفق الموروث الذي حملناه لم يشهدها، لا القرن التاسع عشر ولا القرن العشرين، فهل نستطيع أن نبقى أسرى هذا الموروث في قراءة تطور الرأسمالية؟ هذا امر بالغ الأهمية حتى نستطيع ان نقود منهج البحث، لأننا نريد ان نناقش ازمة الرأسمالية الراهنة، من اجل ماذا؟ نحن قلنا إننا اصحاب خيار اشتراكي يرى في الرأسمالية نظاماً من الاستغلال والتسلط ما يستحق منا الرفض وفق ما سنجدد اشتقاقه في مشروعنا الاشتراكي. نحن تواجهنا مسؤولية قراءة واقع التطور الموضوعي لهذه الرأسمالية التاريخية لكي نجيب على السؤال الآتي: هل حقا أن الرأسمالية هي نهاية النُظُم ونهاية التاريخ؟ هل حقاً أن القرن الماضي اثبت أن الرأسمالية هي نهاية النهايات؟ أم أننا سنقف أمام تحليل لمسيرة

التطور الرأسمالية خلال قرن من الزمان، لا يرى فقط ما أعيد انتاجه وما جرى تأييده، بل يرى أيضاً ما دق باب تغييره اضطراراً تحت وطأة التطورات التي واجهت بنية الرأسمالية من تحديات، والاختراقات التي هاجمت بنية الرأسمالية من داخلها. رأسمالية النص الليبرالي الأصلي ما علاقتها برأسمالية نهاية القرن العشرين؟ الأزمة الراهنة أزمة ماذا؟ إذا كانت أزمة رد معين على ما واجهته الرأسمالية خلال قرن من الزمان كيف نقرأ الأزمة الراهنة، وهل تنطوي على ملامح رد من النمط نفسه وكيف؟ ام أنها مرة اخرى تسمح لنا ليس بالقول دقت ساعة الرأسمالية حتماً، هذه هي أزمتها الاخيرة، إنما تسمح لنا بالقول إنه فيما يجري على مسرح الرأسمالية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، ما يشير إلى بلوغ العلاقات الرأسمالية درجة من الاتساع، وطوراً من الاحتدام من ناحية، وإلى بروز تجاوز لهذه العلاقات بدرجة من النمو والوضوح من ناحية ثانية، ما يسمح بأن يعيد المناقشة في المسألة التالية: هل تشكل ضرورة وإمكانية تجاوز النظام الرأسمالي نحو نظام مختلف قضية على جدول الأعمال الفعلية نعم أم لا؟ لأنه اذا كان الموضوع اقتصادياً محضاً ولا يُرى منه الا قراءة تطور قوى الانتاج، ولا تُرى علاقات الانتاج في المرآة الحقيقية، فلا شيء يمنع من القول وهذه نظريات تعج بها الكتب - كتب المختصين التي كلها تعطف على ما تسميه: الدورة المطولة التي تأخذ ما يقارب بين الثلاثين وخمسين عاماً، والتي ينشأ فيها نظام انتاجي جديد، فيه اختراعات جديدة، وعلى هذا يترتب تنظيم جديد للعمل وانتاجية متجددة، وبالتالي حلول قائمة على أساس أنه لا حدود لتطور قوى الانتاج، اذا كان النقاش سيعود ليكرر سؤال نهاية القرن التاسع عشر: هل لنمط الانتاج الرأسمالي حدود أكيدة وحتمية ونهائية على صعيد محض اقتصادي؟ فالجواب هذه المرة وفي حوزته قرن من التطورات، لن يكون في صيغة نبوءة نهاية القرن التاسع عشر، إنه على الارجح إذا كانت هذه الأزمة هي الأزمة الأخيرة، فما المبرر أن تكون أزمة الرأسمالية راهناً، ويبرز منها أمامنا على نحو واضح أزمة التراكم هذا الذي نشهده حالياً، ما يسمى الركود العالمي الذي انطلق مع مطلع السبعينيات، وهو يشق طريقه إلى منتصف التسعينيات. ما معنى الركود العالمي؟ معناه أن الرأسمالية الراهنة تواجه حدوداً معينة على صعيد قدرتها على التراكم وإعادة الإنتاج الموسع، إذا كنا سنقف أمام المسألة من هذه الزاوية فقط، فما أسهل أن يأتينا جواب يقول هذه دورة اخرى شبيهة بالدورتين السابقتين سيتم الخروج منها بثورة صناعية ثالثة، لأنه يوجد ثورة صناعية اولى هي ثورة الآلة البخارية، وثورة صناعية ثانية هي ثورة الكهرباء، والآن ثورة المعلوماتية، عليها يترتب بالتداعي مجموعة من النتائج، وبالتالي ستكون الرأسمالية قادرة على الخروج من أزمتها الراهنة، كما خرجت من أزمتيها السابقتين. هذا النقاش القائم على افتراض أن الرأسمالية تجاوزت أزمتيها السابقتين، من دون مساس بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، سيقودنا إلى إمكان تجاوز الرأسمالية لأزمتها الراهنة أيضاً من دون مساس بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

أما اذا ادخلنا في حساب البحث التحول الاجمالي الذي شهدته الرأسمالية سواء على صعيد تطور قوى الإنتاج، أو على صعيد كل التبدلات التي حصلت في العلاقات الاجتماعية ولا اقول

علاقات الإنتاج فقط، هناك علاقات الانتاج، وعلاقات الاستغلال، وعلاقات السيطرة والعلاقات الايديولوجية والعلاقات الثقافية، هذا إما أن يكون البحث شاملاً هذه القضايا وبالتالي نصبح قادرين على أن نصوغ مشروع جواب يقول: إن الاحتمالات التي تحف بتطور الرأسمالية هي على الارجح الاحتمالات الآتية. لترجيح بديل من بدائلها يقتضي الأمر هذا التجدد إما في الحركة الديمقراطية، أو في الحركة السياسية، أو الحركة الاشتراكية، أو في القوى التي يمكن أن تدفع عملية تجاوز الرأسمالية خطوة واسعة اخرى إلى الامام. ارجو أن تكون الفكرة قد توضحت، حيث حاولت استعادة بعض المفاهيم الماركسية المرشدة للبحث في أزمه الرأسمالية، وخصوصاً على صعيدها الاقتصادي. أنا اكمل هنا بنقطة منهجية إضافية لا تعوزها الأدلة التاريخية عند النقاش، أصلاً عندما ننتقل إلى مناقشة الأزمة الراهنة سنناقش هذه النقطة بالذات. نقطة منهجية تدعو إلى عدم التبسيط في رؤية التبدلات المتجددة في العلاقات الرأسمالية، مقابل التطور اللامتناهي لقوى الإنتاج الاجتماعي الرأسمالي، إنما نرى تبدلات النظام على حقيقتها، لأننا مسوقين إلى أن نجدد صوغ مشروعنا الاشتراكي من مادة الرأسمالية في حيزها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والايديولوجي.

وبمعزل عن ذلك لن نستطيع أن نرسي مداميك وأسساً موضوعية لخيارنا الذي إذا كان خياراً اجتماعياً طبقياً متحزباً بالتعريف، ولا يشكل مجرد تحصيل حاصل، لكنه يجب الا يكون معلقاً في الهواء. يجب أن يتحرك على ارض توفر له من المعطيات ما تجعله خياراً فعلياً، فهل سيقودنا ذلك إلى بحث اخير يفتح مباشرة على تجديد صوغ مشروعنا الاشتراكي، هو مدى شيخوخة اطر التمثيل السياسي في ظل الرأسمالية تمثيلاً لمصالح رأس المال وتمثيلا للعمل، لأنه غير صحيح أن المراكز الرأسمالية المتقدمة تشهد فقط شيخوخة للأحزاب الاشتراكية، وهي تشهد ايضا شيخوخة للأحزاب اليمينية. هناك أزمة تمثيل سياسي عامة، أزمة تعبير سياسي مقصر عن اللحاق بما طرأ على تطور الرأسمالية من تجاوز على علاقات اجتماعية. في فرنسا أتى ممثلو ارباب العمل، واذا بهم يقفون وقفة تقديس هي ذاتها وقفة تقديس الحزب الاشتراكي امام عجز الضمان الاجتماعي، فلا مساس به لأنه بات جزءاً من مؤسسات النظام، هذا الإنفاق وفق منطق غير سلعي وغير رأسمالي، هذا الجواب الرأسمالي بامتياز عليه الدعوة إلى جعل التطبيب والاستشفاء سلعة خاصة. هذا العجز لا تستطيع معه الاستمرار، معنى استمراره أنه من أجل كفالة تجدد علاقات رأسمالية، كان لا بد من محيط علاقات غير رأسمالية. هذا أمر بحاجة إلى أن يشق طريقه إلى عالم التعبير الفكري والسياسي والايديولوجي. وبالتالي اذا كانت الحركات العمالية والاشتراكية "موديل" القرن التاسع عشر وموروثاته تجاوزها تطور الرأسمالية اليوم، فإن اليمين الليبرالي "موديل" القرن التاسع عشر أصابه الأمر نفسه، خاصة وأن عقيدة اليمين هي عقيدة ليبرالية بصرف النظر عن الوقائع. وهي لا تقول بكل هذه الإصلاحات التي تراكمت داخل النظام الرأسمالي، والدليل على ذلك أن عقيدة اليمين عندما تصدر برسم الاستهلاك لبلدان العالم الثالث السابق، ولبلدان المعسكر السوفياتي السابق، لا يأتينا منها الا الوصفة النيوليبرالية،

وهذه هي التي تقول: دع كل شيء للسوق. هذه العقيدة لم يحصل تبدل أو تطور عليها. فالحزبان اللذان يتعاقبان على استلام السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بالمناسبة المختبر الأول للتحول في الرأسمالية - مختبر الرأسمالية الاحتكارية - أي محك السياسية الاقتصادية الجديدة – الكينزية. إذ ان كينز كتب في بريطانيا، ولكن روزفلت طبق ذلك قبله في أمريكا. فالحزبان المذكوران هما اصحاب عقيدة ترقى إلى اعلان حقوق الإنسان، الذي رافق اعلان الاستقلال منذ قرن ونصف. هما متحولان حالياً إلى حزبين يحشدان قوى ضغط. يحكى الآن في أوروبا عن انحطاط الاحزاب السياسية في صيغة امركة احزاب اليسار، وامركة احزاب اليمين. بمعنى تحول هذه الاحزاب إلى احزاب دعاية انتخابية. إذاً بقدر ما أننا وقفنا امام أزمة الحركة الاشتراكية، بالقياس إلى نموذج البناء الاشتراكي الذي تحقق، فيجب أن نقف أمام أزمة الحركة السياسية بشقيها يمينها ويسارها، بالقياس إلى ما تطرحه الرأسمالية راهناً من معضلات. وعلى كل حال اليوميات التي نقرأها كل يوم، تبين كم أن أزمة الرأسمالية الناشبة على صعيد اقتصادي، بل على صعيد نقدي، تشكل معضلة سياسية بامتياز، يجتمع من أجلها قادة الدول السبعة، كي يقرروا ليس ترك اسعار صرف العملة للسوق، إنما لكي يقرروا كيف يوضع قسراً سعر صرف للعملة الاوروبية الموحدة. من دون استباق، أردت في الحقيقة أن اضع أمام اللجنة المركزية مناخ المقارنة، وليس نتائج المقاربة التي اعتقد أنه معطوفاً على التسلح ببعض المفاهيم الماركسية، يجعل بإمكاننا أن نناقش الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة، مناقشة ترى ما تطور، وما استمر، وما تأبد وما تغير. كذلك دلالة تجليات الأزمة في الاطراف، وفي بلدان المعسكر السوفياتي السابق.

الشطر الذي قطعناه في البحث، انطلق من مقدمة حدود بقعة البحث، ومرَّ على القسم الأول المتعلق ببعض المفاهيم الماركسية حول أزمة الرأسمالية، ومن القسم الثاني اقتصر على مقدمة تنطوي على أبرز التطورات في مسيرة الرأسمالية خلال قرن من الزمان، هذه المقدمة تمهد للدخول في صميم الموضوع من خلال السعي إلى استجلاء الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة في مختلف ميادينها ومختلف تجلياتها، ويجدر في هذا المجال التوقف أمام القضايا الآتية:

اولاً- الأزمة بين المظهر والأصل

اقول بداية إنه لا حاجة لبحث مستفيض اثباتاً لوجود أزمة تضرب بُنى الرأسمالية في مراكزها المتقدمة، وهذا الأمر يقع في دائرة الاعتراف العام. وهذا ليس حكماً معادياً للرأسمالية، هذا الآن حكم رائج ومعترف به علمياً وعملياً، ويجري التوافق على أن مطلع اندلاع هذه الأزمة الراهنة هو بداية السبعينيات. وبذلك يكون قد انقضى على احتدامها عقدان ونيف من الزمان.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يوميات الصحافة والاعلام تكتب عنها للدلالة على أن هذه الأزمة تعصف بجميع المراكز الرأسمالية المتقدمة في العالم، سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة او أوروبا الغربية او اليابان، أو في مواقع رأس المال. من الطبيعي أن مظهر الأزمة عادة يقع في دائرة السوق، في دائرة تداول رأس المال، في هذا المجال نسجل أنه من مظاهر الأزمة: تدني معدل الربح، تدني مردودية التوظيف الرأسمالي، الركود الاستثنائي في معدل النمو، المظاهر الجديدة المتمثلة في التضخم المصاحبة للركود في تاريخ الرأسمالية. عادة التضخم يصاحب عمليات النمو الاستثنائي، هذه المرة منذ عقدين ونيف نحن أمام أزمة للرأسمالية، يقترن فيها التضخم بالركود. وعلى ذلك نستطيع أن ننسج في محاولة استجلاء مظاهر الأزمة في مختلف عناصرها، وصولاً إلى الحديث عن أزمة النظام النقدي العالمي. ليس تقليلاً من أهمية البحث في مظهر أو مظاهر الأزمة في دائرة التداول، أن لا نعتبر أن هذا هو البحث الأساسي الذي يعنينا. ولكننا نرى فيه انعكاس لما هو أعمق، لذلك نسجل واقع نشوب الأزمة، ما دمنا لسنا في صدد البرهنة على وجودها، ولو كنا في هذا الصدد لتوقفنا بعرض مطول لإثبات كون الرأسمالية تجتاز راهناً أزمة معاصرة. أنظمة الرأسمالية تجتاز واقعاً هو تحصيل حاصل. نكتفي بالقول إن ما يشهده السوق هو مظاهر أزمة في تجلياتها المختلفة، فيما الأصل في الأزمة نراه في الإنتاج، وهذا فاصل أساسي يقوم بين النظرة التي نعتنق في تحليل النظم الاقتصادية والرأسمالية خصوصاً، وما بين نظرة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عموماً، والفكر الاقتصادي البرجوازي الليبرالي والنيوليبرالي على وجه التحديد، حيث تبدو الأزمة لديه أزمة انعدام تناسب بين العرض والطلب، فيما نحن نرى الأزمة أزمة تقع في صميم الإنتاج، ونحاول أن نستكشف التناقضات التي تعتمل في دائرة الإنتاج، لكي نستدل منها على أسباب نشوء الأزمة، وعلى خصوصية هذه الأزمة في تاريخ تطور الرأسمالية.

ثانياً- أزمة النموذج أو القالب التكنولوجي

عندما يكون الأمر أمر بحث عن مصادر الأزمة، وفي أصل الأزمة في الإنتاج، تعودنا في امتداد نظرات عديدة بعضها يمت إلى الماركسية بصلة، وبعضها يحاذيها، أو يوازيها، نظرات نصطلح على تسميتها "اقتصادية"، تعودنا أن نجد أنفسنا أمام ابحاث، أو بحث في الأزمة ينطلق من ملاحظة التبدل الطارئ على النموذج، أو القالب التكنولوجي للإنتاج. هذا منطلق البحث وهو منطلق الاقتصادية بامتياز. ينطلق القائلون به على الدوام من اعتبار تطور قوى الإنتاج العنصر الحاسم المقرر وحده لوجهة تطور الرأسمالية. ويرون في تبدل تقنية الإنتاج العنصر الأساسي المقرر لتطور مجمل قوى الإنتاج، كوننا نجد أنفسنا أمام نظرات إلى أزمة النموذج، أو القالب التكنولوجي للإنتاج الرأسمالي نصطلح على تسميتها اقتصادية، نبالغ في

اختزال الأزمة في جانبها المتعلق بتطور قوى الإنتاج، ونبالغ في اختزال قوى الإنتاج إلى ما يشبه النظرة التقنية. هذا لا يمنع من أن مسألة التبدل الذي يطرأ على الآلة في دائرة النموذج، أو القالب التكنولوجي تبقى له اهمية ضمن حدود نسبية على مجمل مسار الرأسمالية. وهو بهذا المعنى يدخل عنصراً من العناصر التي ينبغي استحضارها عند محاولة تفسير أزمة الرأسمالية في طور معين. ولنا نحن أن نقرر المكان المحدد الذي ينبغي إدراج هذا العنصر ضمنه، بحيث لا يحتل موقعاً يتجاوز الموقع الذي يجب أن ينسب له على النحو الذي نراه. لا اريد في هذا المجال أن اتوقف بالعرض المطول أمام مجموعة النظرات، أو النظريات التي نجدها في حوزتنا مع هذا الربع الأخير من القرن العشرين، والتي تعطف على نظرات ونظريات سابقة في مناقشتها لأزمة النموذج، أو القالب التكنولوجي بصفته علة العلل لأزمة الرأسمالية المتجددة راهناً. البحث طويل ومستفيض والنظرات عديدة والنظريات متنوعة، ولسنا هنا في صدد اعداد دراسات، اكتفي بالإشارة إلى ما يجري استحضاره عادة وما يجب أن نهتم به، عندما نصوغ في نهاية مطاف هذا البحث الخلاصة الإجمالية حول ما نراه أزمة بنيوية للرأسمالية.

- الأزمة الخارجية - الحدود الطبيعية للإنتاج

يجري الحديث عادة عن أزمة النموذج، أو القالب التكنولوجي بما هي أزمة خارجية على الإنتاج، بمعنى تناول الحدود الطبيعية للإنتاج. وهنا نجد أنفسنا أمام مسلسل البحث الذي لم ينقطع منذ قرنين من الزمان حتى الآن حول :الموارد الطبيعية، كيفية استخدامها من قبل الانسان، ما هو مرشح منها للنضوب، وما هو قابل للتجدد، ما هي مصادر الطاقة التي يمكن أن لا تعود بحوزة البشرية بعد حقبة من الزمان، ما هي البدائل التي يمكن أن يطل عليها الإنتاج، في سعيه الى تملك موارد بديلة من الطبيعة التي تحيط به. نظريات زيادة عدد السكان وتناسبها طرداً وعكساً مع تطورات الإنتاج من مالتوس إلى آخر الدراسات حول الطاقة، وبدائل الطاقة النفطية. كلها مجموعة من الأبحاث، بعضها ينطوي على نظرات كوارثية إلى مستقبل البشرية، فيرى الجوع قادماً، ويرى التناسب، ويرى المفارقة فاجعة، تزايد عدد السكان على سطح الكرة الأرضية بلا حدود، والرأسمالية ومدى قدرتها على تجديد النظام الإنتاجي، وبعضها يذهب في حديثه عن بدء ارتكاب الانسان مع نهاية هذا القرن لخطيئة تدمير البيئة، والمحيط الذي وفر توالد الإنتاج حتى الآن. نحن أمام سلسلة من النظرات، بعضها يستهول عند قراءته في محاولات استشراف مستقبل البشرية، عبر استشرافه مستقبل الرأسمالية ونظامها الانتاجي. هل هذا البحث بغير معنى، اقول إنه بحث بمعنى، ولكنه يجب أن يبقى تحت سقف ما أثبته التاريخ، وهو انه إذا كانت الرأسمالية كنمط انتاج تشكل طوراً متقدماً في محاولة الانسان السيطرة على موارد الطبيعة، وهذا الطور المتقدم أنشأ نظاماً انتاجياً لا تحكمه فقط حدوده الخارجية، لأنه يتمتع بحدود

داخلية خلاقة ثبت أنها قادرة على إطلاق سلسلة من الابتكارات والاكتشافات تعوض بكثير حدود المواد المحيطة به، بل ترتاد آفاقا من هذه الموارد لا حدود لها. هذه النقطة الأولى التي تتحدث عن الحدود الطبيعية للإنتاج وهي الأزمة الخارجية.

أ- الأزمة الداخلية: حدود التكنلوجيا

في الأزمة الداخلية، كلام أكثر أهمية، لأنه في الأزمة الداخلية للإنتاج، يجري الحديث عن حدود التكنولوجيا ودورها الراهن في الرأسمالية. هنا في الحقيقة نجد أنفسنا أمام نظرات أكثر مدعاة للاهتمام، لأن بعضها قيد الاعتناق من مفكرين ومحللين متنوعي المشارب، ومن بينهم بعض المفكرين والمحللين الماركسيين، ويجدر بنا التوقف أمام ثلاث من النظرات إلى أزمة النموذج، أو القالب التكنولوجي للرأسمالية الراهنة في مراكزها المتقدمة، أي أزمة حدود التكنولوجيا.

١- النظرة إلى الأزمة كطور انتقال بين موجتين من الاختراعات والاكتشافات.

وهذه أبرز التعابير عنها، نظرية الدورة الطويلة في الاقتصاد الرأسمالي، الدورة التي تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ عاماً، والتي أبرز مفكرين وضعا اسسها : السوفياتي : كوندراتيف والنمساوي كشومبتر، والتي تقول : إنه كل فترة ما بين ٤٠ إلى ٥٠ عاماً، هناك موجة تكنولوجيا يكون جرى استنفادها، فيدخل النظام الانتاجي المركب عليها طور أزمة، والأزمة تعرف على أنها هي طور الانتقال ما بين موجتين من الاختراعات والاكتشافات، ما بين نظام انتاجي مشدود إلى تكنولوجيا سابقة، وما بين نظام انتاجي قادم، ينبغي أن يخلق تكنولوجيا جديدة. نقيصة هذه النظرة برأيي وفي رأى العديدين، ولست في ذلك مبتكراً لهذا الرأي، نقيضها أنها تنظر إلى الرأسمالية على أنها ظاهرة يعيد التاريخ فيها نفسه على الدوام، فلا تعطي صفات مخصوصة للدورة الطويلة الأولى ولا للثانية ولا للثالثة. وهي الدورات الثلاث التي مرت لغاية الآن في تاريخ الرأسمالية، وكل منها كانت له محركاته التكنولوجية، وبالتالي هي تضعنا أمام مشروع نظرة للرأسمالية راهناً، ليس فيها جديد تحت شمس هذه الرأسمالية. دورة طويلة أخرى سيكون علينا أن نترقب خلالها ما سيسفر عنه طور الانتقال هذا بين موجتين من الاختراعات والاكتشافات، حتى نرى أي نظام انتاجي سيركب على هذه. طبعاً، واضح هنا ما هو المعنى بالموجة الآفلة حسب هذه النظرة، والموجة القادمة. الموجة الآفلة التي شهدت الماكينة أعلى درجات تطورها. والموجة القادمة كما هو مصطلح على تسميتها بالاتمتة، بما فيها كل ثورة المعلومات وما يسمى التكنولوجيا العالمية. إذاً الواقع الفعلي، واقع ينبئ بأن الرأسمالية تجتاز

الآن طور انتقال بين تكنولوجيا وتكنولوجيا، ولكن هل ذلك يصح أن يشكل أساساً يرتب عليه نظرية كاملة اسمها أن كل ٤٠ إلى ٥٠ عاماً تجتاز الرأسمالية مثل هذه الأزمة، وتخرج منها بمثل ما تخرج منها في الأزمات اللاحقة؟ علينا أن ندخل عنصر التبدل التكنولوجي في الاعتبار، ونحن نرى خصائص وخصوصيات أزمة الرأسمالية الراهنة، هذا يطل على الموضوع الذي كنت قد مهدت له في الرأسمالية لجهة أنه ليس من شيء اسمه أن الرأسمالية تتطور بتكرار نفسها، إنما الرأسمالية تتطور عبر تبدلات تطال مختلف مستويات بنيتها، ولذلك لا ينظر إلى التكنولوجيا على أنها تبدلات تقنية آلية تتبعها تبدلات اجتماعية تعتمد ذات الصيغة وذات النسق.

٢- النظرة إلى الأزمة على أنها أزمة مردود متناقص للتكنولوجيا

وهذه نظرة تشدد على الكلفة الهائلة التي باتت تتطلبها التكنولوجيا، لماذا كلفة هائلة؟ لأن استخدام العلم والأبحاث بات مطلوباً بدرجة عملاقة أكثر منها في اي وقت مضى في تاريخ الرأسمالية، وأنه كلما تقدمت الرأسمالية إلى الأمام، كلما اصبحت متطلبات استخدام العلم أكبر، وكلما بات بالتالي العلم أكثر كلفة، إذاً أزمة مردود متناقص للتكنولوجيا، يمكن أن تؤدي إلى كبح التطور التكنولوجي بديلاً من أن تؤدي إلى تسريعه. بحيث نقف أمام مفارقة: إن مصلحة رأس المال أن لا تدفع التكنولوجيا إلى اقصى مدى ممكن، لأن ذلك يزيد المنتوج، ويؤثر على مردودية رأس المال. ويوجد نظرة كاملة اسمها: أن الرأسمالية الراهنة من صفاتها أنها رأسمالية الحجز للتطور التكنولوجي تكييفاً مع مصلحة رأس المال. تستحق هذه النظرة التوقف أمامها، ولكن اسارع إلى القول إنها لا تستحق اعتناق، لأنه يصعب القول إن نمطاً انتاجياً في الرأسمالية يمكن أن يقوم على حجز التطور التكنولوجي، هذا النظام صاحبه على الدوام تطور تكنولوجي، وإذا كان على قيامة تطور الصراع الاجتماعي، فإن الصراع الاجتماعي كان يحسم حتى الآن أمره باتجاه إزاحة العقبات من أمام التكنولوجيا.

٣- مقولة الثورة العلمية والتقنية وأزمة العلاقات بين الرأسمالية والتكنولوجيا

وكانت هي المقاربة الماركسية الوحيدة، منذ مطلع الستينيات، تنسب إلى عدد من البحاثة الماركسيين في البلدان الاشتراكية سابقاً. هي مقولة أن الرأسمالية تجتاز الآن مرحلة ثورة اخرى، إذا كان قيامها اقترن بما يسمى الثورة الصناعية، فإن واقعها الراهن يقترن بما يمكن تسميته قيام الثورة العلمية والتقنية، للانتقال من ذلك إلى القول: إن العلاقة ما بين الرأسمالية كما عرفتها البشرية حتى الآن، وما بين الماكينة المنبثقة عن الثورة الصناعية في الأصل، هي علاقة وطيدة جداً، بمعنى أن العلاقات الرأسمالية تصلح غلافاً لثورة صناعية. الماكينة كما عرفها تاريخ البشرية في الموجات المتعاقبة التي ولدتها الاكتشافات والاختراعات. الدخول في ثورة علمية

تقنية وارتياد آفاق تحل العلم مكان الآلة، وتحل المعارف مكان المواد. هذا أمر من شأنه أن يدق الباب امام أزمة هي الأولى من نوعها في تاريخ الرأسمالية. هي من دون مبالغة أزمة بين الرأسمالية ونمط التكنولوجيا. سيكون لدينا متسع فيما سيلي من بنود للتوقف أمام ما تحتويه هذه المقولات من أهمية. ولا اجازف بالقول من صواب مطلق، لأنه أيضاً لا تستطيع أن ننظر إلى تطور التكنولوجيا على أنه ميدان مادي مستقل قائم بذاته. ولا نستطيع أن نضع العلاقات الرأسمالية في موقع التلقي فقط لنتائج تطور التكنولوجيا، فتطور التكنولوجيا تحكمه أيضاً، وتتحكم به العلاقات الرأسمالية. ولكن ذلك لا يمنع القول إنه كما تحققت قفزات في تاريخ تطور العلاقات الرأسمالية، فإنه يمكن أن تتحقق قفزات نوعية في تاريخ تطور التكنولوجيا. ونحن عندما نقول بالاقتصادية لا نعني بذلك تهميش أهمية دائرة التطور المادي والتطور الاقتصادي والتطور التكنولوجي، بل نعني بالاقتصادية، وضع هذا الصعيد في مكانه الطبيعي، الذي هو مكان فعلي. بهذا المعنى اذا كنا سنجد في بحثنا أنه بعد قرن من الزمان نحن أمام تبدلات مهمة في بنية الرأسمالية، وأنه علينا أن نأخذ هذه التبدلات ونحن نناقش أزمة الرأسمالية، فإنه يتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التبدلات المهمة في تطور التكنولوجيا، عندما نرى ان هناك تبدلات نوعية من شأنها ان تخصب البحث وتغنيه، وتجعلنا نقف أمام مقاربة أدق وأكثر علمية لحاضر أزمة الرأسمالية ومستقبلها. اكتفي بذلك داعياً إلى إبقاء مسألة النموذج، أو القالب التكنولوجي في خلفية تفكيرنا ونحن نبحث في أزمة الرأسمالية، لأن هذا يشكل عنصراً أساسياً من العناصر التي ينبغي استحضارها عند إطلاق حكم إجمالي على هذه الأزمة من جانبنا.

ثانياً - أزمة تنظيم العمل

أ - التنظيم الحديث للعمل: التايلرية والفوردية

الأكثر شيوعاً عند الدخول إلى عالم الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة، هو الحديث عن أزمة تنظيم قوة العمل، وتنظيم استخدام قوة العمل، على اعتبار أنه يجري في العالم وعلى وجه حق وليس من قبيل الشطط، الربط بين التطور المعاصر للرأسمالية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي حتى ما بعد منتصف هذا القرن، ما بين تطور الرأسمالية وما بين التطورات الطارئة على عملية تنظيم العمل في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، والتي كنت أشرت إليها في الحديث السابق، عندما توقفت أمام ما يصطلح على تسميته التنظيم العلمي للعمل، وهو يقدم ايديولوجياً على أنه الأكثر علمية، فيما نحن نراه التنظيم الأكثر إتاحة لاستخراج المزيد من فائض القيمة. وكنت توقفت أمامه في معرض الإشارة إلى التنظيم العلمي، وفق مصطلح التايلورية، والتنظيم العلمي للعمل وفق مصطلح الفوردية. وكلاهما يقوم على تجزئة العمل، وتفتيته إلى حركات أولية قابلة للتجانس والتكرار، والى انتاج يقوم على سلسلة. دور العامل لا

يتعدى حدود تحريك برغي أو عنصر بسيط من هذه السلسلة، مما يؤدي على وجه الاجمال إلى استكمال نزع معارف العمال الموروثة عن مرحلة الحرفية، في امتداد استكمال نزع ملكية وسائل الإنتاج، وهو تنظيم اجتماعي للعمل، أتى رداً على حاجة الرأسمالية إلى تحقيق مزيد من فائض القيمة من ناحية. وأتى في امتداد حاجة الرأسمالية إلى كسر مقاومة الطبقات العاملة التي كانت تتسلح في جملة ما تتسلح به، بما ورثته عن عهد المانيفاتورة، وعن عهد الحرفية من معارف ومهارات مهنية. فأتى هذا التطور في التنظيم الاجتماعي للعمل، لكي يضع حداً لهذا السلاح من أسلحة الطبقة العاملة، الذي استخدم على امتداد القرن التاسع عشر، والذي في ضوئه نرى ثورة الحرفيين ضد الآلة الحديثة، ونحن تعودنا أن ننظر إليها من منظار ماركسية اقتصادية على أنها حركة رجعية ضد التطور التقدمي التاريخي، هي حركة متأخرة لأن المستقبل ليس لها، ولكنها كانت تعبر عن صراع الطبقة العاملة الناشئة مع الرأسمال الناشئ. وبالتالي الطبقة العاملة الأولى نسخة النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي طبقة ورثة حرفيين بامتياز. وبالتالي كنا ننظر إلى الرأسمالية على أن بدايتها ليست المكننة انما تجميع العمال، المانيفاتورة لم تنشأ بعد نشوء الآلة، إنما ساعدت على نشوء الآلة، لأن أول مانيفاتورة هي التي حسمت بجدوى العمل المجمَّع على العمل المبعثر بالقطعة، وهي التي جعلت اكتشاف الآلة واختراعها عنصراً مساعداً على دفع هذا التنظيم الاجتماعي للعمل، الذي يتيح استغلالاً أفضل، لذلك فإن الطبقة العاملة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عرفت حدوداً كانت شبه ضائعة بينها وبين الحرفيين، وقريبة بينها وبين الحرفيين القدامى. وبالتالي كانت المعرفة الحرفية واحدة من اسباب قدرة الطبقة العاملة على المقاومة، فكان لا بد للرأسمالية الاحتكارية أن تستكمل عملية نزع ملكية المنتجين المباشرة لوسائل الإنتاج، بعملية نزع معارف المنتجين، وتحويلهم إلى مجرد قيمين على آلات جديدة، على تحركات جزئية في آلات جزئية. فكان ما يسمى التنظيم للعمل، وهو في حقيقته تنظيم اجتماعي منحاز طبقياً، يستهدف أولاً وآخراً اعتصاراً من فائض القيمة.

ب- مضمون أزمة العمل

إذا كان هذا هو التنظيم الحديث للعمل - التايلورية والفوردية بهذا المعنى العمل المجزأ - العمل ضمن سلسلة، إذا كان شكل الوسيلة الأساسية لرفع وتيرة العمل، وإذا كان رفع إنتاجية العمل بهذا المعنى شكل العنصر الأساسي لتعويض قانون التدني الإتجاهي لمعدل الربح الذي تحدثنا عنه سابقاً، فإنه يوجد بحاثة كثر يعتبرون بأن الأزمة الراهنة للرأسمالية في المراكز المتقدمة هي أولاً وأساساً أزمة تنظيم العمل هذا. مضمون أزمة العمل أو تنظيم العمل، يتناول:

١- الحدود التقنية لتجزئة العمل

الحديث عن الحدود التقنية لتجزئة العمل، بمعنى أن عملية تبديل مسار العمل جوهريا في اتجاه التجزئة والبعثرة، بما لا يجعل الإنتاج مرهونا بمهارتين، يجعل الإنتاج مرهوناً بحسن سير الآلة وقد اخضعت عمل العامل. في كلام عن وصول هذه الحدود التقنية إلى حيث استُنفدت، ولم يعد ممكناً المضي فيها إلى ما لا نهاية، لأنه يمكن أن تولد عكسها، والحدود التي بدأت تتكشف من الناحيتين الفيزيولوجية والسيكولوجية، والتي لا يمكن بعدها اخضاع العامل إلى مثل هذه الوتيرة الجهنمية، التي قضى بها التنظيم المعاصر للعمل. لماذا؟ لأن رد الطبقة العاملة ورد المنتجين على هذا التشديد لوتيرة الاستغلال فيما يسمى التنظيم العلمي للعمل، هو أشكال متعددة من الامتناع والتسكع والغيابات والتحايل على هذا التنظيم، بما يجعل كلفة مراقبة تنفيذه كلفة باهظة جداً، أين منها كلفة وكلاء المعامل الصغرى في المانيفاتورات وفي المصانع، التي كان يسهل تعيين بضع وكلاء عليها لضبط حسن سير العمل.

٢- الأزمة الاجتماعية للعمل

العنصر الأهم في تنظيم العمل، هو الأزمة الاجتماعية في العمل، بمعنى اندلاع المقاومة العمالية لتنظيم العمل هذا. وهنا لدينا علم قائم بذاته، منذ مطلع هذا القرن وصولاً إلى مشارف نهايته، تطورت فيه مقاومة الطبقات العاملة للأحكام الحديدية التي يغرقها تنظيم العمل في صيغته الحديثة. أبحاث حول نسبة الغيابات في العالم، نسبة ساعات العمل المحدودة، أشكال التحايل. فتايلر عندما قدم مشروعه للتنظيم العلمي للعمل وضع له عنوانه: من اجل القضاء على تسكع العمال. ما هي الوسائل لمنع تسكع العمال؟ تبين أن التسكع يمكن أن يتجدد، وبالتالي يوجد علم اجتماعي أو فرع منه، قائم بذاته يمكن استخدامه ماركسياً أو ليبرالياً. أو وفق أي نظرية من النظريات: هو علم تطور مشكلات العمل التي لم يشكل تنظيمه العلمي الكلمة الأخيرة في تاريخ الرأسمالية. قال كلمة في هذا التاريخ، ولكنه لم يستطع أن يقول الكلمة الأخيرة. الأهم من ذلك، أننا كنا مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أمام نمط من تنظيم العمل يقوم على استكمال نزع مهارات العمال ومعارفهم، في سياق استخراج مزيد من فائض القيمة، ومزيد من زيادة إنتاجية العامل. إن ثلاثة ارباع القرن من التطور الفعلي في نوعية قوة العمل، مختلف نوعياً علماً ومعرفة وثقافة وتطوراً عن قوة العمل التي شهدتها الرأسمالية في الربع الأخير من القرن الماضي. يشهد على ذلك التطور الهائل في نُظم التعليم التي شهدتها المراكز الرأسمالية المتقدمة. بيَن إمكان حديث قبل مائة عام عن نسبة المتعلمين بين العمال، إلى إمكانية الحديث الآن عن نسبة الذين لا يمتلكون شهادة اختصاص مهني من بين العمال في المراكز الرأسمالية. هنا يكمن الفارق الكبير بين نوعية قوة العمل الطبيعي آنذاك لهذا النمط من التحكم، وبين نوعية قوة العمل في بلدان تجعل التعليم الابتدائي الزامياً، وبعضها يجعل التعليم المتوسط الزامياً، وفي بلدان تقيس مدى قدرات الإنتاجية بمقاييس عدة من بينها كم هي نسبة المتعلمين بمعارف تقنية

من بين العمال. في ألمانيا يقاس تطورها الاستثنائي بأن ثلث القوة العاملة هم خريجو معاهد مهنية، وأن هذا التحسين كما سنرى لنوعية قوة العمل أيضاً، كانت له نتائج وآثار عديدة على إنتاجية العمل، لأن إنتاجية العمل وفق مفهوم القرن الماضي متعلقة فقط بكمية تزايد ساعات العمل، وبمدى نزع استقلالية العامل، هذا لم يكن عنصراً ثابتاً على الدوام طوال هذا القرن، حيث دخل عنصر آخر : كيف يجري تحسين نوعية قوة العمل، حتى يتدخل هذا في تحسين الإنتاجية يمكن أن يطرح هذا البحث مفارقة : إن نظاماً رأسمالياً افتتح هذا القرن باستكمال عملية نزع مهارات ومعارف العمال، كيف يتلاءم مع أضخم تطور عرفته المراكز الرأسمالية المتقدمة في ميدان نظام التعليم. نحن ورثة فكرة مبسطة تقول : نظام التعليم عادة يخضع لمقتضيات الإنتاج ولنوع النظام الاقتصادي. السؤال: ما هي هذه الرأسمالية التي بدأت بتنظيم عمل يقوم على نزع بقايا المعارف والمهارات من جانب الطبقة العاملة، ثم كتب عليها ان تحقق او ان تسمح بأكبر عملية نمو في تاريخ النظام التعليمي؟

٣ - قوة العمل: تطور نوعيتها ونضالاتها

إن تطور نوعية العمل تجعل العامل أقل طواعية بكثير مما كان سابقاً لهذا التنظيم الحديدي للعمل، وبالتالي فإن ذلك ينعكس على اكساب الطبقة العاملة مزيداً من القدرة على التحكم بمدى فائض القيمة الذي سيعتصر من جهدها الخاص، إلى ذلك يضاف، أن البحث في أزمة الإنتاج، بما هي أزمة تنظيم العمل يضعنا مباشرة أمام ما هو أوسع من العمل. يبدو البحث حتى الآن يدور حول تقنية توزيع العمل في المصنع أو المؤسسة أو المعمل، ونتائجه الاجتماعية.

٤ - سوق العمل: التبدلات

إذا خرجنا من المعمل إلى المجتمع ككل، نستطيع ان نرى أمامنا حقلاً أوسع، هو حقل الصراع بين رأس المال والعمل على نسبة فائض القيمة والاجر، نسبة الأجر إلى فائض القيمة، وهو صراع على التوزيع. وإذا كان الصراع باطنه في الإنتاج، فحقله الاوسع هو صراع ميزان قوى على التحكم بتوزيع القيمة المضافة، كم منها من الأرباح، وكم منها من الاجور، وكم يبقى من فائض القيمة قابلاً للتراكم بالنسبة لرأس المال؟ نبدأ بمدخل ضيق ننتهي منه إلى القول بإن دور تنظيم العمل الحديدي، يبدو أنه يشارف مع الربع الأخير من هذا القرن، تحت وطأة تصاعد نضالات وأوزان الطبقة العاملة وسائر الطبقات والفئات الاجتماعية العاملة، سواء في مجمل الإنتاج في المجتمع أو في الإنتاج الوضعي ضمن المؤسسة والعمل، قد حدَّ كثيراً من جعل هذا التنظيم الحديدي للعمل وسيلة حقن للرأسمالية بمزيد من فوائض القيمة، وأننا أمام أزمة تواجهها

الرأسمالية نتيجة أزمة تنظيم العمل التي شكل احد اسلحتها الكبرى في ما حققته من نمو خلال القرن العشرين، وفي نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً.

حتى الآن نحن في الحقيقة، أمام تفسيرات، أو مناقشات للأزمة تدور ضمن أطر متنوعة ننظر إليها على أنها مجالات قائمة في ذاتها، ولم نقف امام ما يمكن اعتباره مشروع قراءة متماسكة، يمكن أن ندخل فيها كل العناصر المتكاملة لتبين أزمة الرأسمالية في مختلف نواحيها.

إن منطلق البحث هو القول بإن الرأسمالية التي لا تشكل أزمتها الراهنة الأولى في تاريخها، واجهت في السابق، في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وفي حقبة ما بين الحربين الأولى والثانية، واجهت أزمات كانت تنجم عنها على الدوام تبدلات مما يجعل المنهج الأصوب هو القراءة المخصوصة للأزمة المخصوصة التي تجتازها الرأسمالية. وبهذا المعنى، وإذا كنا عندما استعرضنا المفاهيم الماركسية العامة وأزمة الرأسمالية، استعرضنا مفاهيم يمكن استخدامها في كل زمان ومكان، وفي دراسة كل أزمات الرأسمالية، فإن ما يعنينا الآن، هو أن ندرس أزمة مخصوصة لرأسمالية مخصوصة محددة باطار جغرافي معين، نسميه المراكز الرأسمالية المتقدمة. يحسن بنا أن نعيِّن حدوده التاريخية حتى نعرف أننا لا نناقش أزمة الرأسمالية على وجه الاطلاق، بل نناقش أزمة الرأسمالية الراهنة بما هي حصيلة تطور مخصوص للرأسمالية خلال حقبة من الزمن.

رابعا - الأزمة أزمة نظام التراكم الرأسمالي المتجدد بعد الحرب العالمية الثانية

إننا ندرس رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي الأزمة المندلعة الآن في المراكز الرأسمالية المتقدمة: إنها أزمة الرأسمالية كما تجددت في هذه المراكز بعد الحرب العالمية الثانية، تسجيل هذا المنطلق التاريخي إذا كان أمراً خاضعا للنقاش عندما سنناقش، بالنسبة لي أراه أمراً جوهريا لكي لا يتحول بحثنا لأزمة الرأسمالية إلى لون من الاستعادة لقوانين عامة، اعتقد أنها لا تقدم أو تؤخر في استكشاف خصائص الأزمة وخصوصياتها.

في هذا المجال يحسن بنا التوقف أمام القضايا الآتية:

أولاً - خصوصية رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧٠)

إن رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت نمواً يعتبر منذ التراكم البدائي، هو الأكبر في تاريخ الرأسمالية على الأطلاق. إن الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٠ يصطلح على تسميتها العصر الذهبي للرأسمالية. طبعاً لا مقارنه بالتراكم الأولي وكلفته، لأنه عبر التراكم الأولي حققت الرأسمالية تطوراً بوتائر خرافية، ولكنها حققت ذلك على قاعدة استغلال كل انماط

انتاج ما قبل الرأسمالية. أما هنا فقد حققت وتيرة نمو عالية على قاعدة الاستغلال الموسع ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته.
وهذه هي الخاصية التي تنسب إلى رأسمالية ما بعد الحرب العالمية، بماذا تتمثل إذا خصوصية هذه الرأسمالية: نحن نجد أنفسنا هنا أمام نمو مستمر لإنتاجية العمل، ومعه نمو مستمر لكمية رأس المال الثابت المستخدم من العامل. نمو في كلا الشقين، في انتاجية العمل وفي كمية رأس المال الثابت. المطلبية لاستغلال هذا العمل، أو المطلوبة لكي يستخدمها العامل بصورة متناسبة من دون انتقال التكوين العضوي لرأس المال. خصوصية ربع القرن هذا من التطور هو أنه ضمن الاختلال الأصلي الذي يقوم عليه نمط الإنتاج الرأسمالي، بين مستوى تطور قطاع وسائل الإنتاج، ومستوى تطور قطاع سلع الاستهلاك، مرت حقبة ربع قرن تحت سقف الاختلال التاريخي الأصلي الذي هو نوع من التناسب بين نمو مستمر في انتاجية العمل، ونمو مستمر لكمية رأس المال الثابت، المستخدم من قبل العامل بصورة لم تؤد إلى انتقال التكوين العضوي لرأس المال، بما يجعلنا أمام مفعول التدني الإتجاهي لمعدل الربح، فكان أن وجدنا أنفسنا أمام نمو اقتصادي. عندما تستعاد ارقامه بالقياس إلى ما نقرأه الآن من مؤشرات، فإن ارقامه هي بين ٥ إلى ٨ بالمائة نمو اقتصادي سنوي، فيما الاقتصادات الرأسمالية حالياً تتراوح بين واحد وواحد ونصف واثنان بالمائة، ومع معدل ربح حافظ على وتيرته من دون حصول تبدل جوهري في التكوين العضوي لرأس المال. هذه أول خاصية. اما الخاصية الثانية فتتمثل في نمو مهم للأسواق والمنافذ الداخلية في المراكز الرأسمالية. لأنه عند دراسة التبادل بين أقسام النظام الرأسمالي العالمي، يقع بصرنا فوراً على اكثر الظاهرات لفتاً للنظر، وهي ظاهرة أن الحقبة الممتدة بين ١٩٤٥ - ١٩٧٠، هي الحقبة التي شهد فيها التبادل بين المراكز الرأسمالية فيما بينها أعلى معدل، فيما كان التبادل بين المراكز الرأسمالية وأطراف النظام الرأسمالي أدنى منه في اي حقبة ماضية. إذاً نحن أمام حقبة، قام النمو فيها على أساس نمو مستمر لإنتاجية العمل، ولرأس المال الثابت، يواجهه نمو مستمر في الأسواق والمنافذ الداخلية في المراكز الرأسمالية، بما يعني استكمال تكون الأسواق الداخلية. وإذا كان التاريخ قد عرف فترة نمو ممركز على الذات، فهي حقبة ربع القرن هذا، أي بعد الحرب العالمية الثانية في المراكز الرأسمالية، وضمن تراتبية في النظام الرأسمالي العالمي، له قمة هي الولايات المتحدة وله هرم قاعدي. في هذه الحقبة تمتعت الأسواق والمنافذ الداخلية في المراكز الرأسمالية بأعلى نسبة نمو، وعندما نتحدث عن النمو في سوق داخلية ما، فنحن نتحدث عن النمو في القوة الشرائية، عندها نتحدث عن اتساع العلاقة الأجرية، وعن ارتفاع حقيقي للأجور بشكل يسمح بإعادة انتاج موسع لراس المال. إذاً هنا نقارب الوجه الآخر لخصوصية رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، الوجه الأول هو تعمىم اساليب تنظيم العمل. الوجه الثاني هو تحسين قوة العمل. ولم تنهض حقبة النمو الاستثنائي على استغلال محض نظري، إنما على تشديد وتيرة الاستغلال وعلى رفع القيمة الحقيقية للأجر، وعلى زيادة القوة الشرائية، وبالتالي على زيادة النمو في الأسواق
والمنافذ الداخلية

ب- كيف نفهم الاتجاه القوي لتركيز النمو الاقتصادي على قاعدة زيادة انتاجية العمل في رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية؟

نحن نتحدث هنا عن نمو اقتصادي شهدنا توجهاً لجعله يرتكز أساسا على قاعدة زيادة إنتاجية العمل، كيف حصل ذلك، ما هي العناصر التي دخلت لرفع انتاجية العمل؟ أول ما يتبادر إلى النظر هو تعميم تنظيم العمل وفق صيغته الحديثة التي تسمح بإخضاع الطبقات العاملة إلى اقصى درجة ممكنه من الاستغلال. بهذا المعنى إذا كان التنظيم العلمي للعمل اكتشف واخترع مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فلا شك أنه مع اتساع العلاقة الأجرية شهد ذروته في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كان تحسين نوعية قوة العمل من خلال الارتفاع الفعلي وليس الاسمي للقوة الشرائية للأجر، ثم من خلال الارتفاع الاستثنائي لحجم النفقات والتقديمات الاجتماعية، مما لم يكن له مثيل سابق في تاريخ الرأسمالية منذ منتصف القرن التاسع عشر شاملاً ذلك: الصحة والتعليم والسكن، وما بدأ يصطلح على تسميته بالدخل أو الأجر غير المباشر، لأنه يوجد دخل مباشر وآخر غير مباشر. كما الضريبة مباشرة وغير مباشرة. ما يهمنا من ذلك أنه بدأ يؤشر للمرة الأولى إلى رأسمالية، وقفنا امام قوانين تراكمها الأولى، وامام قوانين إعادة الإنتاج الموسع فيها على قاعدة صيرورتها رأسمالية احتكارية، ترىد كسر مقاومة الطبقات العاملة. للمرة الأولى نحن نقف أمام لون من التبدل في المنطق السلعي، منطق الربح، منطق العلاقات الرأسمالية الأصلية الذي صاحب رفع انتاجية العمل. أن تصبح الصحة عبئاً على عملية اعادة الانتاج الموسع والتعليم والسكن وسائر التقديمات، هذا رضوخ للأخذ بعناصر معدلة، ولا أريد أن أقول مناقضة كلياً، معدلة المنطق، فالعلاقات السلعية الرأسمالية السابقة تعتبر أنه بمقدار ما تشتري قوة العمل بكلفة أرخص بمقدار ما يحقق من قيمة فائضة. نحن أمام تطور رأسمالي لم يعد يرى هذا القانون فقط، لأنه أدخل في الحساب أن نوعية قوة العمل تتطلب الرضوخ لمنطق كلفة أخرى في اعادة انتاجها، هذه الكلفة الأخرى ليس منطقها سلعياً على الدوام، من هنا نجد أمامنا قطاع عام مثل الصحة - التعليم - السكن - الدخل أو الاجر غير المباشر، مما يعني أن نمواً رأسمالياً بدأ يصاحبه خروج على منطق العلاقات الرأسمالية. بالمقابل، إذا كان هذا سياق اتجاه النمو الاقتصادي المتركز على قاعدة زيادة انتاجية العمل، فكيف نفهم الظروف التي كانت ملائمة للتراكم الاستثنائي لرأس المال بعد الحرب العالمية الثانية؟

هنا سنجد أنفسنا امام تبدلات نقرأها هذه المرة من موقع رأس المال وليس من موقع العمل، وهي تنبئنا بالكثير من توجهات الخروج على منطق الرأسمالية الأصلية الصافية.

ج - كيف نفهم الظروف الملائمة للتراكم الاستثنائي لرأس المال بعد الحرب العالمية الثانية؟

عبر وجود نظام تمويل مستند إلى قطاع بنكي متطور وإدارة من جانب الدولة، إدارة دولتيه للعملة - نحن لم ننتظر حصول الحرب العالمية الثانية كي نرى الخروج على منطق الرأسمالية التنافسية الأصلية، حيث أنها كانت قد حققت تحولاً أول من خلال صيرورتها احتكارية، الآن

نرى كيف تستكمل هذا النظام الاحتكاري وماذا يولد. عبر وجود نظام ضامن لرأس المال من خلال الأسواق العامة، التي تطلقها الدولة. وما يسمّى بالأسواق الجاذبة، الأسواق التي يفتحها تجتذب الرساميل. بمعنى آخر نحن كنا امام نظام لم يعد قائماً على مجرد
التمويل الذاتي من المشروع لنفسه، ثم هناك نظام تمويل مستند إلى قطاع بنكي متطور، وإلى رقابة من الدولة على حركة العملة، في حينه، وبصرف النظر عن حركة الخصخصة التي شهدتها الثمانينات، كنا أمام وجود قطاع عام واسع نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. وأمام اضطلاع الدولة بالشطر الأكبر من عبء الأبحاث العلمية والاقتصادية والتكنولوجية. وكنا أمام وجود استثمارات مباشرة من قبل الدولة مرافقة لمجمل الاستثمار الرأسمالي، وكنا أمام واقع أن كل تقدم اساسي تحقق على طريق تراكم رأس المال، كان يفترض تقدماً أساسياً مماثلاً لأشكال التأطير الدولتية للرأسمالية، مما يجعلنا قادرين على القول إنه إذا كانت الرأسمالية آلت مع نهاية القرن التاسع عشر إلى رأسمالية احتكارية، فهي قد تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى رأسمالية دولة احتكارية. ولذلك ليس من قبيل الشطط أن أدبأ اقتصادياً بدأ يتحدث، وهو ما زال يتحدث حتى الآن، عن اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية، بصفة الاقتصاد المختلط، مع هيمنة لعنصره الرأسمالي. ولكنه اقتصاد مختلط، بمعنى أن دور الدولة في التراكم كان دوراً اساسياً. هذا من زاوية رأس المال. على ذلك نستطيع أن نسأل أين تكمن إذاً فرادة نظام التراكم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية؟ وأين تكمن حدوده؟

د- قراءة نظام التراكم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية وحدوده

كما رأينا في الملاحظات السابقة، أصبحنا أمام نظام يجمع بين التراكم الموسع بالنسبة لرأس المال، موسع بمعنى المتجه نحو اكتساح آخر معاقل أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية، ونحو تعميم العلاقة الأجرية على كل المجتمع. ونحو رسملة كل الأنشطة الاقتصادية. ولا أريد هنا أن اتوقف أمام اندفاعة رأس المال بتراكمه نحو أسواق الخارج، فاذا نحن أمام تراكم موسع بالنسبة لرأس المال رسم المجتمعات. ومجتمعات ما بعد الحرب العالمية الثانية صورتها بعد الحرب مباشرة، غير صورة المجتمعات حالياً، مقابل ذلك نحن أمام تراكم مكثف بالنسبة للعمل، بمعنى قائم على زيادة انتاجية العامل، ليس فقط بفعل تشديد وتيرة الاستغلال عبر تنظيم العمل، إنما من خلال تحسين نوعية قوة العمل. المضمون الأساسي لهذا النظام المعاصر للتراكم الرأسمالي، يكمن في كونه يجعل ممكناً استقرار مجمل التكوين العضوي لرأس المال من دون انتقال. وفي الوقت نفسه يحقق تحسيناً دوريا للإنتاجية، وإذا كان من فرادة وخصوصية لتراكم رأس المال بعد الحرب العالمية الثانية، فهي تتراوح: بين التحسين القوي للإنتاجية من ناحية، والاستقرار النسبي للتكوين العضوي لراس المال من ناحية ثانية. مما يجعلنا نعدد عناصر استقرار النظام المشار إليه على النحو الاتي: ثبات التكوين العضوي لرأس المال نسبياً بما يتيح معدل ربح متطور، ارتفاع انتاجية العمل بنسبة لا سابق لها، ارتفاع الاجر بوتيرة لا سابق لها، ارتفاع معدل الربح،

توسع المنافذ والأسواق. هذه هي خلاصة نظام التراكم الذي سيكون علينا الآن ان ندرس اختلاله في أكثر من مجال.
ما هو الضامن لهذا الاستقرار؟ الواقع أن النمو الشديد لقوى الانتاج الذي تحقق في هذا الربع الأخير من القرن، بقي الضامن الأساسي لاستقرار نظام التراكم، يعني بمقدار ما كان هذا النظام من التراكم يحقق معدل نمو اقتصادي عالٍ، ومعدل ربح عالٍ، بمقدار ما كان استقراره يتحقق.
ولم يتحقق لأن الرأسمالية انتقلت من لا عقلانيتها إلى عقلانية اجتماعية كاملة. وهذا كان طوراً من اطوار الرأسمالية، وليس لأنها قالت الكلمة الفصل في تحويلها من نظام يبدو لنا لا عقلانياً، إلى نظام عقلاني، وضع وسائل السيطرة على العملية الاجتماعية بمجملها. وبهذا المعنى يمكننا القول: إن هذا النموذج الفريد الذي شهده نمو الرأسمالية في مراكزها المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية وطوال ربع قرن، يصطلح على اعتباره العصر الذهبي للرأسمالية. هذا النموذج، اشدد على هذه الملاحظة: إذا كان يضبط التناقضات المصاحبة للتراكم الرأسمالي (وكنا فيما سبق قلنا بأن عملية التراكم الرأسمالي قائمة على التناقضات بحد ذاتها) ضمن حدود معينة، لكنه لا يلغيها: يضبط تكوينها في رأس المال، يضبط التناسب بين النمو والريع، يضبط التناسب بين رفع انتاجية العمل، وبين رفع القوة الشرائية للأجر، لكنه لا يلغي هذه التناقضات. النموذج المشار إليه إذاً على كونه نجح بعد الحرب العالمية الثانية، يبقى محكوماً بالحركة المتنامية نحو الاختلال الدائم. على كل حال هذا ما بدأ يمثله واقع الانتقال المتزايد للتكوين العضوي لرأس المال مع مطلع السبعينيات، بحيث أن اللوحة التي تبدو متناسبة، مع مطلع السبعينيات، وبالأحرى منذ منتصف الستينيات بدأت تشهد اختلالاً. على صعيد ظاهرة الاختلال، يكفي أن نستعيد هنا واقعة نجدها في كل بحث اقتصادي في التطور المعاصر للرأسمالية، وهي واقعة التبدل الذي بدأ يحصل في نسبة معدل تراكم رأس المال، إلى معدل نمو انتاجية رأس المال. معدل التراكم هو مقدار اقتراب رأس المال إلى تكنيز رأس مال ثابت. معدل نمو الانتاجية هو مقدار القدرة على تحقيق فائض قيمة مرشح للتراكم مرة أخرى. التبدل الحاصل وفق اللوحة التي تتكرر بين كتاب وكتاب ومرجع، من ٣٪ معدل تراكم رأس المال و٢٪ معدل نمو انتاجية رأس المال، فيما نعثر عليه من ارقام رقم ذو دلاله وهو بين ١٩٥٥ و١٩٦٥: إنه العقد الذهبي لمشروع مارشال، ولكل النمو الاقتصادي الضخم في المراكز الرأسمالية، في التبادل فيما بينها، نجد أن معدل تراكم رأس المال نسبة ٣٪ معدل نمو انتاجية راس المال ٢٪، فيما بين ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، نجد ٧٪ معدل تراكم راس المال ٢٪ معدل انتاجية رأس المال. مما بدأ يؤشر إلى أثقال التكوين العضوي لرأس المال.
ما الذي يجب أن نقرأه ونراه خلف الأرقام الاقتصادية المتعلقة باستئناف ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال؟
طبعاً، الذي يجب أن نراه بالضبط، ليس مجرد ميل معدل الربح إلى التدني، هذا تحصيل حاصل، عندما يثقل التكوين العضوي لرأس المال تزيد نسبة التراكم على نسبة الإنتاجية، على نسبة المردودية، يميل معدل الربح إلي الانخفاض. ولكن الذي يجب أن نراه، ورأسه هو حدود التبدلات البنيوية الحاصلة في رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية تحت عنوان، اتساع احتدام العلاقات

الرأسمالية كما رأينا، وتجاوزها وتبدلها في آن. لقد رأينا أمامنا ربع قرن من النمو قام على تفتح الرأسمالية إلى حدودها القصوى، وقام على بدء مصاحبه هذا التفتح بألوان من التجاوز، بدت لنا هي التي تضبط العملية وتتيح لها هذا المقدار من الصيرورة. ما هي حدود هذه التبدلات البنيوية الحاصلة على رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، كيف نقرأها، بم توحي لنا؟ ماذا يمكن أن نستخرج منها على صعيد قراءة حاضر ومستقبل الرأسمالية؟ هنا ننتقل من كلام عن الصعيد الاقتصادي، الذي لا يرى غير قوانين التراكم، وكيف فعلت فعلها برأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى رؤية التمفصل البنيوي في هذه الرأسمالية، بمعني أنه ماذا مع ماذا، أدى انعقادهما إلى قيام هذا النمط من الرأسمالية؟ وبالتالي هذا يضعنا أمام مجموعة الاسئلة الرئيسية الآتية التي اطرحها.

ه- التمفصل البنيوي في رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية

١- حدود مسار اتساع وتجاوز العلاقات الرأسمالية

توقفنا أمام مسألة حدود مسار اتساع وتجاوز العلاقات الرأسمالية. الحديث عن حدود هنا ليس حديثاً عن حدود كمية، وهو حديث لا يستبعد اتساعاً اضافياً ممكناً للعلاقات الرأسمالية. يعني ما أود قوله، إنني لا اطرح نقطة التبدل البنيوي الحاصل في رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفق صيغة أنه استنفدت العلاقات الرأسمالية اتساعها، وبدأت تولد علاقات بديلة أو نقيضة، أو نافية أو متجاوزه لها، إنما اطرح كلاماً عن علاقات رأسمالية، ما زالت مرشحة للاتساع، ولكنها مرشحة في الوقت نفسه لتوليد علاقات موازية متجاوزه لها. والفارق كبير بين اعلان بدء موت نمط الإنتاج الرأسمالي، وبين اعلان حصول تبدل ما في أواليه عمل نمط الإنتاج الرأسمالي، في المحيط الذي بات لازماً أن يصاحب نمط الإنتاج الرأسمالي حتى يستطيع أن يتطور، ما هي هذه الحدود من حيث الاتساع والتجاوز في آن؟

النقطة ليست مهنية، ولا نقطة تريد القول إن العلاقات الرأسمالية وصلت ذروة تفتحها، فبات عليها أن تتقاعد. النقطة المهمة التي اود التوقف أمامها مؤداها: أننا أمام نمط من تطور الرأسمالية ترى بموجبه أن أي اتساع للعلاقات الرأسمالية، اتساع، احتدام، نمو، أصبح يبدو خاضعا لضرورة نمو اشكال من تجاوز العلاقات الرأسمالية مجاورة لها. هناك اشكال قديمة من التجاوز مرشحة للاستمرار. رأينا بعضاً منها عند الحديث عن دور الدولة في التراكم، وعند الحديث عن اختلاف في التعامل الرأسمالي مع عملية اعادة انتاج قوة العمل. هناك اشكال قديمة من التجاوز مرشحة للاستمرار، وهناك اشكال جديدة مرشحة للتوالد، سيكون علينا أن ندلي باحتمالاتها، والأساسي كما سيتضح لنا أن الكلفة الاجتماعية للأشكال من التجاوز اللازمة لكي تبقى العلاقات الرأسمالية مرشحة للنمو، باهظة بما لا يقاس عن أي حقبة سابقة. هذا ليس انتقالاً عضوياً لراس المال، ولكن هذا انتقال اجتماعي لرأس المال. لم نعد امام معادلات رياضية، بتنا أمام معادلات

اجتماعية: من اجل أن ينمو رأس المال أصبح مطلوبا منه لون من الإدارة الاجتماعية، فيها خروج متمادٍ على منطق الرأسمال الصافي الأصلي. وأصبح مطلوبا منه التعامل مع قوة العمل ولو أنها ما زالت سلعة، ولكن على أن كلفة إعادة انتاجها، باتت تتطلب مستوى آخر غير مستوى اعتصار فائض القيمة كيفما كان، هذا المقصود بالنقطة للبحث.

٢- كيف تبدو حدود اتساع وتجاوز العلاقات الرأسمالية من موقع رأس المال؟

من موقع رأس المال، كيف تبدو لنا حالياً حدود اتساع وتجاوز العلاقات الرأسمالية إذا وضعنا أنفسنا في موقع رأس المال، وقدرته للتراكم وميله للتراكم وشروط تراكمه: الحقيقة في هذا المجال نجد أنفسنا ونحن نقرأ أزمة الرأسمالية الراهنة أمام الحدود المرئية أكثر من غيرها التي تتصل بكوابح نمو اسواق سلعيه جديدة ذات طلب مليء. بمعنى أننا الآن من السبعينيات والثمانينيات، وها نحن في التسعينيات، في المراكز الرأسمالية، أمام استنفاد معظم مجالات النمو المتحقق بعد الحرب العالمية الثانية، التي تمحورت على إعادة اعمار ما هدمته الحرب، وهذا قد حصل. التسلح، وكان فرعاً ضخماً من فروع التراكم، حتمته ظروف عديدة من بينها ظروف انقسام العالم إلى معسكرين. هذا ليس معناه انتهاء صناعة التسلح، ولكن لا شك أنه يصعب الحديث، ويصعب التنبؤ الآن عن إمكان أن يشهد العقد الأخير من القرن العشرين ذروة صناعة التسلح. هذا ليس منطقيا، فيما يجري الحديث عن الأربعينيات والخمسينيات والستينيات على أنها شهدت ذروة صناعة التسلح. رسملة الزراعة، كل الزراعة من أعلى وأسفل، بمعنى من أعلى مكننتها وتعميم وسائل الإنتاج الرأسمالي، ورسملتها من أسفل، بمعني كل الصناعات الغذائية التي جعلت من الزراعة لا تخرج من الحقول مادة خام، بل تخرج منتجات مصنعة، هذه الرسملة، شملت تقريباً كل المراكز الرأسمالية المتقدمة دون أن نغفل في هذا المجال الفارق في وتيرة التطور الاجتماعي بين بلد وبلد. فرنسا فيها طبقة فلاحين، بريطانيا كذلك. المانيا لا تعاني ذات المشكلة، اميركا المشكلة محلولة فيها بطريقة او بأخرى، ولكننا لسنا أمام زراعة ما قبل الرأسمالية، نحن أمام اكتساح حقق استيلاء على ٩٠٪من مساحة الزراعة اتساعاً وتكثيفاً.

إعادة انتاج قوة العمل عبر توسيع استهلاك الجمهور كماً ونوعاً، وهنا تقع موضوعة كل السلع المعمرة، من السيارات إلى البرادات... كل نمط الحياة الاستهلاكية وما انتجه على امتداد ربع قرن، كذلك نجد أنفسنا أمام عملية بلغت سقفاً معيناً على صعيد إعادة انتاج قوة العمل عبر توسيع استهلاك الجمهور كماً ونوعاً.

هل معنى ذلك أن ابواب السوق اقفلت، وأننا نتكلم عن استنفاذ نمو لأنه لم يعد هناك اسواق سلعية؟ الجواب كلا. لكن الجواب أن المزيد من توسيع السوق أمام موجة السلع الراهنة التي انتجت على مدار ربع قرن، تتطلب قوة شرائية تفترض تغييرات اجتماعية بنيوية، لأن توسيع السوق ليس أمراً حسابياً. فحسابياً ما زال توسيع السوق، سوق السيارات في المراكز الرأسمالية المتقدمة قابلاً إلى الامتداد إلى ما لا نهاية. ولكن ما هي نهايته، ما هو حده؟ حده هو توسيع القيمة المضافة بين الربح والأجر، من دون احداث تبدلات بنيوية نحن أمام سوق مشبع، حدود الطلب

الراهن على الخدمات وموجبات تلبيتها، الخدمات الآن في اقتصاد المراكز الرأسمالية المتقدمة يوصف على أن القطاع الثالث بات فيه من أضخم القطاعات ، وأنه ينمو على حساب القطاع الأول الصناعة، والقطاع الثاني الزراعة. هذا القطاع الثالث لا شك أنه الآن هو المرشح لكي يولد انماطاً من الخدمات لا عهد لنا بها سابقاً، في اوروبا راهناً بالقياس إلى بلادنا: الموضوع لم يعد يتطلب الخروج من المنزل للقيام بالشطر الاكبر من الخدمات...وهذه الخدمات لا حدود لتطورها العملاق، ولكن يوجد حدود للطلب الراهن على الخدمات، وفى موجبات تلبية هذه الخدمات. هذا الموضوع ليس مسألة أفضلية تقنية في المجتمع. إن موضوع توليد الطاقة الاجتماعية القادرة على أن يُلبى طلبها. وهذا أيضاً، يفتح الباب واسعاً أمام حجم التبدلات البنيوية المطلوبة، حتى يمكن للمنافذ والأسواق الجديدة أن تأخذ مداها الواسع، كما اخذت المنافذ والأسواق الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية مداها الواسع.

يضاف إلى ذلك، إذا كانت هذه هي الحدود المرئية اكثر من غيرها، في امتداد نمو ما بعد الحرب العالمية الثانية، في امتداد التراكم وفي امتداد النمط السلعي، نقول الآن يوجد حدود مرئية أمامنا. فبالامكان النمو عبر اسواق سلعية جديدة ذات طلب مليء بذات المستوى من التقنية المعروفة حتى الآن، التي تنتج السيارة ومختلف وسائل المواصلات. كيف بنا الآن عندما نستعيد موضوعة أزمة النموذج التكنولوجي التي تطرح بلا مبالغة قضية عنوانها: من الملاءمة بين المكننة أو الماكينة والعلاقات الرأسمالية، إلى المفارقة بين الاتمتة والعلاقات الرأسمالية.

ما هو الأساسي فيها؟ قبل قليل عندما تحدثت عن النظريات التي تبدأ ببحث أزمة الرأسمالية انطلاقاً من الحديث عن التغير التكنولوجي، قلت إن هناك نظرة أو نظرية تتحدث عن ثورة علمية تقنية ثانية في تاريخ الرأسمالية، تعادل لجهة آثارها المرتقبة الثورة الصناعية، من دون اطالة: الخلاصة التي تنتهي لها هذه المقولة، على كون اصحابها ماركسيين تقول: إنه إذا كانت الثورة الصناعية الأولى المتوالية على امتداد قرنين من الزمن، ولّدت نمط انتاج الأساس فيه دكتاتورية العمل الميت، المتمثل بالحجم العملاق لوسائل الانتاج، على العمل الحي المتمثل في قوة العمل، فثورة المعلوماتية والإلكترونيات والإنتاج الذي اساسه التطور العملاق للعلم، وليس التطور العملاق للآلة، ألا يطرح هذا مستقبلاً تبدو معه الرأسمالية امام تحدي دكتاتورية العمل الحي على العمل الميت؟ انقلاب! لأنه بين طريقة خضوع عامل في مصنع سيارات، وبين طريقة إدارة مشرف على مركز معلوماتية الكتروني يوجد فارق العلاقات الاجتماعية هنا، هل يمكن أن تبقي هي ذاتها؟ انا لا اطرح الموضوع كي اقول واثبت، إنما للإشارة بأن التطور الاجتماعي للرأسمالية بما يفتحه ويحتمه من فتح منافذ جديدة للنمو بطريقها، بدأ بتوليد نموذج تكنولوجي آخر، لا شك أن الأساس فيه اجتماعي، لأنه يرمي إلى تجديد مجالات تراكم رأس المال، ولكن وهو يفتح هذه الافاق الجديدة ألا يبدو الآن، وكأنه يفتح آفاقاً لا سيطرة مباشرة عليها، وبالتالي تعيد مرة أخرى وضع الرأسمالية أمام تحدى مدى الملاءمة بين هذه العلاقات وبين النموذج التكنولوجي القادم.

من كل هذا البحث أود القول إننا امام مناقشة الفكرة التالية: إذا كان على الرأسمالية أن تتغلب على أزمتها الراهنة، فإن ذلك لن يتم الا بتغيير محتوى علاقاتها التكوينية. هذا التغيير يتم بالقطع، يتم بلون من الاستمرارية، يتم بالتبدل، يتم بمزيج من الانقطاعات والاستمرار، هذا للنقاش، لأننا سنرى بعد قليل، أن البحث لا يكتمل على صعيد محض اقتصادي. على صعيد محض اقتصادي نضع المعطيات، لكن البحث لا يكتمل الا على صعيد مجمل البنية الاجتماعية بأطرها السياسية والأيديولوجية والثقافية.

٣- مسار تجاوز العلاقات الرأسمالية ومسار الجتّمعة أو التشريك

هكذا تبدو لنا حدود تجاوز العلاقات الرأسمالية من موقع رأس المال. مسار التجاوز الذي هو قيد الافق المنظور، هل نستطيع أن نرى بعض ملامحه؟ التجاوز بأي معنى، إنه بمعنى يلامس النقطة الجوهرية الآتية المعروفة: النقطة التي تعود بنا إلى مسألة التناقض بين الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج الرأسمالية، والطبيعة الخاصة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، الرأسمالية في صفائها الكلاسيكي الأصلي، هي نمط الإنتاج الذي يقوم على هذا التناقض، وهي مقولة ماركسية لا نرى أي مبرر لحجزها، أو التخلي عنها. الاطروحة المعروفة يمكن أن تقودنا، وهي قادتنا، وقادت ماركسيين اقتصاديين كثر، إلى الفكرة القائلة: إن الازمة أو الأزمات التي يواجهها نمط الإنتاج الرأسمالي، تنجم عن تزايد الطابع الاجتماعي لقوى الانتاج، في مواجهة علاقات الإنتاج التي تبقى خاصة، يعنى عادة كان يرتب على فكرة التناقض، أن التناقض أحد طرفيه متبدل والثاني ثابت. أنا اريد أن اشكك في صحة هذه الفكرة، واريد أن أدعو الى مناقشة: كم أن طرفيه متبدلان، طرفي التناقض متبدلان على غير حل له، التناقض يبقى، ولكن التعبيرعنه يتبدل بكلا طرفية، والافتراض أننا أمام نمط انتاج لا تتطور فيه الا قوى الإنتاج، فيما تبقى علاقات الإنتاج ثابتة ثباتاً أبدياً إلى أن تحين ساعتها الأخيرة، هذا افتراض ادعو إلى إعادة النظر فيه لأنه اقتصادياً بامتياز، ونحن حكمنا على الاقتصادية بالجملة كي نطاردها بالمفرق في مختلف اماكن التحليل، خاصة وأنه كما يظهر من بحثي حتى الآن، أنه لم يكن بلا معنى القول: نغادرالالتزام الكلي الحرفي المطلق للماركسية، لكننا لا نغادر الماركسية، هذا التحلىل شديد القرب من الكثير من المقولات والمفاهيم الماركسية. ولىس عن عبث افتتحت هذه المداخلة من خلال افتراض هذا الثبات في العلاقات الاجتماعية، وايلاء هذه الأهمية الحاسمة للتطور المستقل لقوى الإنتاج، لأنه عبره يتم الانزلاق إلى لون من الاقتصادية، أو الإنتاجية ذات طبيعة اختزاله للبنية الاجتماعية، مما لا يسهل علينا قراءة الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة، قراءة تُلم بمختلف جوانبها. اعتقد أنه بالنسبة إلينا يجب أن لا تقتصر الجتّمعة، أو التشريك، أو تزايد الطابع الاجتماعي على قوى الانتاج، بل لا بد من التقاط تزايد الطابع الاجتماعي في علاقات الانتاج خصوصاً، وفي العلاقات الاجتماعية عموماً. لا يمكن تحليل علاقات الإنتاج الاجتماعية

والعلاقات الاجتماعية اجمالاً، وفق نموذج الاستمرارية التاريخية المغلقة على كل التبدل، إلى أن تحين ساعة الانقلاب الأخير لهذه العلاقات الاجتماعية مرة واحدة وإلى الأبد.
أساساً ماذا يعلمنا تاريخ الرأسمالية حين نقرأه الآن قراءة استرجاعيه؟ يعلمنا أن دينامية تاريخية تدفع قوى الانتاج، وعلاقات الإنتاج الاجتماعية، في اتجاه رسم الحركة الاجمالية لرأس المال. ينطبق ذلك على نشوء الرأسمالية، كما ينطبق أيضاً على مختلف اطوار تطورها. نشوء الرأسمالية من الخطأ الشديد اعتباره مجرد قفزة في تطور قوى الإنتاج. نشوء الرأسمالية هو قفزه في تطور قوى الإنتاج، وهو تبدل في العلاقات الاجتماعية لمصلحة القوى المالكة لوسائل الإنتاج. في الأصل كان صراع الطبقات، وعليه ترتبت وجهة تطور قوى الإنتاج. صراع الطبقات ليس صراع افكار هو صراع مصالح، ولكنه صراع اوسع اطاراً من أن يحصر ضمن حدود تطور قوى الانتاج. منذ أن نتقبل هذه الفكرة لا يعود تطور قوى الإنتاج مفهوماً، أو مقدماً على أنه مسار يتمتع باستقلال كلي، أو على أنه المسار المحدد منهجياً لمجمل علاقات الإنتاج من أساسها. فكرة تزايد الطابع الاجتماعي، أو فكرة التشريك أو الجتّمعة... او أي مصطلح نستقر عليه، هذه الفكرة حتى في الأدب الماركسي الكلاسيكي تشكل مفهوماً غير مكتمل البناء نظرياً. هذا الحكم يتكرر ما بين تزايد الطبيعة الاجتماعية لوسائل الانتاج، وبقاء الطابع الخاص لعلاقات الإنتاج. ولكن مفهوم الطابع الاجتماعي وتطوره كما أقول لا تجده مكتمل البناء نظرياً، فيما يبدى لنا بناء هذا المفهوم ضروري جداً، من اجل فهم عناصر تجاوز العلاقات الرأسمالية. هذا التجاوز الذي شهده النمو ما بعد الحرب وتشهده الأزمة الراهنة. باختصار شديد، وللمساعدة في اعطاء التمهيد المفهومي لرصد ما هو راهن من تحديات ستولد أو مرشحة لان تولد، قفزات في ميدان التحول المتمادي لطابع قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج نحو المزيد من الجتّمعة اقول: إن تاريخ التطور الرأسمالي من خلال توسيع وتعميق العلاقات السلعية هو بحد ذاته تاريخ تطور الصفة الاجتماعية للإنتاج من المانيفاتورة إلى الماكينة. حققت هذا الطابع الاجتماعي في الانتاج قفزة كبرى من خلال التركز والتمركز، مما أرسى القاعدة المادية لولادة الاشكال الاحتكارية. الشكل الاحتكاري هو تطور في مضمون الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج، مزيد من التطور في هذا المضمون، لأنه ما بين رأسمالية تحقق قوى الإنتاج طابعها الاجتماعي عبر حركة التلاقي في السوق، وما بين قوى انتاج بات يحكمها قالب من التنظيم الاحتكاري، لا شك هناك قفزة في مستوى الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج. الطابع الاجتماعي ليس فقط القائم على التصرف بمجمل القوى الإنتاجية في المجتمع، هو ايضا الذي ينظم هذه القوى الإنتاجية في المجتمع تنظيماً يدخل عنصر الرقابة الواعية، وعنصر الاكساب أكثر من الرأسمالية التنافسية. ولادة الرأسمالية الاحتكارية شكلت أساس ولادة رأسمالية الدولة الاحتكارية، حيث هنا الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج، أفضي إلى اشكال غير سلعية في الإنتاج، عندما اصبحت الرأسمالية رأسمالية دولة احتكارية، بتنا أمام إنفاق الدولة الواسع، مما لم يكن له مثيل سابقاً. بتنا أمام وجود قطاع عام، بتنا أمام وجود رقابة عامة على الأسواق، بتنا أمام قيام إدارة مركزية على مستوى المجموعات الرأسمالية، وليس على مستوى المشروع الرأسمالي. من كل ذلك ماذا اريد أن اقول: اريد أن

أخلص إلى النقطة الاتية: إذا كنا الآن بصدد رصد الاتجاهات التي تبدو الرأسمالية في تطورها الاقتصادي على محك مواجهتها، فما من شك، أننا نستطيع أن نسجل الآن: اتجاهات رئيسية كبرى ثلاثة يدعو كل منها إلى تجاوز الأشكال المعاصرة، والتي عرفناها حتى الآن لما نسميه الّجتّمعة أو الطابع الاجتماعي، سواء كان في شكله السلعي، أو في شكله البيروقراطي الدولتي، لدينا الاتجاهات التالية تواجه الإنتاج الحديث في القفزة المدعو أن يحققها:

١- النمو الهائل الذي نشهده الآ ن في حجم القوى الإنتاجية.
٢- زيادة عناصر الترابط الاقتصادية السلعية وغير السلعية.
٣- تجاوز الماكينة عبر الثورة التكنولوجية الجديدة.

سأحاول بوقفة سريعة أن ابين أنه كم من موقع رأس المال، تبدو الرأسمالية في تراكمها القادم مدعوة إلى أن تكون اجتماعية أكثر. إذا اخذنا نسبة النمو الهائل في حجم قوى الانتاج المادية كاتجاه رئيسي معاصر، تطرح اليوم مسالة تطوير صناعات جديدة، تصب في اتجاه تلبية الحاجة والتطور، في أي ميدان من الميادين: الاتصالات الفضائية، النووية، المعلوماتية البيولوجية، الحديث عن ثورة علمية تقنية أخرى، وليس الحديث عن تطور معارف سينتج مجموعة من الكتب، هو حديث عن امكان تطورنحو ارتىاد آفاق للصناعة الرأسمالية جديدة، ما هي هذه الآفاق؟ طبعا الصناعات السابقة هذه ليست آفاقاً جديدة. هذه المعضلة فيها الآن أنه يعاد تنظيم بنيتها، فيما الصناعات المتعلقة بالاتصالات والفضائية إلى النووية إلى المعلوماتية إلى البيولوجية، كما تطرح الآن مسالة تجديد بنية الصناعات التي كفلت النمو الاقتصادي خلال الخمسينيات والستينيات، يعني الصناعات التي عفا الزمن على آلتها الإنتاجية هي موضع إعادة بناء: من صناعة المناجم التي تقفل في بعض البلدان باعتبارها غير ذات مردود، إلى بعض البلدان التي تعيد تنظيمها، هي صناعة التعدين، التي هي نموذج عن الفارق بين صناعة التعدين الحديثة وصناعة التعدين القديمة. تكتشف كلاً منهما في أي جيل مقارنة بين صناعة التعدين في الاتحاد السوفياتي السابقة، وبينها في البلدان الرأسمالية المتقدمة. هذا معناه ان الآلة الإنتاجية بعد الحرب العالمية الثانية، هي ذاتها بحاجة إلى إعادة تشييد.
في هذا المجال أود أن اقول: إنه في مجال الصناعات الاتصالية والفضائية والنووية والمعلوماتية والبيولوجية أيضاً، كما في مجال تجديد نسبة الآلة الصناعية لها، ينبغي القول الآن: إن الاحتكارات، بل حتى بعض الدول، تبدو صغيرة جداً بالنسبة لبعض العمليات المتعلقة بهذه الصناعات. يعني أنه تحصيل حاصل القول إنه لا يوجد قطاع خاص نووي، لا الاحتكارات قادرة، وقلة من الدول هي القادرة على أن تدق باب الصناعة النووية، فلنا أن نتصور ما يعني أنه حتى الاحتكارات، وحتى الدولة، بما هي جهاز متصل عنه، باتت صغيرة جداً بالنسبة لموجبات هذه العمليات، التي ليس في قدرتنا أن نوقف زحف البشرية نحو دق ابوابها، توفير التمويل الآن (خلافاً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية). لم يعد يكفي لحل مشاكل التراكم في

هذه المجالات، بل أصبح مطلوباً ضمان الأسواق، ومردودية الاستثمارات سلفاً. القطاع الخاص الذي كان يخاطر في انتاج كمية أكبر من حاجة السوق من السيارات، لا يستطيع ان يخاطر بإنتاج خمسة مفاعلات نووية لا حاجة لها. القطاع الخاص يرفض المخاطرة عندما تكون نسبتها مرتفعة جداً، وعندما تكون كلفتها عالية فيما يتعلق بوسائل انتاج ضخمة كلفتها ملايين من ساعات العمل. لم يعد الموضوع مسألة الاحتكام إلى السوق، بل بات عليه علامة استفهام حول هذه الآفاق الضخمة، التي على الإنتاج أن يرتادها الآن. وبالتالي طرح مسألة، كم أن الطابع الاجتماعي للإنتاج بمعنى يتخطى الحلول التي وضعتها الرأسمالية الاحتكارية، ويتخطى الحلول التي وضعتها رأسمالية الدولة الاحتكارية، ليطل على علاقة المجتمع مباشرة بإمكان انفتاح مثل هذه الآفاق. هناك الآن فارق نوعي بين كلفة التنافس السلعي اليوم، وبين كلفة التنافس في عهد المانيفاتورة وفي عهد الماكينة. وهذه مناسبة للقول إنه لا يوجد شيء اسمه عصران للرأسمالية: عصر رأسمالية تنافسية وحسب، عصر رأسمالية احتكارية وحسب، الرأسمالية دائماً كان فيها تنافس ودائماً كان فيها احتكار، والرأسمالية الاحتكارية تعني انتقال التنافس إلى مرحلة أعلى، اذ إنه مع ولادتها ولد تنافس أضخم على مستوى العالم. إذاً وجود التنافس هذا قائم لأن هذا هو منطق السوق، الآن كلفة التنافس الراهنة، وكلفة التنافس في عهد المانىفاتورة الماكينة، لا يوجد مجال للمقارنة بينهما.

الخلاصة: أن هناك حاجة لإدارة جماعية وتخطيطه لقسم كبير من الآلة الانتاجية. هذا البحث كله يطرح مسالة السيطرة، سيطرة أخرى على تطور قوى الإنتاج. هذا بالنسبة لموضوع موجبات النمو الهائل لحجم قوى الإنتاج المادية. بالنسبة لزيادة عناصر الترابط الاقتصادية السلعية وغير السلعية هذه تقودنا إلى وضع خطوط تشديد كبرى تحت الحدود التي باتت للاقتصاد السلعي الرأسمالي في المجتمع الحديث. ما هو المقصود؟

الأزمة الراهنة تظهر أن السوق لا يمكن أن يكون بعد الآن وحده النمط المهيمن على صعيد تقويم مدى الفائدة الاجتماعية للسلع، أو لكلفتها الاجتماعية. يعني أن المجازفة بإنتاج سلع في هذه الميادين العملاقة على غير معرفة بالسوق، بات أصعب بكثير مما كانت تشهده الرأسمالية سابقاً، ومعناه أيضاً أن العلاقة السلعية التي يحكمها التبادل عبر السوق الآن تطلب الصالح، ضرورة اشتقاق علاقة يحكمها ارتقاب الحاجة مسبقاً. إننا نقترب من صيرورة الحاجة الاجتماعية عنصراً اساسياً من عناصر تقرير وجهة الإنتاج، نظام التراكم الرأسمالي قلنا إنه تراكم من اجل التراكم، وتراكم من أجل الربح، وتراكمه يتحقق عبر السوق، والربح يتحقق عبر السوق. ولسنا أمام نمط انتاج موجه لتلبية الحاجات الاجتماعية، ما اريد قوله: إن الإنتاج يتعملق لدرجة أن هذه القاعدة تكاد تبدو قاصرة عن تلبية حاجات نمو تطور قوى الانتاج. أيضاً اطرحها بصفتها افكار المناقشة. بالنسبة للموضوع الثالث الذي يتجلى في إثر تمادي نمو الطابع الاجتماعي على مدى بقاء قوانين راس المال، قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي صالحة في مواجهة ما نعتبره عصر تجاوز الماكينة. اقول في هذا المجال إن راس المال كعلاقة سيطرة واستغلال وليس كمية من المال، يتطابق تماماً مع طريقة في الإنتاج متمحورة حول الماكينة، ومع دور أساسي لأدوات الإنتاج، إذا كان

التبدل التكنولوجي الجاري سيولد آثاراً كبيرة على طريقة الإنتاج حيث يكتسب العلم والتكنولوجيا صفة حاسمة في تقدم الإنتاجية، وحيث يتطلب الإنتاج تطوير نوعية قوة العمل، ألا يبدو لنا عندئذ هدف الإنتاج الرأسمالي، أي مراكمة الأدوات المادية للإنتاج قاصراً عن ضمان التطور العام للإنتاج في إطار المجتمع؟ كيف يجب أن تؤخذ في الحساب الحاجات التي يستند إليها نمو الإنتاجية، لأن نمو الإنتاجية إذا كنا نتحدث عن ثورة علمية تقنية جديدة، إذا كان التعليم والصحة والثقافة والاتصالات والمعلومات، قد اكتسبت بتحسين قوة العمل بعد الحرب العالمية الثانية أهمية متعاظمة، والآن تكتسب أهمية حاسمة، لأننا سنصبح أمام منتج سلاحه مهارته، ولىس أمام منتج منزوعة منه المهارة، ومتحول إلى ملحق بوسيلة الانتاج، لأنه ما بين العمل التنفيذي، وما بين عمل القيادة القائم على الاستيعاب والادراك، يكمن الفارق بين انتاج قادم وبين انتاج سابق. الآن ضغط الحاجات الاجتماعية الذي هو قائم والذي لا يلبيه راس المال يمكن أن يبقى من دون إثر سلبي مقرر على الإنتاج المستند إلى الماكينة المتحدرة الينا من الثورة الصناعية. لكنه يصبح كابحاً شديداً وحاجزاً كبيراً عندما يتعلق الأمر بالانتقال إلى طور اعلى، إذا لم يلب ضغط الحاجات الاجتماعية. إن تجاوز الماكينة كنمط مهيمن في الإنتاج، يفرض بالتوازي تعديلاً في مفهوم العمل، بما هو قاعدة لقانون القيمة، منذ ألآن يعود العمل منتجاً مباشرة، بمعنى العمل المادي المتجسد في مراكمة لوسائل الإنتاج، تشكل الشطر الأكبر من قوى الإنتاج التي يتجه نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مراكمتها، منذ أن تصبح العلاقة بين العمل الإنتاجي، والعمل غير الإنتاجي، أوثق وأقرب لبعضها بكثير من السابق. إذا كانت رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية توصف بان أحد المنافذ التي من خلالها حققت نموها هو مقدار نمو القطاع الثالث، ومقدار صرف الفائض في عمل غير انتاجي، لأن الصحة والتعليم ليست عملاً انتاجياً مباشراً، وهو عمل اجتماعي عام تقديمه لا يقاس بما سيأتي بمردود مباشر: تعليم مجاني ابتدائي أو ثانوي أو جامعي رسمي، هذا ليس بتوظيف من رأس المال لعمل معين سوف يعطي مردوده مباشرة، هذا توظيف بعمل غير مباشر يعطي نتائجه على صعيد المجتمع ككل، وبالتالي لا تحكمه قوانين المردودية الرأسمالية، ومنذ أن تتقلص الحدود بين وقت العمل والوقت خارج العمل، ومنذ ألآن يعود العنصر الاقتصادي مفصولاً انفصالاً عضوياً عن العنصر الاجتماعي. ما أود قوله إن الاكتفاء بحساب زمن العمل لا يعود قادراً على تشكيل النمط المهيمن الإداري، أي عند إدارة الإنتاج، حيث الشكل غير السلعي فيه يأخذ كل هذا الحجم المتمادي، لا تعود الحسابات الاقتصادية العقلانية العامة، مرتبطة بمعرفة كم هي كمية العمل المعروفة، وكم يترتب من فائض قيمة مباشرعلى هذا العمل، نصبح أمام مواجهة توظيف العمل على نحو اشمل في المجتمع، ما بين عمل منتج مباشرة وبين عمل غير منتج مباشرة، بما يجعلنا أمام نمط إنتاج ينتقل، باتت حوافز انتقاله من اللاعقلانية إلى لون من العقلانية حوافز أقرب إلى حكم هذا التطور الذي نراه في خلاصة مؤداها: هذا التحليل المتمحورعلى الصعيد الاقتصادي يرمي إلى توضيح حدود اتساع الأشكال الرأسمالية، والحاجة إلى اشكال جديدة أكثر تقدماً من الحاجة إلى اشكال من تجاوز هذه الرأسمالية للإحاطة بالطابع الاجتماعي المتنامي، اي إلى اشكال أقل خضوعاً للمنطق الرأسمالي.

فهل يضع ذلك مصير الهيمنة الاجمالية للمنطق الرأسمالي على بساط التقرير مباشرة؟ هنا لا بد من القول بدقة ووضوح: إنه لا يمكن الجواب عن هذا السؤال من خلال البقاء في ميدان التحليلات الاقتصادية. ما يمكن قوله، إنه لا بد من أن تبرز بالضرورة اشكال غير سلعية وغير رأسمالية، على حساب قوانين السوق وقوانين رأس المال كما عرفناها أصلا. هل يفضي ذلك إلى مجتمع اشتراكي أم إلى مجتمع رأسمالي آخر. هذا السؤال يبقى مطروحاً ومفتوحاً. لن نصل إلى هنا لنقول إذاً بحكم هذا التطور إن نمط الانتاج محكوم بأن يولد نقيضه. نمط الإنتاج لا يولد نقيضه بمجرد هذه الأولية الاقتصادية، ولكن هذا النقاش الذي سأستكمله، مبرره هو القول إنه إذا كان نمط الاشتراكية - النموذج الاشتراكي - الذي شهده القرن العشرون فشل فشلاً ساحقاً، فليس صحيحا القول إن القرن العشرين يثبت أن نمط الإنتاج الرأسمالي غير قابل لإعادة النظر. هذا شيء وهذا شيء اخر، يعني أن عودة لنقاش نسخة نهاية القرن العشرين لنفس المسألة التي كانت موضع نقاش نهاية القرن التاسع عشر، من دون تبسيط على قاعدة التعاقبية الميكانيكية في الإنتاج، هذه محاولة للإثبات بأنه من زاوية تطور قوى الإنتاج، أي مستوى تطور الطابع الاجتماعي، الموجبات الاجتماعية لتطور قوى الإنتاج، تصبح أمام النقطة الاتية أن نمط الانتاج الرأسمالي هو غلاف أكثر قصوراً من أن يلبي هذه الحاجة إلى التطور، وهو مسوق إلى أن يتلقى هجمات اشكال تتجاوزه من خارجه. مما يضع مصيره على محك التحدي التاريخي دون أن يعني ذلك أنه يضع مصيره على محك التقرير مباشرة، يجدد طرح السؤال: هل يفضي ذلك إلى مجتمع اشتراكي طبعاً بمعنى اجمالي لكلمة اشتراكي. مجتمع يسيطر على مقاليده بنفسه أم إلى مجتمع رأسمالي آخر؟ السؤال يبقى مشروعاً ويبقى مطروحاً ومفتوحاً. والجواب عنه في كل الأحوال يفرض الخروج من دائرة البحث المحض اقتصادي، ولكن هذه محاولة اثبات، وأنه على الصعيد الاقتصادي يوجد بحث، ينظر إلى الرأسمالية من زاوية تطور قوى الإنتاج، وما اصاب علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية عموماً. إذا أردنا اخذ فكرة ماركس الأصلية: أن هذا نمط من الإنتاج، تطور قوى الإنتاج فيه يبدو غير محدود. فيما علاقات الإنتاج تبقيه ضمن حدود، أريد أن اقول إننا نكرر صحة هذه الفكرة دون أن ننزلق إلى القول: وبما أن ذلك صحيح، فهذا معناه أن نمط الإنتاج موشك على الانتهاء غداً. أما فكرة التناقض المتمادي المحتدم بين طبيعة تطور الإنتاج وبين النمط الأصلي، فالقرن العشرون بالعكس يقدم احتداماً أضخم مما كان الأمر عليه في نهاية القرن التاسع عشر، المطلوب ابتكار المشروع الذي يجيب أخذاً بعين الاعتبار خطأ تبسيطات القرن التاسع عشر، وأخذاً بعين الاعتبار، تجربة الردود التي توالت على امتداد القرن العشرين، وتبين أنها لا تشكل حلاً لهذه المعضلة المتمادية.

٤- كيف تبدو حدود اتساع وتجاوز العلاقات الرأسمالية من موقع العمل؟

يبدو النظام الرأسمالي منظوراً إليه من زاوية العلاقات الاجتماعية، تنظيماً ضيقاً وقاصراً عن تلبية الحاجات والاهداف التي يفرزها المجتمع وفق تطور رأس المال نفسه، لذا تتجه التحديدات

الاقتصادية والتحديدات الاجتماعية والتحديدات الثقافية خصوصاً نحو التلاقي لتفرض اشكال تعامل جديدة مع العلاقات الاجتماعية. هذه المتطلبات تزداد بمقدار ما تترافق عملية احتدام الطابع الاجتماعي للإنتاج مع اكتساب العلاقات الاجتماعية أيضاً طابعاً اجتماعياً. بعض النقاط الدالة على وجهة أن التجاوز يشمل العلاقات الاجتماعية أيضاً، وأنه إذا كنا امام مرحلة في تطور قوى الانتاج في ظل النظام الرأسمالي تطرح مسالة طابعه وطبيعته الاجتماعية، فنحن أمام تطور حصل اجبرت الرأسمالية على القبول به، يكمل السؤال من جانبين بالإلحاح نفسه.

امثلة: من الواضح الآن إذا اخذنا واقع الحال في المراكز الرأسمالية المتقدمة أن تحديد الأجور والاسعاروشروط العمل ومواقع التوظيف والاستثمار واىجاد مجالات العمالة، كلها لم تعد من شؤون رأس المال والرأسماليين الخاصة. هذه علاقات اجتماعية من الخطأ أن نقرأها بنظارات العلاقات الاجتماعية الرأسمالية كما نوقشت أصلاً في كتاب رأس المال في القرن التاسع عشر. إن شروط الحياة في المجتمع تبدو وقد اكتسبت مزيداً من الطابع الاجتماعي الشمولي، ليس فقط تحت تأثير التطور الاقتصادي عبر الاتصالات واتجاه أنماط الحياة... بل أيضاً وأساساً تحت تأثير صعود فئات اجتماعية كانت تقليدياً فئات مخضعة الدكتاتورية المطلقة لرب العمل في المشروع، أو المصنع، او المؤسسة، حيث جرى تجاوزها نسبياً ضمن حدود من خلال اتساع عدد من الحقوق الاجتماعية للفئات العاملة، والحضور العضوي للواقع النقابي في المشروع والمصنع والمؤسسة. طبعاً نتحدث هنا عن رأسمالية المراكز المتقدمة، بدأت تنتصب حدود معينه لملكية رأس المال لعناصر الإنتاج على نحو مختلف عما كان الأمر عليه مع نشأة الرأسمالية، مفهوم الملكية تغير، مقدار السيطرة. ما هي الملكية؟ الملكية ليست ملكية حقوقية، إنما هي حجم سيطرة. هل ما زالت الملكية سيطرة مطلقة أم أصبحت الملكية سيطرة محدودة؟

ثم وهذا هو الأهم، من زاوية العلاقات الطبقية، ونسبة القوى بين الطبقات، تبدو ملكية رأس المال لوسائل الإنتاج ولقوة العمل أيضاً ملكية ذات حدود اجتماعية، حيث أنها بدأت تحاط بحدود اجتماعية لم تعد تعطيها نفس الخصائص التي كانت قائمة سابقاً. هذه الحركة أو الوجهة ليست نتيجة ميكانيكية لتطور قوى الإنتاج، بل هي متأتية بصورة أساسية من تبدل في العلاقات الاجتماعية انبثق من الحركة الاجتماعية وفرضته دائماً نضالات اجتماعية. هنا الحد الفاصل بين الاعتراف أو عدم الاعتراف بأن الطبقة، أو الطبقات والفئات الاجتماعية العاملة انتقلت عن هوامش النظام الرأسمالي إلى قلبه، هل مازالت على الهامش، أم انها غزته من داخله؟ وهذا نقاش الآن ليس من زاوية أي اشتراكية نريد؟ ولا اشتراكية الثورة، أو الاشتراكية الاصلاحية؟.. هذا من باب حُسن قراءة التبدلات الحاصلة في العلاقات الاجتماعية ضمن النظام الرأسمالي. الحديث هذا جعل المسرح يتسع لطبقات وفئات اجتماعية عاملة تلعب للمرة الأولى ادواراً رئيسية. الحديث عن وزن الطيقات والفئات الاجتماعية العاملة ضمن العلاقات الاجتماعية الراهنة في المراكز الرأسمالية المتقدمة، لا يعني أنه لم تكن لهذه الطبقات والفئات أدواراً مهمة سابقاً. نضال هذه الطبقات والفئات كان حاضراً على الدوام على صعيد تقرير شكل ومحتوى التبدلات التي شهدتها الرأسمالية. وهذا أمر اعتقد مررنا عليه، ونحن نناقش نصنا الأول، وارى أنها بحاجة

الآن لإعادة استعراضه. لكن الحديث الآن عن وزن الطبقات والفئات الاجتماعية العاملة يتخذ معنى مختلفاً. إن معطيات تطور المجتمع لم تعد حكراً على رأس المال وحده، بل أن العمل يشكل أيضاً محوراً اساسياً في تشكيل هذه المعطيات وتكيفها. كما أن قدرة رأس المال على تجديد سلطته تبدو ممراتها اضيق بكثير من السابق. هذا أمر له علاقة بالحكم الآتي بعد قرن من الزمان، أي توازن بين رأس المال والعمل في أي توازن كنا والى أي توازن انتقلنا؟ وهذا وجه من وجوه الحكم بأنه ليس صحيحاً اننا ما زلنا امام علاقات اجتماعية، تتأبد على الدوام، فيما نصيب قوى الانتاج من التطور وحده هو المقرر.

خامسا - الأزمة البنيوية العامة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة

بناءً على ما تقدم نستطيع القول: إن هناك أزمة تنخر هيمنة العلاقة الرأسمالية على المجتمع في ابعادها الثلاثة: في شكلها السلعي، في طابعها الاستغلالي، في مدى الملاءمة بينها وبين الماكينة المتحدرة من الثورة الصناعية. ونحن أمام أزمة اجتماعية تشكل اطاراً أوسع لأزمة العلاقة الرأسمالية كما قرأناها، اقتران أزمة العلاقة الرأسمالية بالأزمة الاجتماعية العامة ، يترجم نفسه اليوم بعجز النظام في المراكز الرأسمالية المتقدمة عن معالجة المعضلات الجديدة المطروحة عليه: من البنية إلى التكنولوجيات الجديدة، إلى نمو العمل غير الإنتاجي، إلى الحاجات المتنامية في مجالات عدة. كل ذلك، يعطي الأزمة طابعها البنيوي، وهو ما يفسر كونها تضرب كل البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتتخذ أيضاً بُعداً دولياً، إضافة إلى البنود المتسلسلة التي قاربناها حتى الآن. لا بد في الواقع أن تستكمل بملاحظات إضافية تتناول حقلين آخرين لا اكتمال للحديث عن أزمة الرأسمالية في المراكز المتقدمة بمعزل عنهما، وإن كان التوسع والتفصيل فيهما يمكن أن يأتي في محطة لاحقة.

سادساً - الأزمة الراهنة أزمة دولة رأسمالية هي الدولة الكينزية أو دولة الرفاه

إن اول صعيد تنعكس عليه مباشرة أزمة الرأسمالية في المراكز المتقدمة، هو الصعيد المتعلق بدور الدولة في المراكز الرأسمالية المتقدمة من دون استثناء، التي تضعها الآن عواصف الأزمة أمام تحديات كبرى. نحن كان لنا تعريف لهذه الدولة الناشئة على الرافعة الرأسمالية المتجددة بنيوياً، أو المتحولة بنيوياً بعد الحرب العالمية الثانية. اعتبر أن هذه الدولة هي دولة التسوية الاجتماعية، دولة الرفاه كما سمت نفسها، الدولة الكينزية المنسوبة إلى النظرية العامة التي تحولت إلى نظرية اجمالية مرشدة لسياسات الدولة في ظل صيرورة الرأسمالية احتكارية. لن أستفيض في شرح خصائص هذه الدولة سواء أسميناها دولة التسوية الطبقية الاجتماعية، أو أسميناها دولة الرفاه، أو الدولة الكينزية، هو أن قيامها، كما قيام هذه الرأسمالية المخصوصة بعد الحرب العالمية الثانية، جدير بأن يدفعنا إلى تجديد البحث في

نظرتنا إلى الدولة، ونظرىتنا حولها. توقفنا على الصعيد الاقتصادي الذي نال حظه الأوفر من الاهتمام، ومن الطبيعي أن ينال حظه الأوفر، كما توقفنا على الصعيد الاقتصادي أمام خصائص وخصوصيات رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، تمهيدا للتوقف أمام أزمتها الراهنة، فنحن لا بد وأن نناقش خصائص وخصوصيات الدولة الرأسمالية الحديثة، أىا كان المصطلح الذي نطلقه عليها، بقصد التدقيق فيما شرعنا في نقاشه سابقاً تحت عنوان الدولة وفق المنحى الذي اتخذه تطور المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في المراكز المتقدمة، أصبحت دولة تسوية طبقية بأي معنى؟ هل هي دولة تسوية طبقية بالمعني الذي ينفي غلبة هيمنة طبقية معينة؟ وإذا كانت دولة تسوية طبقية تنفي هيمنة طبقية مستقيمة معينة، فنحن سنكون امام استئناف نقاش كل ما أنتج وما طرح على هذا الصعيد، تمييزاً للدولة المعاصرة تمييزاً جوهرياً عن مفهوم الدولة، بصفتها اداة قمع سياسي ايديولوجي تكمل الاستغلال الرأسمالي وفق النظرية الماركسية اللينينية الصافية. سنكون أمام نقاش اختلاف طبيعة الدولة جوهرياً عما هو مرسوم لها ومطروح حولها في الترسيمة الماركسية واللينينية استطراداً. وبالتالي يصبح لمصطلح دولة التسوية الطبقية وجهة تتجاوز ملاحظة التبدلات في التوازنات التي تستند إليها سلطة الدولة، في ظل هيمنة طبقية معينة غالبة لتناقش مسألة الدولة نقاشاً متحرراً من افتراض الهيمنة الطبقية المعنية، وأما أن نكون امام تدقيق في هذا المصطلح يرى أن الدولة المعاصرة تحت كل الظروف، باتت دولة تسوية طبقية مع غلبة في هيمنة طبقية معينة وبالتالي لا نعود امام اعتبار التسوية الطبقية بديلا من الهيمنة الطبقية الغالبة. ولا نعود نفهم الهيمنة الطبقية الغالبة هيمنة صاعدة على نحو مستقيم بعيداً عن توليد التسويات المحكومة بتبدلات موازين القوى بين طور وآخر. ما اقصده، دون أن الج في الموضوع كله، من أنه ونحن نستكمل نقاش الأزمة البنيوية العامة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة، علينا أن نتوقف امام الخصائص البنيوية العامة للدولة التي اطرت نمو هذه الرأسمالية الحديثة، والتي تشكل أزمتها بعض ازمة الرأسمالية الحديثة.

سابعاً - الأزمة الراهنة أزمة نظام عالمي

أي نظرة لأزمة دولة التسوية الطبقية تدفعنا للقول إن التراكم الموسع والنمو الاقتصادي لعبا دوراً أساسياً في اكساب التسوية الطبقية التي قامت عليها هذه الدولة الحديثة شطراً كبيراً من زخمها، لذا يبدو دخول الرأسمالية طور أزمة بنيوية من مظاهره تدني مستوى النمو الاقتصادي، ومراوحة التراكم. يبدو دخول الرأسمالية هذه الازمة، افقاداً لهذه الدولة واحداً من ركائزها. الأهم الذي يواجهنا في هذا المجال:

إنه أمام تطور أزمة الرأسمالية راهناً على الصعيد الاقتصادي، وأمام بدء ظهور حدود دولة الرفاه، أو دولة التسوية الطبقية، على تقديم الحلول اللازمة لهذه الأزمة من جعبة الايديولوجيا التي استخدمتها بعد الحرب العالمية الثانية، ربما نجد أنفسنا أمام أزمة في التعبير السياسي عن حركة المجتمع بمجمله في المراكز الرأسمالية المتقدمة، ربما لا سابق لها منذ قرن من الزمن.

ما السبب الذي يدعونا إلى قول ذلك؟ أكثر من سبب في الواقع. لا يقتصر الأمر على تعثر دور الدولة الآن بحكم افتقاده للمقومات التي امنت ازدهار هذا الدور في الطور الذي تلا الحرب العالمية الثانية، إنما في الردود الرائجة على الأزمة الراهنة، نجد أنفسنا في الواقع أمام أكثر من دليل على قصور التعبير السياسي عن حركة المجتمع في المراكز الرأسمالية المتقدمة عن صوغ الحلول اللازمة للأزمة التي تواجهها هذه المراكز. فمن المعروف أنه فيما الرأسمالية تواجه حسب مفهومنا هذه الأزمة البنيوية التي يبدو لنا أن لا حل فعلياً وناجحاً لها الا بمقدار تأسيس هذا الحل على واقع اقتران واتساع العلاقات الرأسمالية بتجاوزها في آن. نجد أن الحلول التي تشتقها السلطات الحاكمة في مختلف المراكز الرأسمالية من جعبتها الآن لا تعدو كونها حلولاً نيوليبرالية، تتصور أن العودة إلى منطق السوق الصافي، هو الجواب على أزمة بنيوية باتت مستعصية على هذه الليبرالية الاثرية البائدة التي تجاوزتها حركة تطور الرأسمالية منذ العقود الأولى من القرن العشرين. هذا أول انفصام سياسي ايديولوجي تواجهه المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في نظرتها إلى الحلول اللازم اشتقاقها رداً على أزمة الرأسمالية. مما يعني أنه في السياسة ما زلنا أمام حركة تمثل بقايا الليبرالية المشدودة إلى أيديولوجيا القرن التاسع عشر، يواجهها في المقابل احتضار للحركة الاشتراكية التي هي أيضاً من بقايا القرن التاسع عشر، والتي بدورها لا تجد من أجوبة تشتقها رداً على الأزمة العاصفة بالرأسمالية في المراكز المتقدمة اليوم، سوى الدعوة إلى استئناف الحلول التي وضعتها الدولة لمعضلات النمو الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية. وهي حلول في غير موضعها لأن لحمتها وسداها الأساسيين كانا يكمنان في طور النمو الاستثنائي الذي شهدته المراكز المتقدمة. ما اريد أن اقوله إن التعبير الايديولوجي والتعبير السياسي في المراكز الرأسمالية المتقدمة، يبدو أن يميناً ويساراً اكثر انشداد إلى أيديولوجيا وبرامج القرن الماضي بالبقايا التي ما زال يحملها منه، إلى تمثل وتمثيل الردود الراهنة على الأزمة الراهنة التي تواجهها الرأسمالية في المراكز المتقدمة فعلياً. مما يفتح أمامنا مجال البحث في مجمل الصعيد السياسي وتطوراته في مجتمعات تلك المراكز على نحو اجمالي، بأحزابه وتياراته وبقايا ايديولوجياته، على نحو ندرك أنه إذا كانت الحركة الاشتراكية المتحدرة من القرن التاسع عشر قد اصابتها الشيخوخة، فإن الحركة التي رعت مصالح رأس المال على امتداد الشطر الأول من القرن العشرين، قد اصابتها أيضاً الشيخوخة، وهي عاجزة عن مواجهة هذه المعضلات التي في رأينا، وإذا صح رأينا، تدل على مدى عجز الرأسمالية عن تجاوز معضلات أزمتها الراهنة، الا في اتجاه مزيد من التجاوز لمنطق العلاقات الرأسمالية، فيما لا يبدو لنا اطلاقاً. إن أي عودة إلى ليبرالية اصلية صافية يمكن أن يشكل جواباً على التحديات التي تواجهها الرأسمالية.

اردت أن اصوغ هذه الخلاصة الأساسية معتبراً أنه ستكون لنا في غير مجال فرصة توسيعها سواء في النقاش في الأزمة العامة، أو عندما نصوغ برنامجنا الجديد، وصولاً إلى الإطار الأشمل الذي تدور ضمنه الأزمة الراهنة في المراكز الرأسمالية المتقدمة، والذي نحيناه جانباً ليس من قبيل اعتباره غير مهم، إنما نحيناه جانباً حتى يستقيم ادراكنا لمجريات الأمور داخل المراكز

الرأسمالية المتقدمة. وعلى هذا الادراك نعود فندخل في الاعتبار أن الأزمة الراهنة أيضاً هي أزمة نظام رأسمالي عالمي، ليست أزمة نمط تراكم، ولىست ازمة مراكز رأسمالية، يمكن أن يؤخذ جزء منها على حده. في هذا المجال ما الذي يمكن أن نسجله؟ وما الذي يساهم في شحن الأزمة الراهنة بعوامل ترشحها للاحتدام والتفاقم؟

٢- التطور النوعي الراهن في تدويل الرأسمالية

الرأسمالية على الدوام ومنذ المركنتيلية، هي رأسمالية لها بُعد دولي، في نشؤ الرأسمالية عبر نهب انماط انتاج ما قبل الرأسمالية، وبينها المستعمرات. في رأسمالية التنافس التي بموجبها نصَّب النظام الرأسمالي البريطاني نظاماً مهيمناً على مجمل المنظومة الرأسمالية، في القرن التاسع عشر كان للرأسمالية بُعد دولي. إذاً رأسمالية النشأة كان لها بُعد دولي، ورأسمالية التنافس كان لها بُعد دولي. رأسمالية الاحتكار اقترنت بحركة التوسع الامبريالي نحو الخارج، وما نتحدث عنه من تطور في بنية الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، لم يتم في أُطر قومية دولتيه معزولة عن بعضها، إنما تم ضمن أُطر قومية تشكل اجزاءً في منظومة رأسمالية عالمية عامة، لها قمة ولها قاعدة. هي هرم له قمته وقاعدته، إذاً نحن أيضاً كنا أمام نظام رأسمالي امّن هذا النمو، وهذا التراكم، وهذا التبدل في اشكال ومحتويات الرأسمالية، على قاعدة نظام عالمي تتربع على قمته الولايات المتحدة، ويضم إضافة إليها أوروبا الغربية واليابان، أي مراكز الرأسمالية المتقدمة. وبالتالي كان يعمل بصفته نظام النُظم القومية. هو قائم على تراتبية تؤمن كل منها النمو المركز على الذات، عبر حركة التبادل بين سائر المراكز الرأسمالية المتقدمة، وفق اوزان كل منها ضمن المنظومة، وعبر حركة التبادل الذي نصفه أنه غير متكافئ مع أطراف النظام الرأسمالي. اذن التدويل في الرأسمالية ليس عنصراً جديداً. الجديد هو أن التدويل يشهد تطوراً نوعياً راهناً، لأن العلاقات الدولية ضمن الرأسمالية بدأت من تصدير المنتجات والسلع، ومرت بتصدير الرساميل. والمعروف أنه بعد الحرب العالمية الثانية نشطت حركة تصدير الرساميل، وإن يكن النمو الممركز على الذات، والتبادل بين المراكز الرأسمالية المتقدمة، ظل هو الغالب على الطابع الدولي لرأس المال. الجديد النوعي هو أن هناك الآن تدويلاً للإنتاج، وليس فقط تدويلاً لرأس المال. لم يعد الأمر أمر تصدير منتجات مصنعة واستيراد مواد خام، لم يعد الأمر أمر تصدىر رساميل، أو براءات اختراع. أصبح المدى العالمي الدولي هو مدى أواليه التراكم الرأسمالي، وبالتالي آلة الإنتاج تدوَّلت، وهو أمر لم يكتمل حتى الآن عبر الشركات المتعددة الجنسية وعابرة القارات. هذا المسار الذي لم يعط كامل نتائجه حتى الآن، ادخل الرأسمالية من حيث مستوى وطابع تدويلها طوراً نوعياً مختلفاً عن كل ما سبق، لا أريد أن اناقش هنا فيما يتعلق بأثر هذا التدويل على قسمه العمل الدولية...

أنا لا اريد أن اناقش التفاصيل، ما أريد أن اتوقف أمامه نتيجة لهذا التطور النوعي في تدويل الرأسمالية حيث تشهد الآن تناقضاً متنامياً بين الاتجاهات الرأسمالية المجدولة، وبين أوليات

الاقتصادات القومية. يعني بعد الحرب العالمية الثانية كنا أمام انماط من الاقتصادات القومية المتمركزة على الذات، والتي تستطيع بأدواتها في إطار نظامها القومي أن تسيطر. على كل حال يعرف النظام الممركز على الذات بالقياس للنظام الانفتاحي، أي النظام البراني على أنه النظام الذي يسيطر على كل عناصر الإنتاج، يسيطر على قوة العمل، يسيطر على عناصر الإنتاج الداخلي، يسيطر على السوق. الآن هذه الأوليات، الاقتصادات القومية باتت اضيق من أن تستطيع الرد على تحديات الرأسمالية المجدولة، وفق هذه المعطيات. وهو ما تعانيه حالياً كل الاقتصادات في المراكز الرأسمالية المتقدمة، وهو ما يجعل السوق الأوروبية المشتركة حلاً ومشكلة في آن. وهو ما يجعل الشركات المتعددة الجنسيات ورأس المال العابر القارات حلاً ومشكلة في آن. مقابل الرأسمالية المجدولة، ما تزال الأطر السياسية التي تملك سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسيطرة على مجمل العوامل الاقتصادية، اطراً قومية. ولسنا حتى اللحظة أمام أي استكمال لهذه الاطر القومية، بأطر ما فوق القومية تواكب وتعادل هذا التطور الخطير والنوعي في تدويل الرأسمالية. حيث باتت الشركة شركة لها مقر أم ولها فروع على امتداد أنحاء العالم، بدءاً بمراكزها الرأسمالية المتقدمة خصوصاً، وانتهاءاً بأطراف النظام الرأسمالي. وتملك سوقها الداخلي، سائر حساباتها وقياس عقلانيتها الاقتصادية الخاصة وقراراتها وافضلياتها واولوياتها ومعطياتها الخاصة، مما يجعل السوق العالمية كأسواقها. طبعاً هذه فترة اضطراب في المنظومة الرأسمالية العالمية تشحن الازمة البنيوية الراهنة بمزيد من المعضلات، وبمزيد من عناصر التعقيد. هذا يعيدنا مرة أخرى إلى رؤية أزمة التعبير السياسي عن هذه الحركة المتسعة نحو اكتساب ابعاد اجتماعية على مستوى عالمي ، وبين التعبيرات السياسية التي ما زالت مشدودة إلى القالب الكلاسيكي الذي انبثق ونما وتطور في ظله وفي داخله نمط الإنتاج الرأسمالي، وبقايا الدور القومي. أكثر من ذلك تبدو لنا المفارقة في أزمة التعبير السياسي عند هذه الحركة، حركة تدويل رأس المال على نحو نوعي، ذات مفارقات معكوسة عنه، او تعكس صورة ما كان في مثل ربع القرن هذا من القرن التاسع عشر. نحن الآن أمام ما يشبه اممية رأس المال. هذا التدويل يضعنا أمام مراكز قرار اقتصادي على الأممية، يعني تدور على صعيد الأممية. ونحن بمقابل اممية رأس المال ما نزال أمام قومية الدولة، التي شكلت مهد نمو وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي والنظام الرأسمالي. أكثر من ذلك مقابل اممية رأس المال نشهد الآن - وفي موقع دفاعي عن المصالح - ليس فقط اتجاهات قومية داخل الدول، داخل المراكز الرأسمالية المتقدمة، يشهد عليها الصراع والتنافس الحاد القائم بين الدول الصناعية السبعة. ويشهد عليها هذا العسر الشديد في اقرار اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، أكثر نسبة في أهم دولة أقرت فيها اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة ٥١٪ او ٥٢٪ أحياناً ٥٠،٥٪ من فرنسا، بريطانيا، بلجيكا الخ... أيضاً نحن أمام قومية، مقابل قومية رأس المال. أمام قومية حركة الطبقة العاملة وسائر طبقات الفئات الاجتماعية العاملة. الآن وفيما كانت الاممية مع نهاية القرن التاسع عشر هي إطار حركة الطبقة العاملة في المراكز الرأسمالية المتقدمة، تشكل الآن الاتجاهات السياسية الأقرب إلى الطبقات

العاملة وسائر الفئات الاجتماعية المثيلة. تشكل موقع الدفاع عن استقلال الاقتصادات القومية مع مستتبعات ذلك، على صعيد العلاقات السياسية بين مختلف الفئات.
هذه الزاوية الثانية بين مخاض التدويل الرأسمالي وبين اطر التنظيم السياسي القومي في ظل الرأسمالية.
هذه الزاوية الثانية في مقاربة أزمة التعبير السياسي عن حركة المجتمع في المراكز الرأسمالية المتقدمة، طبعاً ليست الحلول حلولاً ذهنية. وليست الحلول حلولاً مبسطة، لكن المعضلات فعلية، وهذه المعضلات لا تصب في خانة التخفيف من الأزمة البنيوية للرأسمالية، بل هي تساوي بلا مبالغة وضع نظام النمو المركز على الذات موضع امتحان وتحد حقيقيين. وتنقل أولياته من الأطار القومي إلى الإطار العام. طبعا المبشرون والدُعاة لنظام اقتصادي عالمي جديد يستطيعون ببضع صفحات أن يقولوا لا بد من تصميم القوانين التي بموجبها تحقق النمو داخل المراكز الرأسمالية المتقدمة على صعيد عالمي. ليصبح لدينا ما يشبه دولتيه على صعيد العالم تشتق ذات الحلول التي اشتقت بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن ذلك فيه من اليوتوبيا الشيء الكثير، لأن بينه وبين التحقق تنهض كل الصراعات التي تولدها الرأسمالية في داخل انظمة الإنتاج، سواء على الصعيد القومي أو على الصعيد الدولي مع كل التعبيرات السياسية. لكن المعضلة ضخمة، وبالتالي هذا عنصر اضافي من عناصر شحن أزمة الرأسمالية في هذا الربع الأخير من القرن العشرين. يعني أمامنا أزمة الرأسمالية قرأنا عطبها البنيوي، قرأنا معضلاتها البنيوية على صعيد قدرتها على التراكم في مرحلة الانتاج الموسع، قرأنا أزمتها في برهان أزمة دولتها، التي لم تعد أوليتها قادرة على توفير الحلول التي كانت توفرها دولتها القومية. ونقرأ الآن أزمة اطارها الدولي ما بين اكتساح رأس المال المجدول، وما بين بقاء السياسة الدولية الحديثة، ذلك النظام الموروث على الأقل عن تراتبية الحرب العالمية. هذا فيما يتعلق بالقسم المتصل بقراءة الأزمة الراهنة للرأسمالية في مراكزها المتقدمة. ليس خافياً بأنه أساساً، نحن كنا ننوي ويجب أن نصمم على هذه النية أن نعطي هذه المرة لمناقشة أزمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة القسط الأكبر من الاهتمام في مطلع هذا البحث، وذلك تعويضاً عن انشدادنا السابق إلى فكر كان يعمد في تحليله لأزمة الرأسمالية عالمياً فوراً إلى ترحيل أزمة المراكز الرأسمالية المتقدمة، ويمعن النقاش في تجليات هذه الأزمة في الأطراف، لأنه كان ينتهي إلى اعتبار أن السلسلة الرأسمالية لن تكسر الا في أضعف حلقاتها، وأن الأطراف هي أضعف الحلقات. ولذلك التراث الذي هو تراث مناقشة ازمة الرأسمالية في الأطراف يملك وجوداً أكثر من مناقشة أزمة الرأسمالية في المراكز. ولذا فإعادة هذا الحجم من النقاش هو لنضع أنفسنا أمام التحدي الفكري الذي جابهنا دائماً وما زال يجابهنا، وهو تحدي إعادة - لا أقول اثبات - وإنما إعادة تحقيق القدرة على تجديد تحليل أزمة الرأسمالية في عقر دارها، ولىس الاقرار بلوحة للعالم، حيث هناك مراكز نجحت فيها الرأسمالية إلى غير رجعة، وهناك أطراف هي التي يمكن أن تستلحق، فتأخذ لنفسها طريقاً آخر. هذا صميم الموضوع واستئناف النقاش، هو النقاش الأكثر اقتراباً من نقطة انطلاق البحث، مع ذلك بالنسبة للقسم الثالث، والقسم الرابع سأمر على العناوين التي سيكون علينا أن نقف أمامها، ونحن

نجدد وعينا للأزمة الراهنة للرأسمالية، وفي اطرافها المتخلفة ثم للأزمة الراهنة ولأزمة الرأسمالية في بلدان المعسكر السوفياتي السابق.

القسم الثالث: الأزمة الراهنة للرأسمالية في اطرافها المتخلفة

اكتفي بإيراد العناوين معطوفة على تراث البحث فيها، على ان نقف امامها في العرض الوافي في الدورات المقبلة.

أولاً - نقد متجدد لوجهة النظرة الليبرالية حول التخلف

بصفته مجرد تأخر عن اللحاق الممكن والضروري والحتمي بأطوار النمو الاقتصادي، هذا يعني كل وجهة النظر النيوليبرالية، التي تقول بإمكان انتقال النمو بالتبادل الحر، والتي تعتبر أن التبادل الحر يلبي مصلحة البلدان المتخلفة. والتي لا ترى من وصفة تصدرها للبلدان المتخلفة سوى دعوتها إلى اللحاق بأي شكل، وبأقصر الطرق في عملية التبادل الجارية على الصعيد العالمي تحت عنوان: إن التبادل الحر يأتي بالفوائد على الحلقة الأضعف، فينقل النمو من الحلقة الأقوى إلى الحلقة الأضعف. أهمية تجديد نقدنا لوجهة لنظر النيوليبرالية أن الخيار الاشتراكي المتحقق سقط. وبالتالي السائد الآن هو هذه النيوليبرالية مع كل النفاق الذي تحتويه بين مراكز لم تحل معضلاتها، الا بالخروج المتبادل على منطق الليبرالية، وبين الاقسام المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي، يُراد لها أن تلحق بكل اطوار النمو عبر مجرد إعمال القوانين الليبرالية الأصلية فيه.

ثانياً - نقد نظرية التنمية على قاعدة الخصوصية التاريخية للتخلف

وهو نقد يستهدف العودة إلى كل الصياغات التي حللت اوضاع البلدان المتخلفة وفق ترسيمة ثنائية الاقتصاد المتخلف، بين قطاع تقليدي وقطاع حديث. والتي جادلت في التبعية مسبب بنيوي رئيسي للتخلف، والتي دعت إلى ضرورتها، وقالت بإمكان اشتقاق استراتيجيات للتنمية في ظل الاندراج ضمن منظومة النظام الرأسمالي العالمي، العودة لها لمناقشة مقولاتها ورؤية مداخلها.

ثالثاً - نقد التيار الماركسي الجديد العالمثالثي وما رافقه من نظرات جديدة حول الإمبريالية (نظرة نمو التخلف)

إذا كان تراكم الراسمال يحمل نمواً متقدماً في المراكز، فهو يحمل نمواً للتخلف في الأطراف، إلى الدعوة إلى استراتيجية قطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية، وفك ارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي. نقاش مقولة مواقع وتبين وجهة واسباب انكفاء هذا التيار العالم ثالثي، يعني كل موضوع التطور الرأسمالي أو التطور الاقتصادي أو تنمية البلدان المتخلفة خارج احكام وإطار السوق الرأسمالية العالمية، والنظام الرأسمالي العالمي، موضوعة على بساط البحث للمرة الأولى على هذا النحو لماذا؟ ليس فقط لأن التجارب التي خاضت تحت هذا العنوان هي تجارب انتهت إلى فشل في بلدان العالم الثالث، بل لأن النموذج الأهم للخروج خارج دائرة السوق الرأسمالية العالمية، وللاستقلال عن النظام الرأسمالي العالمي ، وهو نموذج المعسكر السوفياتي السابق هو فشل أيضا. فكل هذا الموضوع يكتسب الآن راهنية متجددة في البحث وفق شروط لا سابق لها، لأنه كان لدينا ملجأ اخير وراء الدعوة. صحيح كان هناك دعوة لفك التبعية وفك الارتباط، دعوة سمير امين هي دعوة أساسية في هذا المجال، ولكنها كانت دائما تضمر أن هناك ملجأ اخر، وهو التبادل مع المعسكر الاشتراكي. بعد انهيار المعسكر الاشتراكي فك التبعية كيف؟ والخروج خارج احكام النظام الرأسمالي العالمي، عندنا شيء أيضاً اضافي يجب ان ندخله في الحساب.

رابعاً - نقد المقاربات الثقافية لقضية التخلف

من نظرية الاقتلاع الثقافي كعنصر حاسم في تركيز التخلف، إلى حشد غزير من النظريات تقول إنه في الأصل، كان الاستعمار بمفعوله الاقتلاعي لقيم وثقافات، ثم أتي الاجتياح العثماني، وليس العكس، وبالتالي فإن حالة التخلف هي حالة ناجمة عن التعرض إلى غزو ثقافي. طبعاً هذا كله يؤسس إلى مجموعة مشاريع ردود ماضوية، كما يؤسس إلى اصوليات عديدة. كل نظريات الاقتلاع الثقافي كعنصر حاسم في تكريس التخلف، كل المقاربة الثقافية للتخلف على أنه تخلف ثقافي، وأن استعادة الهوية هي أقصر الطرق إلى التنمية هذه بحاجة إلى نقاش، خاصة أن هذا التيار الراهن له رديفه في المنطقة العربية. وهذا التيار له مبرراته، مقابله نظرية الاقتباس الثقافي والتكنولوجي من غير حدود، كعنصر حاسم في تحقيق التنمية، يعني هناك جرأة في الدعوة إلى التغريب، مقابل تلك المطالبة بحماية الهوية ضد كل ما هو حديث ووافد من المراكز الرأسمالية المتقدمة. كلا الأمرين يجب نقاشهما لننتهي إلى البحث في النقطة الاتية:

أين يقع العنصر الثقافي فعلاً من واقع التخلف؟ ونحن نخشى، والخشية في محلها أن نقول تحت وطأة جنوح اقتصادي في تحليلاتنا السابقة، اسقطنا كل عنصر الواقع الثقافي وتبدلاته اللازمة من الحساب، في نقاشنا لكل استراتيجيات التنمية، ولكل مراحل التخلف. وفي هذا اسقاط اصلاً لواقع تاريخي ينبئنا أن الرأسمالية في مراكزها المتقدمة لم تنبثق وتنمو وتتأسس بصفتها نمط انتاج رأسمالي، من رحم نمط انتاج اقطاعي على صعيد محض اقتصادي، إنما كان تطوراً في علاقات الإنتاج اقطابه تطور ثقافي، سياسي، ايديولوجي، اجتماعي، عاشته هذه المراكز الرأسمالية المتقدمة طوال قرون. فليس هناك شيء اسمه نشوء الرأسمالية من فراغ ثقافي، أو

ايديولوجي، أو اجتماعي اصلاحي، لذلك العودة إلى نقاش أين يقع العنصر الثقافي فعلاً من موضوعة التخلف. نقاش بالغ الأهمية لأنه عليه سيترتب ما سندرجه في برنامجنا من حيز لهذا العنصر.

خامساً- اوضاع جديدة للعالم الثالث وآفاق جديدة أمام البلدان المتخلفة.

أول ما يجب أن نتفق على اقراره بالنقاش العام هو انهيار مصطلح العالم الثالث، وانقسام العالم الثالث بدوره وفق المقياس الاقتصادي إلى عوالم متباينة. هناك جزء من العالم الثالث الذي يحشد عدداً من البلدان في طريقها إلى الانتاج، في طريقها إلى تولىد نمط نمو رأسمالي يُعد منها حتى الآن الدول الاسيوية الأربعة. لكن الموضوع ليس موضوع عدد، ولكن الموضوع أن مصطلح العالم الثالث الذي كان عنواناً لمقولة تجزم بان تطور النظام الرأسمالي ينتج التقدم في المراكز، والتخلف في الاطراف، وأن تطور بلدان العالم الثالث محجوزة حجزاً حديدياً، وجود ٤، وجود ٨ وجود خمسة أمثله على نمو اقتصادي في أطراف النظام الرأسمالي، العدد ليس مهماً في اثبات أن هذه المقولة لم تعد تستطيع أن تستمر قالباً يؤطر تحييد الوقائع الجارية في العالم الثالث تحديداً. وهناك هذه البلدان التي يطلق عليها بعض الاقتصاديين بلدان النمو الرأسمالي الملتبس، لأنه عند توصيفها نجد أن فيها الكثير من ملامح النمو المركز على الذات الذي شهدته البلدان الرأسمالية المتقدمة، والتي طبعا عند امعان النظر فيها نجد أن الذي فعل فعله في جعلها تتقدم، هو تماماً أنها لم تتبع النموذج الليبرالي بحذافيره، بصرف النظر عن نوعية انظمتها السياسية. هي اقتصادياً نحت منحى قيام الدولة بدور السيطرة على عوامل الإنتاج الداخلية، وتوظيف عوامل الانتاج هذه في خدمة انشاء سوق داخلي واسع، وحماية هذا السوق وحماية عناصر الإنتاج، مما يعاكس كل تطمينات الدعوة الليبرالية لبلدان العالم الثالث، بأن تعتبر قوانين السوق هي وحدها المنقذ. هنا يتعلق الأمر بكوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. هناك البلدان التي تعتبر أو يسميها بعض الاقتصاديين بلدان سيئة النمو، من البرازيل إلى الأرجنتين، إلى الهند، إلى سائر البلدان التي لا يمكن الكلام عن انحجاز التطور الرأسمالي فيها، لأنها تشهد تطوراً رأسمالياً كبيراً وخطيراً. ولكن لا يمكن أن يوصف النمو الرأسمالي فيها كنمو ممركز على الذات ينتج مراكز رأسمالية جديدة، كما كررت اليابان أنتاج صفات المراكز الرأسمالية المتقدمة. كما أنها ليست كالبلدان التي يعادل التطور الاقتصادي فيها انحيازاً عميقاً بفعل اوليات النظام الرأسمالي العالمي، لأن الحديث عن بلدان لا تنمو هو حديث في غير موضعه، بالنسبة لحشد كبير من بلدان القارات الثلاث خاصة اميركا اللاتينية وآسيا.

وهناك فعلا المحور الثالث الذي تكاد تنطبق عليه حرفياً مقولة إعادة أو تنمية التخلف، والذي يقع الشطر الأكبر منه في أفريقيا، وتلحق به بلدان من آسيا، مثل بنغلادش، مثل اليمن مثل عدد من البلدان الأخرى. القصد أن المضي مع استعمال مصطلح العالم الثالث إلى ما لا نهاية فيما تنهبه كل هذه التبدلات، هو مضي في غير محله يجب وقفه. الآن المصطلح البديل ليس من قبيل

اهمية الاشتقاق اللغوي، إنما من قبيل الاستقرار على المفهوم... المصطلح البديل المطلوب، مصطلح العالم الثالث ما هو؟ هل هو مصطلح جنوب؟ هل هو مصطلح الأطراف؟ هل هو مصطلح البلدان المتخلفة؟ المهم ما هو المضمر وراء المصطلح؟ طبعاً علمياً يبقى الحديث عن نظام رأسمالي له مركز وله أطراف حديث في محله، هذا من ناحية. الجنوب مصطلح سياسي جغرافي (جيوبوليتيكي)، يمكن تحميله ما نشاء من الدلالات النظرية، البلدان المتخلفة مصطلح عام لنا أن نناقش بشكل مدقق، أنا لا اقصد اليوم الادلاء بكامل المطالعة حول هذه البنود، ولكن تحت كل الظروف مصطلح ومقولات العالم الثالث لم تعد رائدة وتجهزنا بمفاتيح البحث والنقاش.
هو أصلا العالم الثالث كان بالنسبة إلى عالمين، الأول موجود، الثاني فرط. فلم نعد امام عالم ثالث، ثالث بالنسبة لمن؟ إذا بالنسبة للأول فهو ثانٍ، فالمصطلح على كونه مصطلح في نشأته لم تكن نشأة علمية، نشأ بمقالة استخدم فيها في فرنسا كلمة العالم الثالث، تشبيها بالطبقة الثالثة أيام الثورة الفرنسية ودرجت. المصطلح لغوي وليس سياسياً ظهر في افتتاحية "نوفيل اويزرفاتور" التي كان اسمها "فرانس اوبزرفاتور" وقتها كتبت "وهذا العالم الثالث". بعد ذلك حمل من المعاني ما لم يعد معه ضرورة مناقشة ما هو أصل اللفظة. الحقيقة لآن أن الذي يدفعنا إلى المناقشة ليس سقوط اللفظة، انما هو سقوط منظومة المفاهيم التي لم تعد تكفي للإحاطة بواقع هذه المقولة. الآن طبيعة الآفاق المفتوحة، أو التي يمكن فتحها امام الجنوب، أو الأطراف، أو البلدان المتخلفة، بمعني ما البديل من التخلف؟
طبعاً ليس هناك ضرورة للقول بأنه بدء دق باب رسم البديل. من واقع التخلف، هذا يقفز بنا من توصيف أزمة الرأسمالية في هذا القسم من العالم، إلى صياغة البرنامج الذي هو "نحو مشروع اشتراكي جديد".

القسم الرابع: أزمة الرأسمالية في بلدان المعسكر السوفياتي السابق

في البداية لا بد من تقرير واقع هذه البلدان، وهو ما لا يتسع له المجال الآن، الا أنني حضرت شيئاً لأقدم للمناقشات اللاحقة لوحه عما آل اليه تطور هذه البلدان على الصعيد الاقتصادي، خصوصا منذ الانهيار الرسمي عام ١٩٩١ حتى الآن. وهناك معلومات مهمة وأساسية، ووضعها موضع التداول يفيدنا كثيراً في توحيد وعينا. بحيث يحسم معنا بأنه لم يعد النقاش نقاش أزمة النموذج الاشتراكي المتحقق، أصبحنا بمحل ثان. طبعاً منه سيكون بحوزتنا أن نستكشف أن ما يجري من تطورات في بلدان المعسكر السوفياتي السابق، هو حصيلة وضع الليبرالية الأثرية، الليبرالية المتوحشة، الليبرالية في مقولاتها الصافية الأصلية، ليبرالية "دعه يعمل دعه يمر"، في مواجهة قضايا ليبرالية مطلقة السوق في وضع قضايا انهيار أضخم رأسمالية دولتيه عرفها التاريخ. المفارقة الضخمة التي تعيشها بلدان المعسكر السوفياتي السابق أنه أضخم دور للدولة في تحقيق التراكم الاقتصادي على امتداد عصور التاريخ يواجه القضايا الناجمة عنه. لليبرالية:

"السوق هو الحكم والحاكم"، فلنا أن نتصور كم أن العالمين متفارقان، بحيث لا يشكل أحدهما جواباً على معضلات الآخر. هذا هو الواقع الذي يجب التوقف أمامه، لأنه قليلة جداً جداً النماذج التي لا يجرى اخضاعها لمنطق الليبرالية المتوحشة، فيما قضاياها في مكان اخر. طبعاً مثل المانيا الشرقية يشكل استثناءً لأن المانيا الشرقية وجدت حاضنة في المانيا الأم. وهي تدفع الآن كلفة إعادة انهاض المانيا الشرقية اقتصادياً. وتدفع المانيا الشرقية الكلفة الاجتماعية الناجمة عن ذلك. وفق الانشداد إلى منطق نمط تراكم رأسمالي هو الذي وصفناه في تحليلنا لأزمة الرأسمالية قبل قليل، ما هي النتائج لهذه العملية؟ لكون الليبرالية تنتصب في مواجهة قضايا انهيار أضخم رأسمالية دولتيه عرفها التاريخ؟ بلا مبالغة وبدقة شديدة يمكن القول بإن الليبرالية تضع الآن المعسكر السوفياتي السابق على طريق التحول هذه المرة إلى عالم ثالث آخر، لجهة التحول الاقتصادي الداخلي في ظل الليبرالية المتوحشة. البعض يصف ما يدور الآن في روسيا وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق بأنه مرة اخرى هو أقرب ما يكون إلى التراكم الرأسمالي الأولي، وكأنه كتب على روسيا خلال قرن واحد أن تجرب التراكم الرأسمالي الأولي مرتين. إن التراكم الرأسمالي الأولي الأول تم بقيادة الدولة، والتراكم الرأسمالي الأولي الآن يتم بقيادة الراسمال المجدول من الخارج والجيوب الانفتاحية الموجودة في الداخل. تحول اقتصادي، اقتصاد انفتاحي مفكك راكد، ليس راكداً لأنه لا نمو موجود، تقاس الآن المعدلات في بلدان المعسكر السوفياتي السابق، بمقياس: سنوياً كم يتضاءل النمو، وليس بمقياس كم نسبة النمو؟ نسبة انهيار النمو تباعاً، مع تصفية متمادية لقطاعات الاقتصاد السابق، هذا داخلياً، التحول الاقتصادي الخارجي في ظل هذه الليبرالية المتوحشة هو تحول نحو علاقة مع الغرب الرأسمالي المتقدم، هي علاقة أطراف ومركز لا أكثر ولا أقل، وبالتالي ثأر شديد، من كل ما جرى تصوره استقلالاً عن منطق النظام الرأسمالي العالمي، والسلطة الرأسمالية العالمية. ما هو البديل من الليبرالية الأثرية المتوحشة في مواجهة قضايا التطور اللاحق في المعسكر السوفياتي السابق ايضاً؟ هذا يطل بنا على قضايا برنامجية تقع في باب: نحو مشروعنا، نحو مشروع اشتراكي جديد أكثر مما تنتمي إلى عالم التحليل.

ماذا يراد بشكل صريح، ماذا يراد من كل هذا التحليل لأزمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة، في اطرافها المتخلفة، في مداراتها الجديدة في هذه المرحلة من محطة البحث، ماذا يراد لهذا البحث أن يقرر؟ يراد له أن يقرر قصور الخطاب الليبرالي في كل مكان، يعني أنا لا أناقش أية اشتراكية نريد؟ نحن نناقش اية رأسمالية نرفض، لذلك بتسلسلنا الأصلي عندما وضعنا نصنا الأول وقلنا هذا ما لن تكون عليه اشتراكيتنا، ما يجب أن تكون عليه اشتراكيتنا من ماذا سيستمد؟ قلنا سيستمد من حقلين، من تجديد مناقشة ازمة الرأسمالية حتى نرى هل صحيح أن التاريخ قد حسم الأمر لمصلحة الليبرالية أم لا؟ ثم سنناقش من مادة تجارب الاشتراكية السابقة، وواقع الديمقراطية السياسية الراهنة، وما تستطيع ان ترد عليه من معضلات العصر. اتصور لم يكن خافياً على امتداد كل البحث هذا بأنه بحث محكوم بالبرهنة

على أنه مع الربع الأخير من القرن العشرين نجد أنفسنا امام راهنية متجددة لازمة الرأسمالية تعطي كل المشروعية للبحث في برنامج اجتماعي بديل. لنا أن نقر ر ما هي مفاصله بعد الفراغ من مناقشة هذا الموضوع. الآن لا يفوتني أن اقول إنه في مدى بضع ساعات التي اتيحت لهذا البحث، الاقسام لم تنل كلها نفس القسط من الاهتمام، بالتأكيد اخذنا وقتا من القسم الأول للحديث عن بعض المفاهيم الماركسية بصدد ازمة الرأسمالية، اليوم انصب الجزء الأكبر من الوقت على ازمة الرأسمالية في مراكزها المتقدمة، لأنني اعتبر اننا في ذلك نرتاد افقاً طال اغلاقه. انتهينا إلى تسجيل عناوين من استعادتها نتبين حجم البحث اللاحق، يهمني القول إن هذا افتتاح للنقاش، طبعاً فرصة ستكون لنا عندما نعقد دورة للتعقيب، هي محطة ثانية، فرصة ستتاح لي لمداخلة اخرى في امتداد هذه. ومن وحي التعقيب ستكون ايضاً محطة ثالثة جديرة بان تساعد على التوضيح، ثم الصياغة كما قلت في البداية، ستكون محطة اخيرة اعتقد بأن البلورة فيها تصبح اشد وضوحاً.

منتصف آب ١٩٩٣